

مختصر الأوردن

والمؤامرة الصهيونية



كتب قومية

نَهْرُ الْأُرْدُنْ
والمؤامرة الصهيونية

XX

بقلم
علي محمد علي



لا يمكن أن ننسى..
فلسطين !!

جمال عبدالناصر

« أنا بنى أقول حاجة لازم نعرفها كلنا فلسطين
سنة ٤٨ لا يمكن تتكرر ابدا تانى .. فلسطين سنة ٤٨
كانت متاجرة سياسية .. احنا كنا موجودين فى
فلسطين وكان عندنا اسلحة مالهش ذخائر وكان الجيش
المصرى يقابل الجيش الاسرائيلى فى ميدان المعركة ..
يعنى فى ميدان الشرف والملك عبد الله يقابل موسى
ديان والجيش الاردنى كان يقوده جلوب .

كل حاجة بنعملها النهارده بتقوى بها بلدنا ..
صناعتنا الثقيلة كلها خطوات فى سبيل فلسطين، وبنقول
فلسطين طبعا لا يمكن احنا ننساها ولا يمكن أن نتخلي
عنها ولكن لا يمكن أيضا أن احنا نعالج موضوع فلسطين
بالطريقة اللى اتعالجت بها سنة ٤٨ بالمزايدات والبعث
عن المسئولية .. فى سنة ٦٠ فى وقت الوحدة انا طلبت
من مجلس الوزراء وكان فيه سوريين ان احنا نبحت
ماذا يمكن عمله من سنة ٦٠ لغاية سنة ٦٤ بالنسبة
لاسرائيل وبالنسبة لمشروع تحويل نهر الاردن من
الناحية الفنية والسياسية على أساس ترك الناحية
العسكرية لتقريرها .. بعد هذا وصلنا فى هذه الايام
الى قرارات ..

موضوع تحويل نهر الاردن :

ان الانهار التى تنبع من البلاد العربية - لان المياه
مياه عربية - يجب أن تمنع عن اسرائيل ، نهر الحصباني
اللى ينبع من لبنان ، ونهر بنياس اللى ينبع من سوريا،
وأیضا نهر اليرموك اللى يبصب فى المنطقة الاسرائيلية ،
وقلنا بعد كده بنبحث التواحي العسكرية ولكن فيه
ناس فى هذا اليوم أيضا أرادوا انهم يزایدوا
ويعملوا الموضوع مناورات سياسية .. احنا هنا
سبيلنا الشجاعة ، بنظهرها حينما يستدعى الموقف

الشجاعة وفي نفس الوقت نعمل .. مادام اليه بتاعتنا
بياخدوها .. طيب ليه نسيبها تمشي، فعملية المزايدات
عملية حيكشفها الشعب العربي .. يعني مثلاً بتطلع
جرايد حزب البعث وتقول ان مصر مش حتشترك في
معركة نهر الاردن الى آخر هذا الكلام .. بنقول ان
الكلام ده كلام الشعب العربي عرفه ، والشعب العربي
واعى وعارف مين القوة اللي بتحارب ومين اللي بينادي
بالقومية العربية عن ايمان ومين اللي بينادي بالقومية
العربية عن وعى وفهم .. نادينا بالقومية العربية ،
ولما دعا الداعي لليمن بعثنا ٤٠ ألف عسكري .. في يوم
من الايام كان لنا ٤٠ ألف عسكري في اليمن وما ترددناش ..
ويوم ماجت الرسالة من بن بيللا ، طالب قوات عشان
تساعده في إيقاف العدوان عليه بعد ٢٤ ساعة ودينا
عليه ، لان ده طريق الواجب وده الطريق بتاعنا .
ما احناش بنقول قومية عربية باللسان وبعدين بنمارسها
بعد كده بالنوازل والأساليب السياسية العتيقة .

انا عارف طبعا كل حاجة حصلت في مؤتمر رؤساء
أركان حرب الجيوش العربية اظن كلهم عارفين هذا
الكلام ، كل واحد عنده جرنال بيكتب أو محطة اذاعة
بتتكلّم .. انا عارف . مش حاقله النهارده علشان
ما أقولش لليهود علشان اليهود ما يسمعو ش .. عارف
كل كلمة اتقالت في مؤتمر رؤساء أركان حرب البلاد
العربية .. وانا في رأي ان موضوع بهذا الشكل لا يمكن
ان يقرر فيه رؤساء أركان الحرب أى شئ .. ده
موضوع سياسى قبل ما يبقى موضوع عسكري ..
العسكرية تابعة للسياسة في هذه الامور حييجى رئيس
أركان حرب حيقول ايه يلفوا الناس في حلقة مفرغة ..
وبعدين تطلع الجرائد عبد الناصر بيقول لا مش ححارب
في نهر الاردن .. وازاى .. ومش قاهم ايه .. وبتاع
طب الكلام اللي موجود في محاضر اجتماعات رؤساء
أركان حرب كل واحد ساكت على هذا الكلام .

كل واحد جوه الاجتماع بيقول شئ وبره الاجتماع

بيقول شيء آخر الكلام اللي حصل سنة ٤٨ احنا
ما نسيمحش انه يحصل مرة ثانية اللي حنقولوا جوه
بنطلع نقولوا بره .. تقدر نحارب .. بنطلع نقول
حنحارب .. ما بنقدرش نحارب .. بنطلع نقول لهم
ياناس ما بنقدرش نحارب وبنأجل المعركة لوقت تاني ..
ما عندناش لفتين عندنا لفة واحدة .. موقفنا بقى احنا
هنا في الجمهورية العربية المتحدة .. احنا في الجمهورية
العربية المتحدة نرى ان اجتماع على مستوى رؤساء
الاركان ما ينفعش .. اجتماع على مستوى مجلس
الدفاع ما ينفعش .. حتى نجابه اسرائيل اللي اتحدثنا
الجمعة اللي فاتت واللى رئيس اركان حربيها وقف
وقال ان احنا حنحول الميه غصب عن العرب .. والعرب
يعملوا اللي يعملوه . باقول انه لا بد من أن يتم اجتماع
للملوك والرؤساء العرب في أسرع وقت ممكن بصرف
النظر عن الخصام والخصاق اللي متخاصمين معاهم ،
احنا مستعدين نقعد معاهم واللى متخاتقين معاهم ..
علشان فلسطين مستعدين نقعد معاهم وبعدين مصر
تستطيع في المواقف التي تسلتزم الشجاعة أن تكون
شجاعة ، ومصر كانت دائما شجاعة ، وفي سنة ٤٨
لما تخلى عننا الكل وقفنا وحاربنا برضه ، وانا
اتحاصرت في فلسطين في شمال النقب وما سلمناش ..
حاربنا برضه قعدنا نحارب باستمرار علشان هذه
الحرب شرف العرب شرفنا شرف بلدنا وشرف جيشنا .

**مصر على استعداد أن تقوم بواجبها كاملا ..
اخوتنا اللي في اليمن بنجيبهم .. بنعوز قوات ثانية ..
بنعمل أسلحة عندنا .. كل حاجة موجودة . عايزين
نتكلم في موضوع تحويل الاردن ...**

اقترح اجتماع للملوك والرؤساء العرب :

**أنا اقترح اجتماع للملوك والرؤساء العرب
وحابعت للجامعة العربية لتدعو لهذا الاجتماع في أقرب
وقت ممكن .. نقعد نتكلم في كلام جد ، وبعدين مش**

عيب بنطلع نقول والله احنا النهارده ماتقدرش أبدا
نستخدم القوة .. وحنقولكم بالصدق وحنقولكم كل
كلمة ما تقدرش النهارده نستخدم القوة لأن ظروفنا
لا تناسب ، اصبروا علينا ، معركة فلسطين ممكن تكون
مستمرة ، ومعركة الأردن جزء من معركة فلسطين
أوبنقول والله احنا قادرين اذا حولوا نهر الأردن حنمنع
هذا التحويل بالقوة ولكن مش حنقول كلام جوه في
الاودة ونطلع نقولكم كلام تاني .. أنا عن نفسي : الكلام
اللى حيتقال في الاودة حطلع أقوله كله بره الاودة .

وبعدين ما احناش حنزايده ، ماهواش موضوع
مزایدات ، يعنى أنا لا أستحي أبدا اذا كنت ما أقدرش
أحارب في أن أنا آجي أقولكم ما أقدرش أحارب
اذا كنت ما أقدرش أحارب واطلع أحارب أبقي بوديكم
في داهية .

أودى البلد بتاعتى في داهية ، حاطلع أفاقر بالبلد
مش ممكن ، فأنا مابازايدش في هذا الموضوع ، مستعدين
ان احنا نقوم بواجبنا كاملاً بنتناسي كل البلاوى
وكل القرف اللى شغناه في الكلام سنة اللى فانت دى ،
والخناقات اللى حصلت ، والكلام اللى حصل ..
والقدر اللى حصل ، الى آخر هذا وبنقول احنا
مستعدين بل يجب .. مش مستعدين يجب .. أن
يعالج موضوع نهر الأردن باجتماع يضم أكبر مسئولين
في كل بلد من البلاد العربية . ان القضية مش قضية
صغيرة .. القضية قضية مصر .. رؤساء أركان حرب
مش حيعملوا حاجة . ولا مجلس الدفاع حيعمل حاجة
وده موقفنا من قضية نهر الأردن النهارده .. وان شاء
الله بعد فترة يبيجي الوقت علشان نقولكم ايه موقفنا
من قضية فلسطين ومن اغتصاب اسرائيل لفلسطين ..
والله الموفق والسلام عليكم ورحمة الله . «

النقب

هو اصل المشكلة

.....

خريطة رقم - ١ و ٢ و ٣

يبلغ مجموع مساحة النقب (١٢٥٧٦ر٠٠٠) دونم وينقسم من حيث طبيعته الى ثلاثة أقسام :

١ - قطاع الجرف الكبير الواقع الى الشرق من خط تقسيم المياه القائم بين البحر الابيض المتوسط ووادي عربة (الامتداد الجنوبي لمنخفض الاردن - البحر الميت الكبير) .

٢ - القسم المضاد على الجانب الغربي من خط المياه بين البحر الابيض ووادي عربة .

وتبلغ مساحة هذين القسمين كما جاء في القسم الرابع من بيانات حكومة الانتداب عن النشاط الزراعي في فلسطين (١٢٥٧٦ر٠٠٠) دونم .

٣ - اما القسم الثالث فهو السهل الممتد الى الشمال الغربي من قضاء بير سبع وتبلغ مساحته (٢٩٠٠ر٠٠٠) دونم ، منها : (١١٦٤ر٠٠٠) دونم قابلة للفلاحة والزراعة .

كتب بن غوريون في مقدمة كتاب اسرائيل السنوى لعام ١٩٥٦ : « ان النقب هو اليوم نقطة الضعف في اسرائيل ومصدر الخطر على مستقبلها ، وفي النقب ترسم أيضا أعظم آمال اليهود . ثم يقول : ان دولة اسرائيل الصغيرة لا تستطيع الصبر طويلا على وجود صحراء النقب على وضعها الحالى والتي تشكل نصف مساحة اراضيها ، ذلك ان هذه الدولة ان لم تستغلها . فان هذه الصحراء ذاتها سترسم النهاية الواضحة لاسرائيل » .

فما اهمية النقب بالنسبة الى اسرائيل ؟ وما السبب في تركيز جهودها واهتمامها بهذه المنطقة وبهذا الإلحاح ؟

السبب الاساسى لهذا الاهتمام والتركيز على النقب من قبل اسرائيل

هو سبب استراتيجى يعتبره العسكريون اليهود مسألة حياة او موت وهناك بالاضافة الى ذلك سبب سياسى ناتج عن الوضع السياسى العربى والدولى .

السبب الاستراتيجى :

ان كل المخططات الصهيونية تنطلق من بديهية اولية ، هى ان اسرائيل الحالية ليست نهاية بل هى البداية وهى راس الجسر للتوسع الذى تتطلبه استيعاب المهاجرين اليهود الجدد الذين يفترض قدومهم اليها .

ونظرة سريعة الى توزيع السكان فى اسرائيل نوضح ان الغالبية العظمى تحتشد فى بقعة ضيقة جدا هى الساحل الممتد من حيفا الى يافا وبعمق يتردد بين ١٥ - ٢٥ كيلو متر فقط . أما النقب فهو خال تقريبا من السكان وهذا الفراغ فى حد ذاته مصدر خطر عظيم . (انظر خريطة رقم ١)

لذلك يؤمن اليهود بوجوب تقوية هذه القطعة من الارض العربية المحتلة بما يلى :

- ١ - اقامة الخطوط الدفاعية الحصينة العميقة .
- ٢ - تكثيف السكان والاكثر منهم فى الاجزاء ذات الكثافة القليلة .

والسبب الآخر الذى يضاعف وجه الخطورة فى وضع النقب فى نظر الخبراء اليهود هو كون النقب يلاصق الاقليم الجنوبى من الجمهورية العربية المتحدة ويجاوره وهم يعرفون جيدا ضخامة الامكانيات العربية فى هذا الاقليم . فهم يرون أن الفراغ فى النقب عنصر مساعد للقوى العربية فى حالة الاشتباك الحقيقى اذ أنه يسهل عملية هجوم القوات العربية ويجعلها تخرق صحراء النقب بسرعة لتقف رأسا أمام تحشدات اليهود الحقيقية فى جنوبى يافا وفى بير السبع وفى هضاب القدس وعلى مشارفها .

لذلك يرى العسكريون اليهود انه لا بد من حشد النقب بأكبر عدد ممكن من السكان حتى يقفوا أمام القوى العربية التي يمكن أن تتقدم من الاقليم المصرى وحتى يؤخروا وصولها الى مراكز النقل فى الاراضى المحتلة .

وكما يقول بن غوريون « اعمار النقب والسكن فيه ضرورة مطلقة لسلامة اسرائيل وأمنها » . وان اليهود القاطنين على الساحل لن يطول بقاؤهم اذا لم يرتفع عدد سكان النقب الحالى من شعبنا » .

الهجرة اليهودية :

ان استقدام اليهود الى فلسطين المحتلة هو هدف رئيسى من أهداف اسرائيل . ولتحقيق هذا الهدف فلا بد من ايجاد المكان لاستقبال القادمين وعليه فالنقب الذى يشكل نصف مساحة الارض المحتلة خير مكان يستطيع المهاجرون ان يعيشوا فيه ويعمروه .

الاعتبارات الاقتصادية :

يرى الصهاينة ان مساحة المنطقة المحتلة ضيقة جدا وان اسرائيل فى حاجة ماسة للارض لتزرعها وتزبد انتاجها ودخلها ، وهذا هو السبب الذى يدفع اليهود الى تحويل مجرى نهر الاردن - بقصد استصلاح اراضى النقب الجرداء - كما يدفعهم الى تجميع مياه الامطار وتحويل نهر اليرقون . وليست الزراعة سلاح اليهود الوحيد فى الحقل الاقتصادى . فقد بدأت أعمال مد الانابيب لنقل البترول من ميناء ايلات على خليج العقبة الى بير السبع حيث تقام مصفاة لتكريره ومد خط آخر الى البحر المتوسط .

ان الاقتصاديين اليهود يعتقدون أن هدفهم فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لاسرائيل واستغنائها عن المساعدات الخارجية لا يمكن تحقيقه الا اذا تحول النقب الى بقعة انتاج ضخمة ولم يعد أرضا جرداء ميتة .

الدافع التاريخى :

ولهذا الدافع دور فى اهتمام اسرائيل بالنقب .

فاليهود عاشوا فترة فى النقب ، ولهم روايات وأساطير تتحدث عن هذه الحقبة التاريخية السحيقة .

قال أخيراً أحد المعلقين السياسيين : « معركة النقب هي معركة بقاء إسرائيل » .

ويبدو أن إسرائيل مقتنعة بهذا الرأي تماماً .

وهناك اعتبار آخر يجعل إسرائيل تهتم بالنقب وتسعى إلى تعميره بكل الوسائل الممكنة ، هذا الاعتبار هو أن امتداد النقب يتصل بالبحر الأحمر في خليج العقبة وهو بذلك منفذ هام لإسرائيل للاتصال بنصف الكرة الجنوبي وخاصة أفريقية وآسيا . ولذلك فقد أقامت إسرائيل على خليج العقبة ميناء كبيراً هو ميناء إيلات واهتمت بجعله ميناء هاماً ترسو فيه السفن الآتية من أفريقية ومن الشرق الأقصى . وتخرج منه البضائع الإسرائيلية إلى دول أفريقية ودول الشرق الأقصى . بل إنها رسمت ضمن مخططاتها أن تنافس قناة السويس بعد خط لانايب البترول من إيلات إلى ميناء اسدود على البحر الأبيض المتوسط يكون عوضاً وبدلاً عن قناة السويس ، وستترك صحيفة كريتيان سباتس مونتور الأمريكية تحدثنا عن العقبة وإيلات حيث كتبت في عدد أول أكتوبر سنة ١٩٥٥ تحليلاً عسكرياً لمطامع اليهود في خليج العقبة . وكاتب المقال الكاتبان «فردريك أوليفر» أحد رجال البحرية الأمريكية المتقاعدين ، وفيما يلي أبرز المعلومات والتحليلات التي جاءت في هذا المقال :

للتصريحات الإسرائيلية على لسان وزير الدفاع ورئيس الوزارة المقبل دافيد بن غوريون عن عزم اليهود على شق طريقهم المائي في خليج العقبة برغم سيطرة القوات المصرية عليه . . أهمية تكشف عما يضمرة مستقبل الصراع العربي اليهودي من أخطار وخفايا .

والعقبة (أو بالأحرى الجزء اليهودي منها المسمى إيلات) ثلث هدفها عسكرياً وتجارياً وسياسياً بالغ الأهمية في مستقبل إسرائيل في الشرق ، فهي تود أن تعزز الناحية التجارية لميناء إيلات ليزيد من مستقبل طموح إسرائيل التجاري للتوسع في المعاملات التجارية مع القارة الأفريقية ودول آسيا الصديقة لها . . وإسرائيل تود أن تزيد من قوة الارتكاز العسكري في جنسوب النقب إزاء النفوذ والمصالح المصرية هناك .

وإسرائيل تهدف من تنمية ارتكازها في العقبة إلى أن تبقى إلى الأبد وتدا في صميم نقطة الارتكاز الجغرافي الذي بين مصر والمملكة العربية السعودية والأردن .

ويرجع اهتمام بريطانيا بهذا الخليج الى السنوات التي اخذ الوعي القومي المصري يشتد فيها لاجلاء القوات البريطانية عن أرض مصر . وقد ازداد هذا الاهتمام بميلاد اسرائيل واتجاه الشعب في الاردن الى التحرر من النفوذ البريطاني العسكري ، والى جلاء بريطانيا عن قناة السويس والى الحركات القومية التي تزداد حدتها في القطاعات المنسية من جنوب جزيرة العرب المعروفة بالمحميات - ومنها عدن وباب المندب .

ولا يجارى بريطانيا في اهتمامها بالعقبة الا اسرائيل . فقد كانت خطط القيادة الصهيونية - منذ أن رسمت أهدافها في فلسطين - ترى في العقبة هدفا رئيسيا . فلم يكن تسرب القوات اليهودية في عام ١٩٤٨ الى مياه العقبة في غفلة عن رقابة القوات المصرية خلال معركة فلسطين الا تحقيقا لذلك الهدف . وهناك عدد وافر من الخبراء اليهود الذين تفرغوا منذ أكثر من عشرين عاما لجمع المعلومات عن العقبة وجعلها هدفا رئيسيا للتجمع اليهودي . ومن هؤلاء الخبراء المستر (ايلات) سفير اسرائيل ببريطانيا الذي بلغت به الحماسة الى أن استبدل اسمه الشرعي باسم يحمل الاسم اليهودي « ايلات » (وكان اسمه الياهو هنامسون فأصبح الياهو ايلات) .

والعقبة بأكملها عطفة مائية متفرعة من البحر الاحمر (وهو بحر عربي اسلامي تحده دول تراثها الثقافي والروحي والتاريخي عربي اسلامي) وهذه العطفة المائية تحيطها أرض عربية في مساحتها الكبرى . فهي تحده الناحية الشرقية الجنوبية من شبه جزيرة سيناء المصرية ، وأقصى الطرف الشمالي الغربي لساحل المملكة العربية السعودية . فحق السيادة على المياه الإقليمية في الخليج هو لمصر والمملكة العربية السعودية ، وللاردن حق آخر اذا اعتبرنا الصمت الذي آثرته الدولة السعودية اختياريا ازاء شقيقتها الاردن . وليس الوند اليهودي في ميناء ايلات الا فسحة صغيرة من الارض ولا تتجاوز مياهها الإقليمية مرمى حجر في صميم الخليج . وهذا وجه الخطورة في مطامع اسرائيل في هذا الخليج العربي .

وطول الخليج ٩٦ ميلا يمتد الى اتجاه شمالي وشمالي شرقي . واتساع الخليج يتردد بين ٣ أميال (في أضيق نطاقه) الى ١٥ ميلا في أوسعها .

وعمق مياه الخليج كبير في معظم أجزائه : اذ يبلغ حوالي ٧٠٠ ياردة بحرية في بعض الاماكن .

مشكلة المياه

في فلسطين المحتلة ..

خريطة رقم ٤

تحتل مسألة المياه مكانا بارزا في تفكير الصهاينة ، وقد كان هذا الموضوع شغلهم الشاغل . . قبل قيام اسرائيل وبعد قيامها . وتتركز أهمية هذا الموضوع بالنسبة للعالم العربي في أن مسألة المياه لها صلة مباشرة بالهجرة اليهودية الى فلسطين من قبل ، ثم اسرائيل الآن ، ولذلك سنعرض بعض ما جاء في كتاب « سياسة الارض في فلسطين »

لؤلفه جرانوفسكى Land policy in palestine ففيه دراسة مسألة المياه قبل قيام اسرائيل ، وهو يلقي فيه أضواء على أهمية هذه المسألة : ففي الفصل الذي عنوانه « الأرض والماء في فلسطين » كتب يقول :

« تسقط على فلسطين مقادير متنوعة من الامطار وذلك على عكس البلاد المجاورة لها والتابعة للمنطقة نفسها . اذ تسقط عليها امطار قليلة أو كثيرة في طول البلاد وعرضها ، فمن ٩٦٠ ملليمتر في صفد أو ٨٣٤ ملليمتر في ياجور وذلك في المناطق الشمالية وهي أغنى المناطق من حيث الامطار . . الى ٦٩ ملليمتر و ٨٦ ملليمتر في صحراء النقب في أريحا . وبالإضافة الى ذلك لا يسقط المطر طول السنة ، ولكنه يسقط فقط في بعض الشهور .

وليس هناك كثير من المياه على سطح الارض سواء كانت مجارى أو ينابيع ماعدا بعض الأنهار القليلة التي يجرى ملؤها طول السنة مثل نهر الاردن واليركون وزرقا وروبن وفالك . والأنهار الأخرى تجف في الصيف ولو أن المياه تجري فيها خلال فصل المطر .

ونعتقد - بناء على الأرقام التي استطعنا الحصول عليها - أن حجم المياه يبلغ نحو ٥٣٠م^٣ مترا مكعبا في الساعة .

وهناك ينابيع المياه وعددها ٢٥ في فلسطين ، ويخرج منها ماء يقدر بحوالى ٣٣٩٨٠ مترا مكعبا في الساعة .

وبالإضافة الى ذلك هناك ينابيع المياه المالحة وهي تنتج حوالى ١٨٣٦٠ مترا مكعبا فى الساعة . وبالرغم من أن ذلك حجم ضئيل بالنسبة لمساحة فلسطين التى تبلغ ١٢٧٤٢ كم وهي أرض فقيرة فى المياه فإن لهذه المياه قيمة لا تقدر للبلاد . ولقد نمت القرى المجاورة للينابيع وكبرت ، وأفضل المناطق المزروعة هي القريبة من الانهار وهي مجاورة للمدن التى تحتوى على الينابيع والتى تزرع فيها الاراضى الصالحة للزراعة .

ووجود المياه يحدد طبيعة الزراعة والمياه تقرر مدى نجاح الزراعة وتقوم زراعة الموالح فى المناطق التى فيها المياه بكثرة ، ونقص المياه يشكل مشكلة اقتصادية ، واسرائيل تعتمد بصفة رئيسية على الزراعة ومن الممكن تنمية هذه البلاد اذا تحسنت وسائل الري بها .

واستغلال المياه فى فلسطين فى الماضى كان امرا غير منظم . فلم يكن هناك استغلال بالمعنى المفهوم بحيث يفاد من كل مصادر المياه الموجودة وزاد من ذلك ان مصادر المياه فى البلاد لم تكن قد اكتشفت كلها بعد . وكان السائد ان مصادر المياه تحت الارض فى مناطق قليلة فى فلسطين فقط . وهذا يوضح لماذا قامت الزراعة فى مناطق محدودة (وهي زراعة انواع المحصولات التى تتطلب مياهها وأفرة) والسبب نفسه يوضح لماذا اقيمت مستعمرات فى الجليل الأعلى والجليل الأسفل فى وادى جيزريل Jesreel بصفة أساسية على الزراعات التى يؤدى فيها الري دورا فرعيا .

ولقد حدثت تغيرات كثيرة فى هذه الناحية بمرور الوقت . ويرجع ذلك الى الدراسات التى قام بها عدد من اليهود عن أحوال المياه فى فلسطين . ولقد كانت للمستوطنين الأوائل تجارب عدة فى المدة التى سبقت الحرب العالمية الاولى وفى خلال الحرب نفسها . وقد كانت تجارب أساسها المعلومات العملية أكثر من البحوث نفسها . وكذلك كانت ملاحظات الخبراء الزراعيين لجمعية Palestine Jewish Colonization Associatio واختصارها : PICA وبعض الجمعيات اليهودية الأخرى .

وبعد سنة ١٩٢٠ في الوقت الذي بدأ فيه العمل على نطاق واسع
بدا البحث العلمي للأحوال الجغرافية والهيدرولوجية (القوى الكهربائية
المائية) ليس على أساس مجهودات أفراد قلائل ولكن على أسس منظمة
معينة وتدخلت عوامل كثيرة هنا . فلقد أحضرت حكومة فلسطين خبراء
للبلاد كانوا قادرين على أن يواصلوا عملهم بالبحث المنظم الهيدرولوجي .
وكذلك أخذت الجامعة العبرية على عاتقها بعض الأعمال العلمية . وكانت
أيضا محطة التجارب الزراعية التابعة للوكالة اليهودية في رحبوت
Rahavot تقوم بمحاولة في كيمياء التربة وكذلك بالنسبة للمشاكل
العملية للرعى ، وبدأ في الوقت نفسه بحث متسع هائل عن المياه ، وحفرت
الآبار في مناطق عدة .

وبمرور الزمن تكونت جماعة من الاختصاصيين استطاعت الحصول
على معلومات ضخمة عن طريقة حفر الآبار في فلسطين . وأصبحت الآبار
تحفر على أساس الطرق العلمية وعلى أساس نتائج دراسات الأحوال
الجغرافية في فلسطين وأخيرا تحسن فن حفر الآبار وأصبح الحفر يتبع
الطرق الصحيحة ويأتي بالنتائج الباهرة في فلسطين .

وكان التخفيض في تكاليف الحفر دافعا للقيام بمحاولات جديدة
وأصبح البحث عن المياه شاملا كل البلاد ، وزاد عدد الآبار زيادة ملحوظة
وتعتمد أهمية المياه أو الأرض في مرحلة الاستقرار على مساحة الأرض
الموجودة وسهولة الحصول على المياه .

وهكذا في الحالات التي فيها مساحة كبيرة من الأرض ولكن المياه
فيها قليلة فإن الطريقة التي تتبع هي استغلال الأرض استغلالا كبيرا ،
وليس من المجدي في ذلك الحين أن نضيع الكثير من الوقت لنكتشف
مصادر مياه تحت الأرض . واستغلال مصادر المياه التي تحت الأرض
ممكن فقط عندما تكون امكانيات الأرض والمياه الموجودة فوق السطح
قد استغلت استغلالا كاملا وفي فلسطين لم تكن مياه السطح قد استغلت
استغلالا كاملا .

ولقد كان استغلال مصادر المياه التي في جوف الأرض قليلا وذلك
يرجع للتكاليف الباهظة التي يتكلفها استخراج المياه . ونتيجة لزيادة
عدد السكان والمطالب المتزايدة التي تحتاج اليها المزارع سارع المسؤولون
في فلسطين باستخدام مصادر المياه التي في جوف الأرض حتى أصبحت
حصيلتها في وقت قصير أحد الأعمال الهامة في الزراعة .

وفي بلد يتحتم عليه أن يوجد مكانا لا كبر عدد من المهاجرين تصبح كل المقدرات التي تزيد من قدرتها على الاستيعاب عوامل اقتصادية في المرتبة الاولى من الاهمية .

ونتيجة لذلك فان أهمية المياه في اقتصاد فلسطين أصبحت أعظم وأضخم ، وأمداد فلسطين بالمياه الكافية هي مشكلة البلاد الرئيسية .

وتحتاج فلسطين ، بالنظر الى أهمية المياه بالنسبة لاتساع مقدراتها على الاستيعاب ، الى سياسة للمياه ، ويجب أن توجه هذه السياسة الى المصلحة العامة وزيادة قواها البناءة ، ويجب التفكير جديا في هذه السياسة وأن تتخذ الاجراءات السلبية والايجابية لتمكن السلطات في البلاد من تنظيم الاستيطان كما يجب أن تعهد السلطات أولا الطرق لمنع اساءة استعمال المياه التي تضر بالمصالح الزراعية ومصالح سكان المدن .

ويجب أن يتم توافر المياه بطريقة تمكن السلطات التي تتعهد بالزراعة والاستيطان من وضع نظام لاستغلال المياه تلائم حاجات الزراعيين وبرامج الاستيطان .

وهناك حاجة شديدة الى الاكتشاف المنظم لكل موارد المياه في فلسطين وكشف موارد أخرى لم تستغل بعد والحصول على معلومات كاملة للموارد التي اكتشفت بالفعل . ان تركيز الجهود وتنظيمها بصورة مركزية قوية واحدة سيجعل من الممكن النهوض بدراسة الثروة المائية وبالإضافة الى اكتشاف موارد جديدة للمياه يجب أن تعالج مشكلة الري الكافي .

ومن الواضح أننا نحتاج الى موارد مالية كثيرة للقيام بعمليات حفر الآبار في المناطق المحلية وليس هناك الا مصلحة حكومية هي التي تستطيع أن تتعهد بهذا العمل . ولذلك يجب على الحكومة أن تقوم بدور هام في هذا الشأن .

والعمل الذي يلي البحث في الاهمية هو التنظيم المناسب لكل المشاكل القانونية المتعلقة بالمياه . وليست مهمة الحكومة الفلسطينية وحدها وضع سياسة سليمة للمياه ولكنها أيضا مهمة الهيئات التي تختص بالاستيطان اليهودي : فتجب إعادة تصحيح وجهة النظر السائدة الآن بخصوص الصندوق القومي اليهودي فعندما ترك الصندوق المهمة

المباشرة الخاصة بالاستيطان ترك كذلك اكتشاف امدادات المياه ، وهي المهمة التي كانت من اختصاصه في الفترة التي تبعت الحرب العالمية مباشرة وكان السبب في ذلك انه من المفروض أن يقوم الصندوق ببعض الأعمال الخاصة بالاضافة الى شراء الارض وبجانب كل هذه الاجراءات التي قاست الحكومة بجزء منها فان المستقبل يجب أن يشاهد سياسة أكثر نشاطا بالنسبة للمياه ومن الطبيعي أن ننظر الى المياه كجزء من الاستيطان وكذلك يجب أن تستمر الوكالات الخاصة بالاستيطان في الاشراف على مسألة المياه .

وفي الفصل الخاص « بشراء الأراضي » تعرض نورمان بنتوتش Norman Bentwich لمسألة الزراعة وصلتها بالهجرة اليهودية الى فلسطين وذلك في كتابه « بعث اسرائيل » ومنه نستطيع أن ندرك الصلة بين الهجرة وتوافر المياه وهي صلة غير مباشرة إذ تؤثر المياه في الطاقة الزراعية لفلسطين ، وهذه الطاقة الزراعية بدورها تحدد مقدار الهجرة التي يمكن استيعابها ، وهكذا نستطيع أن نقول : « ان كمية المياه المتوافرة تتناسب تناسبا طرديا مع عدد اليهود الذين يمكنهم استيعابهم » .
فقال :

« لقد جذبت المدن غالبية المهاجرين لأسباب كثيرة أولها يرجع الى التكوين الاجتماعي للمهاجرين ، فقد جاء الى البلاد رأسماليون يهود لم يكن في مقدورهم القيام بأعمال الفلاحة الشاقة . والفرق بين الاجور الزراعية والاجور المدنية فرق لا يستهان به يسمح للعامل المدني بمستوى أعلى من زميله العامل الزراعي . وأخيرا فان حياة المدينة بكل وسائلها المهيئة للراحة لا تقارن بحياة الريف .

هذا التركيز في المدينة كاد يؤدي الى تطور من جانب واحد ، أي تطور المدينة على حساب القرية . وتكون النتيجة أن تحتل التجارة والحرف والصناعة الأمكنة البارزة في الاقتصاد اليهودي . وهكذا تتكون جماعة يهودية متوازنة اقتصاديا تكفي حاجاتها على قدر الامكان بإنتاجها الذاتي . وان خطر مواصلة تلك الظروف في فلسطين يهددنا كثيرا إذ سيصبح تكوين اليهود في فلسطين مشابها لتكوين اليهود في المهجر حيث لم تكن الفلاحة والزراعة ضمن الميادين الاقتصادية التي يعمل بها اليهود .

ويجب ألا نسمح لتلك السياسة أن تسود في فلسطين . فلسطين

يجب ألا تصبح مهجرا ثانيا ، ولهذا السبب فإن أول مطلب هو توزيع مهني متوازن ، وتغيير جذري لتكويننا الاجتماعي .

ويجب أن تكون الزراعة لهذا السبب جزءا هاما من الاقتصاد اليهودي في فلسطين والوصول إلى ذلك الهدف هو في الحقيقة المهمة الرئيسية للحركة الصهيونية كما يجب أن توجه كل نشاطنا لتحقيق هذا الهدف .

والصهيونية اليوم تطلب اتساع نطاق الزراعة اليهودية ونتيجة لذلك فإن الحاجة ماسة لمساحات أكبر من الأرض . وفي المستعمرات الزراعية كان اليهود ينقسمون قسمين : أما جماعات اليهود المعدمين تماما والذين استوطنوا الأرض وليس معهم شيء على الإطلاق وأما أعضاء الطبقة الوسطى بوسائل محدودة تماما والذين هم في حاجة ماسة إلى مساعدة الجماعة ولكن بدرجة أقل . وكانت المنظمة الصهيونية « كيرن هايسود » تتولى عملية استيطان هؤلاء اليهود ومدّهم بالأدوات اللازمة ، ولكن كان العمل الشاق هو إيجاد طبقة يهودية زراعية تقوم بالفلاحة وإيجاد الرجال والنساء المستعدين لأن يهبوا أنفسهم ماديا وروحيا للحياة الزراعية . ولم يوجد بين هذه الطبقة أولئك الذين يملكون رأس المال .

وبالرغم من أن عدد العمال الأجورين في الزراعة ليس كبيرا ومعظمهم مؤقتون أو عمال موسميون فإن وجودهم يثير عددا من المشاكل الجديدة: أولها : ذلك المبدأ القائل بأن كل العمل في أرض الصندوق القومي اليهودي يجب أن يقوم به اليهود .

من هذا الذي كتبه جراتوفسكي وهو كاتب يهودي يعتبر مرجعا في مسألة الأرض والزراعة وما كتبه نورمان بنتوتش نذكر أهمية المياه بالنسبة لأهداف الصهيونية . ونذكر لماذا تحاول إسرائيل جاهدة أن تحول مجرى نهر الأردن ولماذا يساندونها الاستعمار الغربي في هذا السبيل .

ولما كانت مسألة المياه بالنسبة لإسرائيل مسألة تمس الكيان العربي كله وتهدهده رأينا لذلك أن نستعرض بإسهاب كل ما كتب في هذا الموضوع وكل ما قيل من آراء حوله .

قبل أن يطأ اليهود أرض فلسطين درسوا جغرافيتها الطبيعية وأنواع أراضيها وجبالها وصحراواتها ومصادر المياه فيها فتبين لهم أن

معظم المياه ومصادرها في المنطقة الشمالية الشرقية منها وفي الأراضي اللبنانية والسورية المتاخمة لها . وان الاقسام الوسطى والجنوبية من فلسطين ولا سيما صحراء النقب التي تبلغ مساحتها نحو ١٣ مليون دونم (أي نصف مساحة اراضي فلسطين) اكثرها محروم من المياه بوجه عام وان قسما ضئيلا منها كساحل يافا - غزة والمنطقة الوسطى تجري فيه مياه نهر العوجا البركون الذي يصب في شمال تل أبيب أما القسم المحروم فيحتاج على حسب تقرير الخبراء العالميين الى اربعمائة مليون متر مكعب. والمشروعات المدروسة تؤمن لاسرائيل ٣٩٤ مليون متر مكعب وفي طليعة المياه العربية التي يطمع اليهود في الاستيلاء عليها نهر الليطاني ونهر الحصباني اللبنانيان .

ان نهر الاردن هو النهر الرئيسي في فلسطين وتتجمع مياهه من مصادر وروافد في الأراضي اللبنانية السورية وتنحدر سيولها الى الأراضي الفلسطينية شمالي سهل الحولة المتاخم للأراضي اللبنانية السورية . ومن تجمع هذه المياه في المنطقة المذكورة سابقا يتشكل نهر الاردن الذي يتفق طريقه عبر سهل الحولة مخترقا بحيرته (التي جففتها اسرائيل الآن) منحدرا الى بحيرة طبرية ثم يخرج منها في قسمها الجنوبي على مقربة من سمخ بفلسطين فيلتقي بنهر اليرموك المتدفقة مياهه من الأراضي السورية فتصب في الاردن الذي يستمر منحدرا عبر اراضي الفجر الى البحر الميت .

وقد طمع لانيهود في هذه المياه منذ أكثر من مائة عام كما تبين من الدراسات التي قام بها بعض زعماء اليهود لمسألة المياه في فلسطين وكيفية استصلاح أراضي الجنوب والنقب وريها ، وفي عام ١٨٧٣ قامت الجمعية العلمية البريطانية بدراسة مسألة أراضي فلسطين ، ومياهها وبعثت وفدا من العلماء والخبراء الى فلسطين وصحراء النقب وسيناء لهذه الغاية ، وقال الوفد حينئذ : انه بالاستطاعة ري أراضي الجنوب اذا امكن توافر بعض المياه التي في شمالي فلسطين لهذا الغرض .

وقد نشر جنرال (تشارلز وارن) - وكان أحد أعضاء الجمعية المذكورة - كتابا في عام ١٨٧٥ عن فلسطين وأراضيها قال فيه : « انه بالاستطاعة اسكان خمسة ملايين نسمة في أراضي فلسطين والنقب » كتاب أرض الميعاد - باللغة الانجليزية - صفحة ٦٥) ولما بدأ اليهود في عهد الدولة العثمانية يهاجرون الى فلسطين حرصوا على أن يحصلوا على أراضي في الشمال الشرقي من فلسطين ليكونوا قريبين من مصادر مياه

الأردن بغية الاستيلاء عليها في المستقبل ، وكانت من أقدم المستعمرات التي بناها اليهود في فلسطين تلك المستعمرات التي أقاموها في الشمال مثل المظلة والجامونة (روشيننا) ومشمار هياردن و (فيك) ومستعمرات أخرى أنشئوها في سهل بيسان .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بذل زعماء اليهود جهودا قوية مع زعماء فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية لاقتطاع فلسطين من بين مجموع الأراضي اللبنانية والسورية واعتبارها وحدة مستقلة عنها سياسيا وجغرافيا ، وسعوا لاقتناعهم بتوسيع حدودها الشمالية بحيث تشمل الأراضي التي تتبع منها روافد الأردن والتي يمر فيها نهر الليطاني ذكر (وايزمان) زعيم الحركة الصهيونية في الصفحة ٣٦٠ من مذكراته Trial and Error انه اجتمع خلال فترة انعقاد مؤتمر السلام في باريس بجنرال (جورو) ومسئو دي مونزي لمحاولة اقناع جورو بأهمية نهر الليطاني . وفي هذا دليل قاطع على طمع اليهود في الليطاني .

ومع ان الأراضي المذكورة لم تضم الى فلسطين ولم تدخل ضمن حدودها فان اليهود واصلوا السعي لبلوغ هذه الامنية ونجحت المساعي التي بذلوها بالتعاون مع الحكومتين البريطانية والفرنسية في تعديل حدود فلسطين الشمالية عام ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فأدخلت ضمن حدود فلسطين بعض الأراضي السورية القريبة من نهرى بانياس والحصباتي ، وكذلك بعض القرى اللبنانية القريبة من نهر الليطاني مثل صلحا وهونين والمنصورة وطريخا .

واستمر اليهود في بذل الجهود والمساعي للسيطرة على المياه العربية في فلسطين ومصادرها في الأراضي السورية واللبنانية وقد نجحوا فيما يلي :

(أ) حصل اليهود في عام ١٩٢٦ من الحكومة البريطانية على امتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وانارة فلسطين بالكهرباء وهذا المشروع هو المعروف (بمشروع روتنبرج) .

(ب) حصل اليهود من الحكومة البريطانية ايضا على امتياز لاستغلال نهر العوجة بالقرب من يافا .

(جـ) استطاع اليهود شراء امتياز الحولة قبيل الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب العالمية الثانية بذل اليهود جهودا مضاعفة لشراء الأراضي في المنطقة الشمالية الغربية من الحدود السورية - اللبنانية -

الفلسطينية وركزوا جهودهم بصورة خاصة على شراء اراضي البطيحة ولكنهم فشلوا في ذلك .

ومن الناحية السياسية شدد اليهود ضغطهم على الحلفاء للاسراع في انشاء الدولة اليهودية وتوسيع حدود فلسطين الشمالية حتى تشمل نهر الليطاني .

وقد أعلن (ونستون تشرشل) رئيس الوزارة البريطانية حينئذ رسميا في مجلس العموم في خريف سنة ١٩٤١ « ان اليهود طالبوا بالحكومة البريطانية رسميا بأن تطلق ايديهم في فلسطين كلها وأن يضم اليها جنوبي لبنان الذي يجري فيه نهر الليطاني وذلك مقابل وضع اليهودية العالمية جميع طاقتها وامكانياتها في خدمة بريطانيا وحلفائها خلال الحرب العالمية الثانية » وأعلن تشرشل أن ظروف الحرب لم تشجع الحكومة على أن تنظر الى هذا الطلب اليهودي بعين الاعتبار .

مصادر المياه في اسرائيل :

تقدر كمية المياه السنوية في اسرائيل بـ (١٢٠٠٠) مليون متر مكعب بضيع منها بالبحر سنويا اكثر من النصف ولذلك سنقتصر في حديثنا على (٣٠٠٠) مليون متر مكعب تتكون من المصادر الآتية :

مياه الانهار	١٧٠٠	مليون متر مكعب
المياه الجوفية	٧٠٠	مليون متر مكعب
مياه السيول	٦٠٠	مليون متر مكعب
<hr/>		
المجموع	٣٠٠٠	مليون متر مكعب

ان الطاقة المائية القريبة من الحقيقة في اسرائيل تبلغ حوالي (١٨٠٠) مليون متر مكعب من الماء ، وهذه الكمية في حالة استغلالها للرى كافية للرى مليونى دونم من الاراضى . اما كميات المياه التى أفادت منها اسرائيل في عام ١٩٥٧ فاهما لم تتجاوز (١٠٧٠) مليون متر مكعب موزعة كالآتي :

١ - مياه الأنهار الداخلية	٢٥٠ مليون متر مكعب
٢ - مياه الأردن واليرموك	٢٥٠ مليون متر مكعب
٣ - المياه الجوفية	١٥٠ مليون متر مكعب
٤ - مياه الأمطار والفيضانات	٣٥٠ مليون متر مكعب
٥ - المياه المرتدة	١٧٠ مليون متر مكعب

المجموع ١٠٧٠ مليون متر مكعب

وهذه المياه لم تستخدم كلها للرى ، فهناك ٢٥٠ مليون متر مكعب للشرب ونحو ٣٠ مليون متر مكعب لتربية الأسماك و ٢٠ مليون متر مكعب للصناعة وغيرها أما باقى المياه المخصصة للرى فإنها لم توزع بطريقة فنية ولم تستخدم لرى مساحات بعيدة عنها ، كما أن مياه الأمطار والمياه المرتدة والجوفية لم تستعمل للرى استعمالا فنيا .

وترمى برامج استثمار المياه فى اسرائيل - ومن أهمها مشروع تحويل مجرى نهر الأردن - الى الحصول على (١٨٠٠) مليون متر مكعب من المياه سنويا يتم تأمينها بموجب المصادر الآتية :

١ - نهر الأردن	٥٠٠ مليون متر مكعب
٢ - ينابيع المياه شرق بحيرة طبريا وجنوبها	١٥٠ مليون متر مكعب
٣ - ينابيع المياه غرب طبريا وجنوبها	٣٥٠ مليون متر مكعب
٤ - المياه الجوفية	٤٥٠ مليون متر مكعب
٥ - مياه السيول	١٠٠ مليون متر مكعب
٦ - مياه المصارف والمصانع التى يمكن استغلالها ثانية	١٥٠ مليون متر مكعب
٧ - مياه تعود الى باطن الأرض من مياه السقى فى السهل الساحلى	١٠٠ مليون متر مكعب
المجموع	١٨٠٠ مليون متر مكعب

وقد بدأت اسرائيل بتنفيذ مشروعات المياه الرامية الى تحقيق هذه الغاية وتمكنت فى نهاية عام ١٩٥٩ من الحصول على ١٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه وذلك مقابل ٢٥٧ مليون متر مكعب عام ١٩٤٨ .

الأنهار فى اسرائيل : (أنظر خريطة رقم ٤)

١ - نهر الاردن :

يعتبر نهر الاردن من مصادر المياه الرئيسية فى فلسطين المحتلة وتشكل طبيعة الارض بحيرتين هامتين وهما بحيرة طبرية والبحر الميت (وكان هناك بحيرة الحولة الا أنها جففت) ويبلغ طول نهر الاردن ٢٥٢ كم ، منها ١١٨ كم من الاراضى الاسرائيلية تمتد من منابعه فى سوريا ولبنان الى جنوبى بيسان عند خط الهدنة الاردنية الاسرائيلية ، ويتكون نهر الاردن من قسمين :

(أ) نهر الشريعة :

ويطلق هذا الاسم على النهر قبل دخوله بحيرة طبرية ويتشكل من الروافد الآتية :

— باتياس : وينبع من بلدة باتياس فى السفح الجنوبى الغربى لجبل الشيخ فى اراضى الاقليم السورى .

— الدان : وينبع من تل قاضى فى القسم المحتل من فلسطين .

— الحصبانى : وينبع من لبنان من جبل حرمون .

وتلتقى هذه الينابيع الثلاثة معا على بعد ١٤ كم شمالى منطقة الحولة مشكلة نهرا واحدا هو نهر الشريعة .

(ب) نهر الاردن :

ويطلق هذا الاسم على النهر الممتد من مخارج بحيرة طبرية حتى مصبه فى البحر الميت ويبلغ طوله ١٩٤ كم وهو كثير التعاريج عميق الوادى مما يحول دون الافادة من مياهه فى الرى ، ولا وجود للمدن والقرى فى هذا القسم لشدة الحر فيه ، وتتفرع منه الروافد الآتية :

— اليرموك : ينبع من منطقة حوران فى الاقليم السورى ويصب فى نهر الاردن جنوب بحيرة طبرية ويبلغ طوله ٧٥ كم .

— الزرقا : ينبع من بلدة الزرقاء شمال عمان ويصب فى نهر الاردن جنوب بحيرة طبرية ويبلغ طوله ٧٥ كم .

١ - جالوت : ينبع من بيسان في اراضي فلسطين المحتلة ويصب في
نهر الاردن بالقرب من بيسان .

وسنطلق على النهر بقسميه اسم (نهر الاردن) .

٢ - نهر النعامين :

وينبع من جبال صفد ويصب في خليج حيفا قرب مدينة عكا شمال
نهر كيشون وتبلغ غزارته السنوية ٢٠١٦٠ مليون المتر المكعب بموجب
(احصائية عام ١٩٤٧) .

٣ - نهر كيشون :

ينبع من جبال الناصرة ويصب في الشمال الشرقي من مدينة حيفا
الى الجنوب الشرقي من الميناء ، وهو نهر قليل المياه ينقطع مجراه في
الصيف وكان يؤلف مستنقعات مؤذية تنتشر فيها الحميات والملاريا وقد
بذلت حكومة الانتداب البريطاني جهودا كثيرة لتسوية مجرى نهر كيشون
ثم تآلفت شركة يهودية نالت امتياز النهر من الحكومة وأنشأت له حوض
وروافد وأقامت عند مصبه ميناء بحريا يصلح لرسو سفن الصيد .

٤ - نهر الحضيرة :

ينبع قسم منه من المنطقة المحتلة وأحد روافده الرئيسية هو نهر
(ابونار) القادم من الاردن ، وتصب مياه هذا النهر في البحر شمال
(جيفات أولجا) وقد جرت أعمال لإنشاء بركة مياه للافادة من مياه
النهر شتاء وهي بركة (جان سموئيل) .

٥ - نهر الاسكندر :

وهو غزير المياه شتاء وفليها صيفا ، تصب مياهه على الساحل
جنوب مكسور .

٦ - نهر البركون :

طوله ٢٦ كم ينبع من مسافط جبال السامرة التي تحيط بمدينة
نابلس ، وتجتمع مياه النهر في رأس العين حيث تتصل هناك بينابيع
جوفية غزيرة تؤلف اكبر مستودع للمياه في اسرائيل وهو يمد مدن

تل ايبب والقدس والرملة واللد وبافا وجميع المستعمرات المجاورة بمياه الشرب . وعند مصب نهر اليركون محطة «ريدنج» لتوليد الكهرباء وتزويد مدينة تل ايبب وبافا بالقوة الكهربائية .

الانهار الشتوية :

في اسرائيل انهار اخرى صغيرة تعتمد في مصادر مياهها على الامطار ويجف معظمها صيفا واهمها :

— وادي الحوارث : في منطقة اراضي قبيلة الحوارث قرب مستعمرة الخضيرة تجري مياهه شتاء وتفيض على الاراضي المجاورة .
— نهر روبين : يصب في جنوب يافا في البحر وتسقى منه اراضي روبين المجاورة له .

— نهر اسدود : يصب في منطقة ميناء اسدود جنوب رحبوت ويجري في اراضي صفراء لا تفيد منه زراعيان .

خزانات المياه في اسرائيل : (انظر خريطة رقم ٤)

في اسرائيل عدد من خزانات المياه نذكر اهمها فيما يلي:

١ — خزان بيت ناطوفا :

وقد انشئ هذا الخزان في سهل بيت ناطوفا (البطوف) شمال الناصرة بغية تجميع المياه الواردة من مشروع نهر الاردن وتحويلها بآنايبب الى النقب .

٢ — خزان كفار باروخ :

تبلغ سعة هذا الخزان ٧٥ مليون م^٣ من الماء ويقوم بخزن مياه الري اللازمة لحقول مرج ابن عامر الشرقية والمركزية . وقد انشئت في عام ١٩٥٩ محطة ضخ تابعة لهذا الخزان في مبنى من الاسمنت المسلح يبلغ ارتفاعه ٢٨ مترا وجهزت هذه المحطة بأحدث الآلات الكهربائية وهي تستطيع ضخ ٩٠ ألف متر مكعب من الماء كل ٢٤ ساعة بدلا من ٥٠ ألف متر مكعب كانت تضخها ثلاث مضخات قديمة .

٣ - بركة جان شموئيل :

وهي بركة للمياه تتسع لـ ١٥ مليون م^٣ من الماء دشنت في أوائل شهر يناير عام ١٩٥٩ وهي بالقرب من كيبوتس جان شموئيل .

٤ - خزان مشمار ايلون :

وهو بالقرب من المستعمرة الغربية من الحدود الأردنية وتبلغ سعته (٢٣ - ٢٥) مليون متر مكعب من المياه وهذا الحوض جزء من شبكة الأحواض المحلية التي أقيمت في إسرائيل وتستخدم مياه هذا الحوض لحاجات رى المناطق الزراعية شرق الرملة ويحول دون الفيضانات في وادي مصراره في اجيار هاتكفا ومونتفيوري ونحلات اسحق . ويصلح لتخزين المياه في جميع فصول السنة ويبلغ ارتفاع الخزان ٢٤ مترا واتساع قاعدته ١٣٠ مترا وقد انشئت ترعة للمياه الفائضة تحيط بالخزان على طول ١٥٠ مترا .

٥ - خزان مياه في القدس (بيت فاجان) :

وهو خزان ضخم يساعد كثيرا على حل أزمة المياه الشديدة في القدس وقد انشئت محطة ضخ بجانب الخزان تساعد على ضخ المياه في المنازل واحتفل بتدشين هذا الخزان بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٥٨ وهو يستطيع تصريف ٤٠ ألف متر مكعب من المياه يوميا .

٦ - خزان نهر شكيمة :

وهو قرب (كبتس زيكيم) في النقب الغربي ويبلغ طوله ٣٥٠ مترا ، ويقدر أنه يستطيع خزن ٢٠ مليون متر مكعب من مياه السيول وقد أنشئ هذا الخزان أو السد في نهر شكيمة ، والهدف منه أن يحول دون تدفق مياه الفيضانات في جبال يهودا وهي نحو ٢٢ مليون متر مكعب بدلا من انصبابها في البحر وتحويلها الى اراضي النقب لتغذية مياه الآبار في المنطقة .

٧ - خزان مياه زهر :

وهو في النقب الشمالى قرب مستعمرة زوهر التي في منطقة لاخيش . وقد اتمت شركة (مكوروت) انشاءه ويسع سبعة ملايين متر مكعب من المياه ويبلغ عمقه ١٦ مترا ، وهو يشغل مساحة قدرها

١٢٠٠ دونم ، وتستخدم مياه هذا الخزان لرى الحقول فى المنطقة الجنوبية وفى النقب الشمالى .

٨ - خزان تكوما :

بالقرب من مستعمرة تكوما ويتسع لـ ٢٠٠ ألف متر مكعب من المياه التى تأتية من نهر اليركون والنقب .

٩ - خزان مياه (جنوبى كيبوتس ساعدا) :

وعلى بعد ٢٠ مترا شمال الطريق العام (غزة - بير سبع) . وهذا الخزان عبارة عن بركة مستديرة تبلغ سعتها حوالى ٢١٥ ألف متر مكعب ومصدر مياهه نهر اليركون .

١٠ - خزان كفار يروجام :

وهو سد لتخزين مياه سيول الشتاء يقصد الاستثمار فى أعمال الرى .

مشروعات الرى فى اسرائيل :

يتوقف مستقبل اسرائيل بل معركتها التى تخوضها فى سبيل البقاء أو الفناء على الاستثمار الكامل للمصادر المائية المتوافرة فى الجزء المحتل من فلسطين ، وأهم مصادر المياه فيها هو نهر الاردن وروافده وينبع معظمها من الاراضى العربية المجاورة ومياه الامطار والسيول والمياه الجوفية .

وقد دلت البحوث والدراسات والكشوف الهيدرولوجية التى أجرتها السلطات الاسرائيلية على أن المصادر المائية الاجمالية فى فلسطين المحتلة تزيد على الحاجة التى تتطلبها مشروعات التنمية بشرط ان تجمع هذه المياه وتخزن وتوزع بصورة دقيقة ، ولا يسمح بضياغ أو هدر أية كمية منها دون فائدة ، وهذا فى الواقع هو الهدف الذى حددته السلطات الاسرائيلية لخطة الرى الشاملة التى اعدتها الخبراء اليهود بالتعاون مع كبار المهندسين المختصين الامريكيين .

وقد قسم الجزء المحتل من فلسطين من ناحية المصادر المائية ثلاث مناطق طبيعية :

(أ) المنطقة الشمالية :

وهى التى تحوى فائضا من الماء عن احتياجاتها الحالية .

(ب) المنطقة المتوسطة :

وتساوى فيها المصادر المائية مع الحاجة .

(ج) المنطقة الجنوبية (صحراء النقب) :

وهى تعاني نقصا شديدا فى الماء والمهمة الاساسية التى تعنى بها الخطة الشاملة للرئى هى استخدام فائض مياه المنطقة لارواء المنطقة الجنوبية ، أى نقل مياه الانهر والينابيع والفيضانات من الشمال الى اراضى الجنوب الصحراوية .

وطبقا لهذه الخطة بدأت اسرائيل منذ السنوات الاولى لقيامها فى تنفيذ عدد كبير من المشروعات الثانوية التى يعتبر كل جزء منها من المشروع الاقليمى الشامل للرئى وقد انجزت فعلا بعض المشروعات لاستغلال موارد المياه الجوفية والينابيع والامطار والسيول . والانهار .

مياه وادي الأردن

خريطة رقم (٥)

هيدرولوجية منطقة وادي الاردن دراسة المياه

يشكل وادي الاردن القسم الشمالي من حوض البحر الميت الذي يقع في المنخفض الكبير الممتد من خليج العقبة على سطح البحر الاحمر حتى جبال لبنان ويرتفع نهر الاردن الذي يجري باتجاه الجنوب في هذا المنخفض في منطقة جبل حرمون الى حوالي ٢٠٠ متر عن سطح البحر، وينتهي مجراه في البحر الميت الذي يبلغ انخفاضه (٣٩٥) مترا عن سطح البحر .

والارض الممتدة في اعلى الوادي الى شمال بحيرة الحولة (التي جفقت) محاطة بتلال عالية . وبين بحيرة الحولة (سابقا) وبحيرة طبرية ، تعلو الارض ، وتنقسم بمجرى النهر العميق . والى الجنوب من بحيرة طبرية يوجد تشابه كبير في الشكل العام لطبيعة الارض . وتنحدر الارض في الغور بصورة عامة نحو الجنوب مع ارتفاع بسيط من حافة الغور حتى التقاطع مع التلال اما من الجهة الشرقية فوق الغور فتوجد هضبة واسعة تتخللها وديان ضيقة عند دخولها في الغور . ومن الجهة الغربية توجد سلسلة من التلال تمتد الى السهول الساحلية ، وتدخل الجداول الى الغور بقنوات طبيعية عميقة .

المناخ :

ان مناخ وادي الأردن يشابه تماما مناخ منطقة البحر الابيض المتوسط ويكون عادة شتاءه مطر وصيفه يكون جافا حارا . أما في التلال والهضاب فيكون الشتاء بارداً ويتساقط الثلج بانتظام في بعض المناطق . وتتردد درجات الحرارة الوسطى في هذه المنطقة بين ٣٠ درجة فهرنهايت (الدرجة الصغرى) و ١٠٤ درجة فهرنهايت (الدرجة الكبرى) وتهب الرياح من الغرب الى الجنوب الغربي آتية من البحر المتوسط ولها تأثير ضعيف في فصل الصيف . وتهب احيانا رياح من الجنوب والشرق آتية من الصحراء تكون باردة وجافة في الشتاء وحاملة للغيبار وتكون لافحة في الربيع .

هطول الامطار :

ان الاختلاف في كمية سقوط الامطار في الشمال والجنوب ملحوظ جدا اذ تهطل في الشمال كميات اكبر بكثير من التي تهطل في الجنوب . وفيما يأتي المعدل السنوي لسقوط الامطار في الاقسام المختلفة من المنطقة :

جدول هطول الامطار في منطقة وادي الاردن

منطقة تصريف المياه		المساحة معدل سقوط الامطار بالكيلومتر المربع سنويا بالمليمتر	
- منطقة الاردن العلوية - فوق نهر دان ٧٤٠		١٢٠٠	
- منطقة الأردن العلوية وفوق مصب بحيرة الحولة (سابقا)		١٤٠٠	١٠٠٠
- منطقة الأردن العلوية - فوق نهر اليرموك .		٢٧٤٠	٧٨٢
- منطقة نهر اليرموك		٧٢٥٠	٣٦٤
- وادي الاردن - فوق جسر النبي		١٦٧٣٠	٣٥٤

ويبدو أن الاختلاف في كميات الامطار السنوية يشابه الاختلاف في كميات الامطار التي تهطل في اراضي مشابهة ، وان الكمية السنوية الصغرى لها هي تقريبا نصف المعدل العام ، اما النسبة الكبرى فتقدر بضعف ونصف من هذا المعدل . وتهطل الامطار عادة في أشهر الشتاء .

المياه المتوافرة في منطقة وادي الأردن :

يمكن تقسيم مصادر المياه المتوافرة في منطقة وادي الاردن الى أربعة اقسام :

- ١ - جريان الانهار .
- ٢ - جريان الوديان المستمر
- ٣ - فيضان الوديان .
- ٤ - مياه الآبار الجوفية .

ان القياسات التي أجريت على كميات المياه في نهري الاردن واليرموك خلال فترة طويلة ، والتي تحتوى على الكميات القصوى في السنين الجافة والسنين الممطرة تمثل جريان المياه الوسطى اكثر من القياسات التي سجلت في غضون فترات قصيرة على المجارى الأخرى .

والجدول رقم (١) يلخص تقديرات المعدل السنوى للمياه المتوافرة في وادي الاردن أخذا بعين الاعتبار المياه الفائضة على اساس الارقام المستعملة وتشير هذه الارقام الى كمية مصادر المياه ، الا انه يجب أن تعتمد في تحديدها النهائي على اخذ قياسات أخرى .

وتجدر الإشارة الى أنه من الضروري أن يكون هناك مفهوم واضح لمعنى الارقام المذكورة وطبيعة المياه المتوافرة من الجريان ، اذ انه يمكن لمجموع هذه المياه الفائضة في إحدى السنين ، ان تختلف من نصف الى ضعف المعدل السنوى ، وذلك على حسب كمية هطول الامطار . وهناك ايضا اختلاف فعلى في الجريان بسبب وجود المياه الفائضة التي تنشأ خلال اشهر الشتاء على سطح الارض فمجموع المياه المتوافرة هو اذن الكمية التي يمكن الحصول عليها سنويا في المكان المبين دون النظر الى استعمالها ، أما كمية المياه المستعملة من المياه المتوافرة فهي الكمية التي يمكن الحصول عليها عندما تتطلب الحاجة ذلك .

وعندما تكون هنالك خسارة بين مصدر المياه ونقطة استخدامها كما يحدث في قناة من نقطة التحويل الى الارض المراد ريها ، فان الكمية الباقية هي الكمية السنوية الصافية من المياه التي حولت الى الارض . أما مطالب الري من المياه فهي اكبر في أشهر الصيف منها في بقية الأشهر ، وتحدد المياه المستعملة بالمجموع المتوافر خلال أشهر الصيف سواء كان من جريان الانهار الطبيعي أو من كمية المياه الشتوية المخزنة وان القسم من المياه المتوافرة الذي يمكن استعماله في الري يتوقف لآذن على موقع المياه بالنسبة لمكان استخدامها ومدى تسهيلات التخزين ومكانه

جدول رقم (١) .

الجدول رقم (١)

تقرير المعدل السنوي للمياه المتوافرة لمنطقة وادي الاردن

النقطة والروافد	تقدير جريان الروافد بملايين الأمطار المكعبة سنوياً	تقدير مجموع الجريان سنوياً بملايين الامتار المكعبة
-----------------	---	---

عند المكان المقترح لبناء سد الحصباني

المجموع	١٣٠	١٣٠
---------	-----	-----

عند نقطة قرب نهر دان :

١٣٠	- الجريان الآتي من الأعلى	
٢٧	- الجريان الحاصل من تصريف المنطقة المتوسط لنهر الحصباني	
٢٥٨	- جريان نهر دان	
١٥٧	- جريان نهر بانياس	

المجموع	٥٧٢	
---------	-----	--

عند جسر بنات يعقوب :

٥٧٢	- الجريان الآتي من الأعلى	
١٣٠	- الجريان من تصريف المياه في المنطقة المتوسطة	

٧٠٢

- خسارة ناتجة عن تبخر المياه من بحيرة الحولة والمستنقعات (قبل التجفيف)

٦٢ -

المجموع	٦٤٠	
---------	-----	--

عند مخرج بحيرة طبرية :

٦٤٠
١٩٨

— الجريان الآتى من الأعلى
— الجريان من تصريف المياه في
المنطقة المتوسطة

٨٣٨

— خسارة ناتجة من تبخر المياه من بحيرة
طبرية — ٣٠٠

٥٣٨

المجموع

عند ملتقى نهر اليرموك :

٥٣٨
٤٧٥

— الجريان الآتى من الأعلى
— جريان نهر اليرموك

١٠١٣

المجموع

عند جسر اللنبي :

١٠١٣

— الجريان الآتى من الأعلى
— جريان المياه المستمر من الجهة
الشرقية

١٥

وادي عرب

٨

وادي زغلب

١١

وادي جرم

٥

وادي يابس

٦

وادي كفرنجة

٥

وادي رجب

٤٥

وادي زرقا

١٠

وادي شعيب

١٠٥

—

من الجهة الغربية :

٦٧	ينابيع بيسان
٤٥	وادي قاريا
١٥	وادي عوجة
١٢٧	—

فيضان من المناطق المتوسطة يمكن
الحصول عليه بواسطة منشآت مرافقه

٤٥	من الشرق
٢٩	من الغرب
٧٤	—

— الفيضان والجريان من المنطقة

المتوسطة التي لم تحسب

١٦٣	—
١٤٨٢	—
٢٣٢	—

— الاستعمال الحاضر للجريان المستمر
(تنقص الكمية من المجموع السابق)

١٢٥٠ (م)

المجموع

عند المصب في بحر الميت :

— الجريان الآتي من الأعلى
— جريان المياه المستمر

١٢	من الشرق : وادي كفرين
٦	وادي الرامة

١٨ —

من الغرب : وادي الكلت

١٨ ١٥ ينابيع جريشو

١٢٨٦	—
٣٦	—

— الاستعمال الحاضر للجريان المستمر (+)

(تنقص الكمية من المجموع السابق) —

١٢٥٠

المجموع

جريان النهر :

ان اهم مصادر مياه الرى فى منطقة وادى الاردن هى نهر الاردن واليرموك وان تسجيل مقدار كمية المياه خلال فترة طويلة بعد بحيرة طبرية تماما يعطينا نتائج يمكن الاعتماد عليها عن كمية المياه المتوافرة فى هذه المنطقة .

والمياه المتوافرة عند ملتقى نهر الاردن بنهر اليرموك مبينة فى الجدول رقم (١) وهى تبلغ (٥٢٨) مليون متر مكعب سنويا للنهر الأول ، (٤٧٥) مليون متر مكعب سنويا بالنسبة للنهر الثانى . كما ان مجموع الكميتين البالغ (١٠١٣) مليون متر مكعب هو معدل الكمية السنوية من المياه المتوافرة وهذه تخضع لتغيرات فصلية وسنوية . وبما انه لا يمكن تحديد تأثير بحيرة طبرية على مجارى نهر الاردن من المعلومات المتوافرة، فقد اعتبرت اختلافات الجريان مشابهة لاختلافات جريان اليرموك غير المنتظم .

وموقع النهرين بالنسبة لبحيرة طبرية وللارض الواقعة فى وادى الاردن السفلى ذو أهمية عظمى فى تحديد مدى استعمال جريان النهرين فى هذه النقطة . وتعد خسارة المياه الناتجة عن التبخر عاملا كبيرا يلعب دورا هاما فى مسألة تخزين المياه فى البحيرة . وان كمية المياه المتوافرة فعلا هى المعطاة نفسها فى الجدول لان مقاييس الجريان أجريت بعد هذا التبخر .

وفى القسم العلوى من وادى الاردن تدخل الانهار الثلاثة الهامة (بانياس - الحصباني - دان) فى حوض الحولة غير بعيدة بعضها عن بعض فى منطقة عالية . وقد أخذت قياسات جريان الانهار هذه خلال فترة من الزمن مقدارها ٤ سنوات وهى مدة قصيرة لا تعطى دليلا موثوقا به عن معدل الجريان المنتظر .

يتألف نهر الدان من ينابيع تل القاضي وله جريان ثابت بخلاف نهر الحصباني ونهر بانياس . فان جريانهما يتبدل تبديلا كبيرا وعندما قورنت جريانات الانهار الثلاثة مجتمعة مع جريان نهر الاردن عند جسر بنسات يعقوب . ونهر اليرموك عند مصبه دلت المقارنة على أن الاختلافات السنوية ليست كبيرة .

ان المعدل العام لكمية المياه المتوافرة من الانهار الثلاثة المذكورة المعطى فى الجدول رقم (١) يقدر بـ (٥٧٢) مليون متر مكعب فى السنة .

وان موقع مصدر ضخم للمياه كهذا بحيث تنتقل منه المياه بصورة طبيعية الى اراضي شاسعة الاطراف يجعله ذا أهمية كبرى . ومع هذا فان كمية المياه المستفادة منه قليلة نظرا لقلّة المراكز الملائمة لتخزين المياه المطلوبة .

ان قياس المياه خلال ثماني سنوات عند جسر بنات يعقوب يعطي أساسا جيدا لتقدير المياه المتوافرة في هذه المنطقة . ويتبع اختلاف الجريان السنوي في هذه المنطقة اختلاف جريان نهر اليرموك نفسه . وقد ضبط السجل بالمقارنة مع سجل نهر اليرموك ، لاعطاء معدل جريان المياه عند جسر بنات يعقوب لمدة طويلة . ويعزى الاختلاف في كمية المياه المتوافرة عند جسر بنات يعقوب والمتوافرة من الأنهر الثلاثة المذكورة سابقا الى ضياع المياه بالتبخر والارتشاح الذي كان يحصل في بحيرة الحولة والمستنقعات قبل تجفيفها .

يتوقف قسم من المياه المتوافرة الذي يمكن استعماله عند جسر بنات يعقوب على كمية المياه التي يمكن خزنها لتنظيم كميات المياه الفائضة .

متوسط كمية المطر (بالملليمتر) في كل شهر

المرصد	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
تلي أديب	١٣٢	٩٩	٢٥	٩٩	٢	—	—	—	١	١٦	٦٥	١٤٤
حيفا	١٨٣	١٤٤	٢٤	١٨	٣	١	١	—	—	١٢	٧٠	١٧١
جنين	١٣٠	١٣٦	٢٨	٣١	٢	—	—	—	—	٨	٤٣	١٠٣
أريحا	٣٣	٣٢	٥	٩	٢	—	—	—	—	٢	١١	٣٠
القدس	١٠٤	١٣٥	٢٩	٢٥	٢	—	—	—	١	٦	٣١	٧٤
بيت جلال	١٠١	١٠٢	٩١	٢٢	١	—	—	—	—	٨	٤٤	٧٣
هزة	٩١	٨٧	١٧	١٧	٢	—	—	—	—	٨	٣٥	٩١
يرسبع	٤٩	٥٦	١٨	١٠	٢	—	—	—	—	٢	٢١	٤٠
بروت	١٩١	١٥١	٩٨	٥٦	٢١	٤	٥	٧	٧	٥٢	١٣٥	١٩١
اسكندرية	٥١	٣٤	١١	٢	١	—	—	—	١	٥	٢٣	٥٩

أقصى ما سقط في يوم واحد بالملليمتر

المرصد	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونية	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
حيفا	٨٥,٦	٥٦	٢٥,٧	٢٦,٤	١١,٣	٤,٣	٨	٢,٣	٣,١	٤٧	٦٦	١٨٣
جنين	٥٦,٣	٦٧,٣	٢٨,٩	٦٢,٣	١٣,١	٢,١	—	١,٨	—	٢٨,٧	٧٠,٦	٥٣,٣
أريحا	٢٦	٣٤	١٦	١٩	٢٥	٥	٢	—	رذائف	٥,٩	٢٥	٤٠
القدس	٩٩,٨	٨٧,٣	٢٦,٥	٣٦	١٣,٤	١,٣	—	رذائف	١٠	٢٢	٥٥,٢	٧٦,٦
بيت لحم	٧٨,٨	٦٨,٤	٣١,٧	٢٧,٣	٥,٨	١	—	رذائف	٢	٣١,٥	٥٤,٦	٢٣,٣
غزة	٦٩,٥	٤٦	٢١,٤	٦٧,٧	١٠,٦	١,٥	٠,٤	١,١	١,١	٣٣,٦	٥٤,٤	٧٤
بئر السبع	٥٠	٤٠	٢٥	٢٤,٨	٢٦,٥	٠,١	—	—	رذائف	١٠,٦	٢٥,٥	٦٤
بئروت	٩٠	٩٠	٥٠	٧٢	٢٥	١٠	١٠	—	٥٣	١٣٠	٩٥	٧٨

متوسط عدد أيام المطر التي تزيد الكمية بها عن ملليمتر

في موسم المطر

رصد	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	أبريل
تل أبيب	٦	٩	١١	١٠	٤	٣
جيفا	٦	١٠	١٣	١٢	٤	٣
جنين	٤	٩	١٢	١١	٤	٣
أريحا	٢	٥	٧	٦	٢	٢
القدس	٤	٨	٩	١١	٤	٣
بيت جال	٤	٧	٩	٨	٣	٣
غزة	٤	٧	٩	٩	٢	٢
يرسبع	٢	٤	٦	٦	٣	٢

شبكة مياه النهر :

ان حدود تقسيم المياه لنهر الاردن مبينة في الخريطة ، فمن مصب النهر عند البحر الميت تمتد هذه الحدود غربا حتى ذروة السلسلة الفلسطينية وشمالا الى جانب تلال الجليل بحذاء السلسلة الفلسطينية وعبر سهل ابن عامر والى الشمال الشرقى تمتد الى جانب قسم من نهر الليطاني حتى الانحدار الشمالى لجبل حرمون، وجنوبا عبر جبل حرمون حتى الهضبة ، وشرقا تمتد الى قمة جبل الدروز ، والى الجنوب الغربى تمر جنوبى عمان حتى مصب النهر فى البحر الميت .

ان حوض النهر يتألف من نهر الحصباني ونهر الدان ونهر بانياس التى تجرى كلها من الشمال فتكون القسم العلوى من نهر الاردن فوق بحيرة الحولة (سابقا) أما اهم روافد نهر الاردن فهو اليرموك الذى يجرى من الشرق ويتحد مع الاردن فى جنوب بحيرة طبرية بقليل وتصرف الوديان والينابيع القسم الباقي من مياه المنطقة ، ومن الوديان التى تدخل الفوز الى الجنوب من بحيرة طبرية (وادى العرب ، زغلب ، جرم ، بابس ، كفرنجة ، رجب ، زرقا ، شعيب ، كفرين . رامة) فى الشرق .

يعتبر نهر الحصباني أطول الروافد الأربعة فى الشمال ويصرف مياه المنحدر الغربى لجبل حرمون ، ويرى أكبر قسم منه على ارتفاع اكثر من (٥٠٠) متر على مستوى سطح البحر ، وينضم الى الجداول الباقية فى حوض بحيرة الحولة (سابقا) على ارتفاع حوالى (٧٥ مترا) عن سطح البحر . والى الجنوب وعلى مسافة قصيرة من بحيرة الحولة (سابقا) يجرى نهر الاردن فى وادى ضيق عميق ، ثم يظهر بعد عشرة كيلومترات ليصب فى بحيرة طبرية .

ان مياه هذه البحيرة قليلة الملوحة ومساحتها (١٦٦) كيلومتر مربع ومستوى سطحها ينخفض (٢١,٢) مترا عن سطح البحر . أما مخرجها فيضبطه سد يسمح باستعمال (٣) أمتار من عمقه لتخزين المياه والاستفادة منها .

أما نهر اليرموك فيصرف مياه الهضبة العالية الواقعة فى الشرق بواسطة وديان وينايع يشق قسم منها لنفسه مجارى عميقة بالنسبة لسطح الارض المحيطة بها ويدخل النهر نفسه الفوز ، وهو يجرى ضمن

وادي ضيق سحيق وعلى انخفاض (٢٠٠) متر عن سطح البحر ، ويصب في نهر الأردن بعد خروجه من بحيرة طبرية ب (٥) كم .

وبعد التقاء النهرين يتبع الأردن مجرى ملتويا في منطقة الغور وينخفض هذا المجرى مقدار (٦٠ مترا) عن شرفات الغور. وبعد مسافة (١٨٨) كيلومتر الى الجنوب يصب نهر الأردن في البحر الميت الذي يبلغ انخفاض سطحه (٣٩٥) مترا عن مستوى سطح البحر .

ان شبكة نهر الأردن تصرف مياه منطقة مساحتها (١٧٣٠٠) كم^٢ من أصل مجموع مساحة حوض البحر الميت البالغة (٤٠٦٥٠) كيلومتر مربع أما مساحة المنطقة التي تصرف الروافد مياهها حتى مخرج بحيرة طبرية فهي حوالي (٢٧٠٠) كيلومتر مربع ، وأما مساحة الأرض التي تصرف نهر اليرموك مياهها فهي (٧٢٥٠) كيلومتر مربع .

الماء الفائض :

ان القسم الذي يصل الى مجارى الجداول والانهار من مجموع الامطار التي تسقط يسمى بالماء الفائض . ويمكن ان يكون مصدره سيلان المياه على سطح الأرض ، او تدفق المياه من الينابيع او مياه الاراضي المشبعة. وبالنظر للاحوال الجيولوجية والهيدرولوجية في المنطقة فان كمية المياه التي تجرى في الجداول والسواقي تتبدل تبدا ملحوظا.

ان طبيعة هطول الامطار الفصلية هي واحدة في المنطقة كلها ، وهذا يبين سبب فيضان المياه في الجداول الكثيرة في اثناء فصل الشتاء . كما ان الوديان المتصلة بالاراضي التي تخزن كمية كبيرة من المياه الباطنية تتمتع بجريان منتظم طوال السنة ويتوقف الاختلاف في الجريان ، بصورة كبيرة ، على هذا القسم من المياه الفائضة الذي يأتي من سطح الأرض وباطنها . وان هذا القسم من الماء الفائض الذي يأتي من باطن الأرض ، طوال السنة ، يدعى « الجريان المستمر » وهو اساس جريان الوديان ، وهو في الوقت نفسه الكمية التقريبية من المياه المتوافرة بدون تخزين اما المياه الفائضة التي تأتي مباشرة من المياه الجارية على سطح الأرض خلال فصل الامطار الكثير القلب فتدعى « الفيضان » وجريان المياه في اثناء الشتاء يشمل الجريان المستمر والفيضان .

لمحة تاريخية

عن نهر الاردن ومشروعات المياه

.....

مسألة المياه بالنسبة لاسرائيل اليوم وبالنسبة للصهيونيين منذ أن ظهرت الصهيونية مسألة حيوية ، فهي بالنسبة لكليهما تعنى المزيد من المهاجرين اليهود الى فلسطين ثم الى اسرائيل بعد أن قامت اسرائيل .

والهجرة اليهودية الى فلسطين كانت منذ فجر التاريخ تزداد وتتفاقم كلما مرت بفلسطين حالة رخاء ووفرة مياه ، فلقد هاجر ابراهيم من بلدة اور بالعراق الى وادى نهر الأردن عندما كانت اراضى هذا الوادى — شرقية وغربية — تنعم برخاء وعيش رغد . وفى هذا يحدثنا « و . ف . البرات W. F. Albright » « خير الدراسات القديمة للارض المقدسة ويضيف قائلا : « ان سكان هذه المنطقة كانوا يزرعون هذه الأراضى » ونرى فى العهد القديم :

« ورفع لوط (١) بصره ونظر الى وادى الأردن ، وكان الوادى ترويه المياه جيدا فى كل بقعة منه ، وكان ذلك قبل أن يهدم الرب سدود وجمورا ، فقد كانت هذه المنطقة جنة الرب » .

ولكننا لا نعرف على وجه التحديد ما حدث لهذه الجنة غير أن بعض خبراء التاريخ القديم يقولون : انه قد انتشرت الأوبئة فى الوادى وتهدمت السدود ، ونتج عن ذلك أن اكتسحت المياه التى فاضت كثيرا من المدن وأغرقتها

ويقول البراث : ان أكثر العصور التى مرت على الوادى رخاء هو العصر البرونزى ، فقد ازدهمت المنطقة بالسكان ، ثم تقلص هذا الرخاء وتقلص عدد السكان حتى وصل نهايته الصغرى فى عام ١٩٠٠ ق م وهو ذلك العصر من التاريخ الذى غزا فيه اليهود فلسطين لفترة قصيرة .

وفى العصر الحديث بدأ الصهاينة يرسمون الخطط للهجرة الى فلسطين واقامة وطن قومى لهم هناك ، وبدأت مسألة المياه تأخذ شكلا سياسيا هاما :

(١) لوط : ابن اخى ابراهيم وقد رحلا معا من اور الى فلسطين .

ففي سنة ١٨٧٣ قامت الجمعية العلمية البريطانية بدراسة أراضي فلسطين ومياهها وبعثت وفدا من العلماء والخبراء في مسائل المياه الى فلسطين وصحراء النقب وسيناء ، وجاء في تقرير الوفد : انه في الامكان رى أراضي الجنوب (اى النقب) اذا ما أمكن توفير بعض المياه من الشمال .

وتجدر الإشارة هنا الى ان اليهود قد بدأوا يؤسسون المستعمرات الزراعية في فلسطين منذ عام ١٨٥٤ ومنذ ذلك التاريخ لم يفتلوا لحظة واحدة عن أهمية المياه لتحقيق مشروعاتهم الاستعمارية . وفي عام ١٩١٩ اى في أثناء انعقاد مؤتمر الصلح بباريس بذل اليهود محاولات قوية مع زعماء فرنسا وايطاليا والولايات المتحدة وبريطانيا لتوسيع رقعة فلسطين لتشمل الأراضي التي تتبع منها روافد نهر الأردن والتي يمر فيها نهر الليطاني في لبنان ، وقد اعترف بذلك وايزمان في مذكراته .

وفي سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ نجح اليهود في مساعيهم التي بذلوها مع الحكومتين البريطانية والفرنسية لتقرير حدود فلسطين الشمالية فأدخلوا ضمن حدود فلسطين بعض الأراضي السورية القريبة من نهر باناس وبعض الأراضي اللبنانية المجاورة لنهرى الحصاني والليطاني . وفي سنة ١٩٢٦ حصل اليهود من الحكومة البريطانية على امتياز لمدة سبعين عاما لاستغلال مياه نهر الأردن واليرموك وانارة فلسطين بالكهرباء من مساقط هذه المياه ، ويعرف هذا المشروع بمشروع روتنبرج ، (وسنقدم دراسة لهذا المشروع في صفحات آتية) .

وفي سنة ١٩٣٨ قام م . ج . أيونيدس M.G. Ionides مدير الانماء والتطور في الحكومة الاردنية ، وبايعاز من الحكومة البريطانية بدراسة للمكانيات المائية لوادي الأردن ، وقال في تقريره الذي كتبه بعد هذه الدراسة : « ان المنطقة الوحيدة التي يمكن رباها وزراعتها هي تلك المنطقة التي بين بحيرة طبرية والبحر الميت » وهذه المنطقة شرق مجرى نهر الأردن ، وقد نشر بعد ذلك مقالات في « ميدل ايست جورنال » Middle East Journal قال فيه :

« لقد كان مشروعى يقوم على تحويل مياه نهر اليرموك (وهو ينبع من سورية ويسير محاذيا للحدود السورية الأردنية ثم يصب في نهر الأردن) الى الجنوب بعد أن يمون النهر بكمية من المياه من بحيرة طبرية

عن طريق قنصاة ، وتعمل بحيرة طبرية كخزان للمياه في اثناء هطول الأمطار في فصل الشتاء ، وسيؤدي هذا المشروع الى زراعة ٧٠٠٠٠٠ فدان نتيجة لوصول ٥.٧ ملايين متر مكعب من المياه اليها في السنة « وبالرغم من أن هذا المشروع اختص المنطقة الشرقية لنهر الأردن فإنه أيضا يمكن أن ينقل الماء الى الضفة الغربية للنهر .

ويعتبر مشروع ايونيدس أول مشروع للمياه في وادي الاردن ولكن هذا المشروع وضع على الرف .

وبدأ اهتمام اليهود الفعلى بمسألة المياه بطاقة فلسطين على استيعاب أكبر عدد من المهاجرين ، ولقد تأثر خير الأراضي والمياه دكتور «و.س. لودر ميلك Dr. W.C. Lowder Milk ، فنشر كتابا سنة ١٩٤٤ عنوانه « فلسطين أرض الامل » Palestine Land of Promise اقترح هذا الكتاب تكوين هيئة لوادي الأردن على نهج هيئة وادي نهر تنيس : Tennessee Valley Author في الولايات المتحدة . واقترح لورد ميلك في مشروعه تحويل مياه الاردن الأعلى الى السهل الساحلي والى أراضي النقب الواسعة ، وان يفاد باختلاف الارتفاع من مستوى سطح الماء في البحر الأبيض المتوسط عنه في البحر الميت بحفر قناة تمتد من البحر الأبيض الى البحر الميت طولها ٢٥ ميلا وتوليد الكهرباء من مسقط المياه من هذه القناة نحو البحر الميت .

وفي سنة ١٩٤٨ نشر جيمس هايز James Hays كتابه « هيئة وادي تنيس عن الاردن » T. V. A. on the Jorden وتضمن مشروع هايز جوهر مشروع لورد ميلك مع زيادة في التفاصيل .

وفي سنة ١٩٥٠ طلبت حكومة الأردن من مؤسسة الاستشارات الهندسية وهي المعروفة بمؤسسة « ميردوك مكدونالد وشركائه » Merdock Mac Donald and Partner أن يطوروا مشروع أيونيدس كرد على مشروعات اليهود . ونشر مكدونالد مشروعه في عام ١٩٥١ الذي يقوم على رى الأراضي على جانبي نهر الاردن شرقه ، وغربه بين بحيرة طبرية والبحر الميت .

ولقد افترض مكدونالد أن الأيام ستمخض عن مشروع عربي-اسرائيلي مشترك ، واقترح أن تكون بحيرة طبرية مستودعا لتخزين المياه للطرفين العربي واليهودي .

وأن الاختلاف الجوهرى بين مشروع أيونيدس - مكدونالد من جهة ومشروع لورد ميلك - هايز من جهة أخرى أى بين المشروعات العربية والمشروعات اليهودية إنما هو فى أن المشروعات العربية تهدف إلى رى وادى نهر الأردن فقط .

أما المشروعات اليهودية فتهدف إلى نقل المياه إلى السهل الساحلى ثم إلى صحراء النقب .

وبعد ذلك كومت الوكالة اليهودية The Jewish Agency هيئة للاستشارات المائية ، من كل من المهندسين المشهورين : هـ . و . يا شور H.W. Bashore من تيرسكا و دكتور ج . ل سافيدج Dr. J. L. Savage من كولورادو ، و دكتور آبل وولمان Dr. Abel-wolman من ماريلاند . ونشرت هذه الهيئة سنة ١٩٥٠ تقارير عن استغلال المياه وظلت تنشر التقارير تباعا حتى سنة ١٩٥٤ .

وفى سنة ١٩٥٠ بدأ مخطط غربى استعمارى يهدف إلى تصفية قضية اللاجئين عن طريق توطيئهم فى الضفة الغربية للأردن . وعندما تكونت لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة أوصت بتشكيل لجنة فنية لدراسة الأوضاع الاقتصادية فى الشرق الأدنى تمهيدا لحل مشكلة اللاجئين على أساس الاسكان ، وأوفدت الأمم المتحدة لجنة تسمى « لجنة الاستقصاء الاقتصادى فى الشرق الأوسط » برئاسة جوردون كلاب رئيس مجلس إدارة هيئة وادى نهر تنيس (وتجب هنا ملاحظة أن مشروعات المياه التى قدمها الاستعمار عن طريق هيئة وادى نهر تنيس كلها تهدف إلى توطيئ اللاجئين ومد المياه إلى صحراء "النقب فى إسرائيل" .

ووضعت اللجنة تقريرا أوصت فيه ضمن ما أوصت استغلال مياه الأنهار العربية ووضع مشروع للانماء والاستغلال الموحد لمصادر المياه .

وفى سنة ١٩٥١ فى الأول من مارس بدأ اليهود ينفذون تحويل مياه الأردن عمليا ، وكانت الخطوة الأولى هى تجفيف بحيرة الحولة ، ووقعت أحداث انتقل فيها النزاع بين العرب وإسرائيل فى أمر التجفيف هذا إلى مجلس الأمن (وسيرد تفاصيل هذه الأحداث فى صفحات مقبلة) وقد تم لليهود تجفيف البحيرة نهائيا فى ٣١ من أكتوبر عام ١٩٥٨ .

وفي نهاية سنة ١٩٥٣ رأت وكالة اغاثة اللاجئين U.N.R. WA أنه لم يتم شيء مطلقا لتوطين اللاجئين لذلك طلبت من هيئة وادي نهر تنيس أن تقوم بعمل دراسة لوادي نهر الاردن لاماكن توطين اللاجئين فيه . وقد قدمت وكالة اغاثة اللاجئين هذا الطلب الى هيئة وادي نهر تنيس عن طريق وزارة الخارجية الامريكية وبناء عليه استأجرت هيئة وادي نهر تنيس مؤسسة تشارنس مين Charles Main للقيام بهذه الدراسة .

واطلعت حكومة ايزنهاور على هذه الدراسة التي قامت بها مؤسسة مين ورات في مشروعات الاسستيطان ما يخفف عن دافع الضرائب الأمريكي ، ولذلك قررت أن تسهم بنصيب في هذه المشروعات فأرسلت أريك جونستون (وكان من قبل رئيسا للغرفة التجارية الامريكية) وسافر اريك جونستون الى عواصم الشرق الاوسط يحمل معه مشروع مين لتطوير وادي الاردن .

وكان مشروع مين في جوهره يشبه مشروع ماكدونالد ، ولكنه كان يتجاهل نهر الليطاني على أساس أنه نهر لبناني محض ولا يمكن ادماجه في مشروعات مياه دولية .

وكذلك تجاهل مشروع مين مشروعات اسرائيل التي تهدف الى نقل المياه الى السهل الساحلي والى صحراء النقب على أساس أن مياه نهر الاردن يجب أن تخصص لوادي الاردن .

وأشار المشروع الى قناة المياه التي ورد ذكرها والتي تمتد من البحر الابيض الى البحر الميت .

وينص مشروع مين على اقامة مكان للتخزين على الحصباتي ثم محطة كهرباء من انحدار المياه الى الاردن ، ثم تمتد قناة من منابع النهر الى الجنوب خلال عيليت هاشاهار Ayelet Hashahar ، والجليل الاسفل ووادي يافنيل Yavneel Valley الى العفولة .

ويشمل المشروع مخططات ري في هضبة اليرموك العليا ، وكذلك خزان في المدسية وقناة للتحويل الى بحيرة طبرية حيث تمتد منها

قناة للري الى جوار نهر الاردن جنوبا تجساه البحر الميت ، واقترح
مين أن يوطن في هذه المنطقة . . . ١٥٠٠ ر. لاجيء فلسطيني .

ولكن الاتجاه العام في البلاد العربية كان ضد مشروع مين (أو
مشروع جونستون) .

وفي تلك الفترة كان هناك مهندس أمريكي قد تقدم بمشروع الى
حكومة الاردن ، وأهم ما في هذا المشروع تخزين مياه نهر اليرموك عند
محطة مقارن ، ولذلك فقد سمي هذا المشروع بمشروع مقارن
Maquarin Plan واسم المهندس الذي قدمه هو ميلز بنجر Mills Bunge
وأحيانا يسمى المشروع باسمه . وقد تقدم بنجر بهذا المشروع بناء
على طلب وكالة اغاثة اللاجئين وبمساعدة النقطة الرابعة الامريكية .

وفي فبراير سنة ١٩٥٣ تم الاتفاق بين سورية والاردن على مشروع
مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك وتحويله بعيدا عن نهر الاردن على
أن تتحمل الاردن ٩٥٪ من تكاليف المشروع وتتحمل سورية ٥٪ .

وفي فبراير سنة ١٩٥٣ تم الاتفاق بين سورية والاردن على مشروع
جونستون وضعه جون كونتون John Cotton ويسمى مشروع كونتون .
كونتون .

وفي مارس سنة ١٩٥٤ قدم العرب مشروعا مقابلا لمشروع
جونستون ويسمى (المشروع العربي) .

مَشروع روتنبرج

.....

هو مشروع الكهرباء اليهودي الذي كان يمد أغلب مناطق فلسطين بالكهرباء ، وقد منحت حكومة الاردن - تحت ضغط الانجليز - منحت اليهود امتياز مشروع روتنبرج ومسح اراضيهِ بداخل الحدود الأردنية، سنة ١٩٢٨. وطبقا لهذا المشروع فان مياه الاردن تعتبر وقفا على المشروع ولا يحق للاردن الافادة منها الا بموافقة اليهود ، كما كان امتياز المشروع يشمل لواء عجلون الاردني الذي لا يجوز له على حسب الاتفاقية ، أن يستنير الا من المشروع نفسه .

أقيم مشروع روتنبرج وأغلب المنشآت التابعة له ومن بينها مستعمرة نهاريم داخل الحدود الأردنية ، ولذا فقد تعهدت الاردن بالمحافظة عليه زمن السلم . وحينما اقترب موعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين طلبت الحكومة الأردنية من اليهود أن يجرؤا الاتفاق معها على خطة المحافظة على المشروع بعد ١٥/٥/١٩٤٨ وقد جرت الاتصالات مع اليهود بواسطة متصرف لواء عجلون وقائد المنطقة في أربد .

وكان أهم تلك الاتصالات ما جرى في ١٤/٥/١٩٤٨ وهو اليوم الذي تبودلت فيه الرسائل النهائية ، وتم الاتفاق على الشروط التي قدمتها الحكومة الأردنية ، وفيما يلي النص الحرفي لشروط الحكومة وجواب اليهود عليها :

شروط الحكومة

١ - « يستمر المشروع بالعمل بحسب الشروط التالية :

(١) جميع الرجال المسلحين الذين في المشروع ومنشآته بداخل حدود المملكة الأردنية الهاشمية يسلمون أسلحتهم في نقطة يعينها متصرف لواء عجلون أو قائد المنطقة أو أي ضابط ينتدب لهذه

الغاية . على أن يتم التسليم في تمام الساعة السادسة مساء اليوم ، ثم
ينسحب حاملو هذه الاسلحة الى داخل الحدود الفلسطينية حالا .

(ب) لا يبقى في المنشآت الا أولئك الأشخاص الذين يعتبر بقاؤهم
ضروريا لتشغيل المشروع ، ولا يجوز بحال ان يكون بحوزتهم أسلحة
من أى نوع .

(ج) تصبح المنشآت المسلحة تحت السلطة العسكرية العربية .

**٢ - اذا لم يقبل الشرط الوارد بالمادة الاولى وبنودها يستعاض عنها
بالشروط التالية :**

(أ) جميع الاشخاص سواء كانوا مسلحين أو غير مسلحين ، عمالا
أو غير عمال ينسحبون الى فلسطين حالا .

(ب) تقف المنشآت عن العمل .

(ج) تصبح المنشآت جميعا تحت الاحتلال العسكري من قبل
السلطات العربية .

(د) يتم ذلك في تمام الساعة السادسة مساء اليوم .

**٣ - على المسؤولين عن المشروع أن يقبلوا الشروط الواردة في المادة
الاولى أو الشروط الواردة في المادة الثانية . والا فستعرض المنشآت
لاحتلال العسكري بالقوة حالا ينتهي الانتداب على فلسطين .**

والجواب على هذه الطلبات يعطى فورا » .

جواب اليهود للحكومة الاردنية

« أمرت أن ابغكم أن المؤسسة تقبل الشرط الاول الوارد برسالة
فخامة رئيس الحكومة المبلغة الينا اليوم - صدرت التعليمات لتسليم
جميع الاسلحة مقابل وصل، ويبقى الاشخاص والاملاك التابعة للمشروع
تحت حماية ومسئولية حكومتكم » .

المخلص

بهارو - السكرتير

وهكذا نفذ الشرط الأول ، وجمع اليهود أسلحتهم وسلموها الى قائد المنطقة ومتصرف اللواء اللذين وضعوا حرسا أردنيا على المشروع والمستعمرة التابعة له ، ووقعا المستندات التي تثبت تسلم المشروع .

المشروع يصبح من ضمن اختصاص الجيش العراقي :

كان الجيش العراقي مرابطا في المفرق ، وبتاريخ ١٤/٥/١٩٤٨ انتقل الى أربد نمر بها نهارا ونزل الى الفجر استعدادا لدخول فلسطين في منتصف ليلة ١٥/٥/١٩٤٨ ، ولما أصبح جسر المجمع في مسؤولية العراقيين فقد أصبح المشروع في مسئوليتهم كذلك .

وحيثما وصل الجيش العراقي الى تلك المنطقة هاله أن يرى اليهود يسرحون ويمرحون على حسب اتفاقية حكومة عمان مع سلطات المشروع ، ولذا فقد أصر على نقل اليهود وإبعادهم عن منطقة القتال ، فجرى نقلهم الى المعرق كأسرى حرب ، أما « أبو يوسف » مدير المشروع فقد استطاع الإفلات من قبضة الضابط الموكل بحراسته .

وبعد ساعات من هرب أبي يوسف نسف جسر المجمع ، وظهر أن الذي نسفه هو أبو يوسف نفسه ، وبعد أيام قلائل تبين أن أبا يوسف هذا - هو قائد الهاجناه في تلك المنطقة جمعاء .

وحيثما شاهده قائد الجيش العراقي ما فعله قائد المنطقة مع أبي يوسف بعث الى القيادة العراقية تقريراً أدان هذا القائد .

وتجدر الإشارة هنا الى أن هربت صموئيل اليهودي الذي كان أول مندوب سام بريطاني على فلسطين أيام الانتداب كان بعد ذلك أول مدير للمشروع .

وفي هذه الحقيقة ما يوضح اهتمام اهتمام اليهود بمشروعات المياه واعتبارها جزءا هاما بل أساسيا في خطة فلسطين .

وقد تهدم هذا المشروع في أثناء حرب سنة ١٩٤٨ .

مشروع لودرميلك

.....

بدأ اليهود منذ عام ١٩٣٨ بدراسات شاملة لوضع مشروع واسع النطاق للمياه واستغلالها ، وراحوا يبدلون أضخم الجهود للاستيلاء على أراضي النقب ، وقرروا ان يشتمل هذا المشروع على طرق مبتكرة لرى الأراضي الجنوبية .

وقامت عدة لجان يهودية بدراسة موضوع المياه وكيفية رى أراضي الجنوب والنقب ورفعت هذه اللجان تقاريرها للوكالة اليهودية وفي الوقت ذاته شكلت الوكالة اليهودية لجنة فنية من الخبراء كان بينهم مستر « والركلى » وهو خبير عالمى فى شئون المياه والرى وخبير آخر يدعى مستر « ت. ن. هارنر » .

وقد زار لودرميلك الخبير الأمريكى فلسطين عدة مرات ودرس مع « هارنر » مسألة المياه وقدم تقارير عنها للوكالة اليهودية كما قدم اليها مشروعاتها للرى .

وفي عام ١٩٤٤ أصدر لودرميلك كتابا عنوانه « فلسطين أرض الأمل » « Palestine Land of Promise » ، وهو اسم الكتاب الذى أصدره جنرال « تشارلز وارن » ضمنه عدة آراء ومشروعات عن مسائل المياه وكيفية استغلالها وكانت خلاصة مشروعات لودرميلك كما يلى :

(أ) الاستيلاء على مياه نهر الاردن ومصادرهما .

(ب) تجفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة تجري فيها مياه الاردن لرى بعض الاراضى فى منطقة بيسان تم نقل الفائض الى النقب لرى اراضيه .

(ج) الاستيلاء على الأنهار العربية (اللبنانية - السورية) وتحويل مياهها الى بحيرة اصطناعية تنشأ عند سهل قرية (عرابة

البطوف) في شمالي الناصرة ثم نقل تلك المياه الى الجنوب لرى
النقب .

وقد أصبحت مشروعات « لودر ميلك » الأهداف التي يسعى اليهود
الى تحقيقها .

وقد اختتم « لودرميلك » مشروعه (ص ٢٢٧) بقوله :

« وعلى كل حال فمن الواضح ان هناك أدلة كثيرة تؤيد ما أكدناه
في الفصل الخاص بمشروع وادي نهر الأردن من أن استغلال منخفض
وادي الأردن استغلالا كاملا للأراضي سيجعل من المستطاع استيعاب
أربعة ملايين لاجئ يهودي من أوروبا على أقل تقدير وذلك بالإضافة
الى (٨٠٠.٠٠٠) عربي في فلسطين وشرقي الأردن الآن » .

وقال أيضا في (ص ٢٢٨ - ٢٢٩)

« ان ازدهار الشرق الأدنى أجمع يكمن في الأراضي الخصبة
والمدن والقرى المزدهرة والجمعيات التعاونية ومصانع فلسطين اليهودية
وستكون فلسطين التي ستمول أراضي الشرق الأدنى » .

وللمشروع الذي وضعه مستر (لودر ميلك) هدف سياسي خطير
لم ينكر ، اذ قال في صفحة ١٧٨ من كتابه :

(واذا وجد بعض العرب انهم لا يحبون العيش في بلاد صناعية
فبالاستطاعة نقلهم بسهولة الى سهول وادي الفرات ودجلة حيث هناك
أراض واسعة لاعداد هائلة من المهاجرين) .

واكثر من هذا ما قاله في صفحة ٢٣٨ من كتابه :

(ان مشروع رى وقوة كهربية كهذا الذي يتيح الوضع الفريد
لوادي الأردن ومنتحدرات سواحل فلسطين سيكون وسيلة لمعالجة
عملية النزاع السياسي الذي يشغل الأرض المقدسة ، وسيهيئ
مثل هذا المشروع عملا ويوفر أسبابا لجميع اليهود اللاجئين من أوروبا
والذين يرغبون في العودة الى فلسطين) .

وعلى أثر ظهور مشروع لودر ميلك قامت « لجنة دراسة فلسطين
ومسحها » الامريكية بدراسة فنية وهندسية لامكان تنفيذ مشروع

الرى والقوى الكهربائية فى فلسطين . وكان مستر (جيمس . ب . هايز) هو المهندس الرئيسى فى تلك اللجنة وكان سابقا فى قسم الهندسة فى مشروع وادى تنيس ، وعقب ذلك قدم مستر (جول . ل . سافيرج) المهندس المستشار للجنة تقريرا عن المشروع لوزارة الخارجية الامريكية .

وبدل ذلك كله على مبلغ اهتمام الحكومة الامريكية بالمشروع ومدى احتضانها له منذ وضعه مستر (لودر ميلك) وقد رحب اليهود بمشروع (لودر ميلك) وجعلوا تحقيقه خططهم الاولى وراحوا - تعاونهم امريكا وبريطانيا - يعملون على تنفيذه ثم جاء مشروع (جونستون) مبنيا على أساس مشروع لودر ميلك .

المؤامرات السياسية لتنفيذ مشروع لودر ميلك :

لجأ اليهود الى جميع الوسائل والجهود بغية الوصول الى تنفيذ مشروع لودر ميلك ، وجعلوا يمهّدون لذلك بجميع الطرق والاساليب ، ولما نقلت قضية فلسطين الى الامم المتحدة فى عام ١٩٤٧ وتناقشت جمعيتها العامة فى مسألة تقسيم فلسطين بذل اليهود اهتماما كبيرا لى يكون من نصيب دولتهم المزعومة الاراضى الفلسطينية القريبة من مصادر وروافد نهر الاردن وارضى النقب التى يمكن رىها عن طريق مشروع لودر ميلك .

ونجح اليهود فى مساعيهم ، فدخلت هذه الاراضى ضمن حدود دولتهم وقد قال مستر (عمانوئيل نيوما) رئيس لجنة اراضى فلسطين ومسحها فى مقدمة تقرير هذه اللجنة الموضوع فى عام ١٩٤٨ :

(انه لمن حسن الحظ ان الذين كانوا مسئولين عن وضع تفاصيل مشروع التقسيم كانوا على علم ومعرفة بوجهات النظر الاساسية لمشروع لودر ميلك وانهم اتخذوه الى حد بعيد كقاعدة حددوا على اساسها حدود المناطق العربية والمناطق اليهودية) .

وقد واصل اليهود جهودهم ومساعيهم بعد صدور قرارات تقسيم فلسطين وقيام الدولة اليهودية فيها للسيطرة النهائية على مناطق المياه ومصادرهما فى الاراضى اللبنانية والسورية والفلسطينية ، كما قاموا بسلسلة من الاعمال العدوانية على الحدود اللبنانية والسورية بغية الوصول الى مصادر المياه .

ولما قام برنادوت بمحاولاته المعروفة للوصول الى حل لمشكلة فلسطين بذل اليهود وأنصارهم جهودا قوية لحمله على التوصية بتمكين اليهود من السيطرة على جميع شمالي فلسطين ، وفي اجتماع رودس في يونية ويولية عام ١٩٤٨ الذي عقد بإشراف برنادوت طلب المراقبون اليهود جعل الجليل الغربي كله من نصيب الدولة الصهيونية .

ولما صدرت توصيات الكونت فولك برنادوت في ٢٧ من يونية سنة ١٩٤٨ كان فيها اقتراح يجعل الجليل الغربي بالإضافة الى الجليل الشرقي من نصيب الدولة الصهيونية على أن يضم النقب الى الدول العربية ، فكانت النتيجة ان نعم اليهود عليه واغتالوه بعد ذلك ، اذ انهم كانوا يريدون السيطرة على الشمال كله لنقل المياه الى أراضي النقب وريها .

وخوفا من وقوع تطورات سياسية تحرمهم الاستيلاء على النقب قام اليهود في خريف عام ١٩٤٨ بهجوم معروف على مناطق النقب فتحت لهم السيطرة على جميع المناطق الجنوبية باستثناء قطاع غزة الحالي .

وبعد عقد اتفاقيات الهدنة في رودس بين لبنان والاردن وسورية ومصر وبين اليهود جعل اليهود همهم الاول ضمان السيطرة على مصادر مياه نهر الاردن وروافده . وعلى الرغم من شروط الهدنة واحكامها فان اليهود شرعوا في تجفيف بحيرة الحولة وشق القنوات فيها لتحويل مياه نهر الاردن الى بحيرة اصطناعية يحفرونها في سهل قرية عرابة البطوف في شمالي فلسطين شمال الناصرة ، وواصل اليهود أعمالهم هذه على الرغم من المقاومة التي أبدتها السكان العرب في المنطقة المجردة من السلاح في الحولة ، وعلى الرغم من معارضة السلطات العربية .

مؤامرات ومشروعات جديدة :

ادرك اليهود صعوبة تحقيق مشروعاتهم بسبب معارضة العرب فأخذوا يسعون من جديد للحصول على تأييد دولي لها واسباغ صفة الشرعية الدولية عليها مثلا :

(أ) لما تشكلت لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة المسمى الى ايجاد حل للقضية الفلسطينية اوصت بتشكيل لجنة فنية لدراسة الأوضاع الاقتصادية في الشرق الأدنى تمهيدا لحل مشكلة اللاجئين على أساس الاسكان والتوفيق ، فأوفدت الأمم المتحدة لجنة تسمى

« لجنة الاستقصاء الاقتصادي في الشرق الاوسط » برئاسة مستر (جوردون كلاب) رئيس مجلس ادارة لجنة وادي نهر تنيس في الولايات المتحدة الامريكية وكان اختيار المستر كلاب بالذات مقصودا به دراسة المياه تمهيدا للتوصية بمشروعات لمصلحة اليهود ، وبعد دراسة قامت بها لجنة الاستقصاء الاقتصادي المذكورة أصدرت تقريرا أوصت فيه :

١ - بامتصاص اللاجئين اقتصاديا من البلاد العربية .

٢ - باستغلال مياه الانهار العربية لتحسين الاحوال الاقتصادية .

٣ - بإنشاء وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين .

(وسيأتي . تفصيل ذلك في الفصل الخاص بمشروعات تصفية اللاجئين)

(ب) على الرغم من كل الجهود التي بذلها اليهود فانهم لم يستطيعوا تحقيق مشروعهم وأصبحوا محتاجين لتأييد دولي أو مشروع عام يصدر دوليا لاستغلال مياه الاردن .

وكانت وكالة الاغاثة قد توصلت الى اتفاق مع الحكومة الاردنية عام ١٩٥٢ لاستغلال مياه اليرموك لمصلحة الاراضي الاردنية ، ولكن قبل ان يوضع المشروع موضع التنفيذ وقع ضغط دولي نتيجة لمساعي اليهود فعدلت الوكالة عن تنفيذ مشروع اليرموك وأذاع مديرها العام بالوكالة حينئذ (مستر كارتر) بيانا في أغسطس عام ١٩٥٢ قال فيه :

(من الواجب اعادة النظر في مشروع اليرموك والبحث عن مختلف الشئون المائية والقيام بدراسة شاملة لايجاد مشروع موحد لاستغلال جميع مياه الاردن وروافده ومصادره) وأعلن مدير الوكالة في هذا البيان :

(ان الوكالة قررت بموافقة لجنتها الاستشارية ان تطلب من لجنة مشروع وادي نهر تنيس الامريكية القيام بتلك الدراسة وتقديم تقرير عنها ، وكانت احالة امر هذه الدراسة الى لجنة نهر تنيس مقدمة لمشروعات جونستون المعروفة .

وقد قامت لجنة نهر تنيس بدراسة مشروع موحد لاستغلال مياه نهر الاردن وأوصت باسكان اللاجئين وامتصاصهم في الشرق .

وفي ٣١ من أغسطس أرسل جوردن كلاب الى الوكالة كتاباً ضمنه تقريراً اشتمل على المشروع المقترح للانماء الموحد للمصادر المائية. وتولى رئيس جمهورية الولايات المتحدة الامريكية مهمة تنفيذ هذا المشروع فأصدر أمراً بتخصيص مبالغ من المال يعتقد أنها تكفي لتنفيذه ، ثم أوفد مندوباً شخصياً عنه هو مستر (اريك جونستون) لمباحثة الدول العربية واليهود بشأنه ومن هنا عرف المشروع بمشروع جونستون .

(وسيأتى تفصيل ذلك في فصل مشروع مين أو جونستون)

مشروعات

تصفية قضية اللاجئين

.....

ان المشروعات الاقتصادية التي وضعتها وكالة الغوث UNRWA ترمى الى ادماج اللاجئين في اقتصاديات المنطقة ، وهذا يعنى ايجاد عمل للاجئين، وما دام العمل قد توافر فقد تحقق الاكتفاء الذاتى الذى يسلب اللاجئين حق التمتع بخدمات الوكالة ومن هنا لم يعد لوجود الوكالة أى مبرر ، فاتجهت النية الى اسناد أعمال الوكالة الى الدول المضيفة توطئة لالغائها .

وقد ناقشت اللجنة الاستشارية لوكالة الاغاثة هذا الاقتراح ، ومن أهم النقاط التي درسها التقرير المشترك نقل المسؤولية الادارية لاغاثة اللاجئين العرب الى الحكومات المضيفة .

وقد رأى المندوب الأمريكى تحديد موعد لهذا النقل وأيده مندوبا بريطانيا وفرنسا وقد أوضحوا أنهم يلقون صعوبة كبيرة فى اقتناع برلمانات بلادهم باستمرار تقديم المبالغ وتبرعاتها لاطعام اللاجئين . وهذه الصعوبات تزداد اذا لم تنفذ برامج الاسكان بسرعة ، ولكى ييسر عملية نقل أعمال الوكالة الى الدول المضيفة أعلن رصد ٣٠٠.٠٠٠ دولار لهذا الغرض .

وأوضح المندوب الأمريكى أيضا انه لاينتظر من الشعب الأمريكى أن يتحمل الى مالانهاية القسط الاكبر من العبء الناجم عن هذا الوضع ، ثم بين أن الولايات المتحدة لن تستمر فى دفع المبالغ اللازمة لتحقيق برامج الوكالة اذا لم تقم الحكومات بالدول العربية بتحمل مايجب عليها من المسؤوليات خصوصا ان الحكومة الأمريكية تدفع ٧٠٪ من التبرعات للاجئين وطلب أن تساعد الدول ذات الموارد البترولية الضخمة لجنة جمع التبرعات بهيئة الامم على قسم من التبرعات اللازمة للاجئين العرب .

وفى جلسة ١٤/١٠/١٩٥٣ قال المندوب الأمريكى ان نقل مسؤولية الوكالة للدول المضيفة من الممكن أن يتم على مرحلتين :

الأولى - نقل مسؤوليات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

الآخري - نقل سائر مسئوليات الوكالة من شئون الطعام والاسعاف
وعلق على هذا النقل للمسئولية مؤكدا أن بلاده مستعدة للاستمرار
في المعونة المادية في حالة نقل المسئولية إلى الدول العربية .

وقد عارض المندوبون العرب فكرة نقل أعمال الوكالة إلى الدول
العربية ، وأوضح مندوب الأردن ذلك بقوله عن انتهاء مدة الوكالة :

انه يعتقد أنه لا يمكن فصل هذا التاريخ عن تاريخ آخر مرتبط به كل
الارتباط وهو انتهاء المشكلة الفلسطينية نفسها ، اذ ليس من المعقول أن
نتحدث عن انتهاء مهمة الوكالة قبل ايجاد حل لمشكلة اللاجئين العرب ،
فالوكالة ليست الا نتيجة للقضية الفلسطينية ولا يمكن اعتبارها مستقلة
عنها . .

وترى الدول العربية أن محاولة هيئة الأمم نقل الوكالة إلى الحكومات
المضيئة خطوة لتصفية أعمال الوكالة ، اذ بعد نقلها للحكومات المضيئة
من المحتمل أن نقل معونتها تدريجيا فتضطر الدول المضيئة إلى حمل العبء
بدلا من هيئة الأمم وفي حالة استمرار هيئة الأمم في دفع معونة اللاجئين
للحكومات العربية تستطيع أن تهدد الدول العربية بقبول مشروعات
هيئة الأمم لاسكان اللاجئين حتى اذا رفضت الدول العربية فإن هيئة الأمم
تهدد بقطع معونتها ، واذن فنقل أعمال الوكالة إلى الدول المضيئة ليس
في مصلحة اللاجئين العرب ولا في مصلحة الدول المضيئة ، ولهذا رفضت
الدول العربية قبول نقل أعمال الوكالة إليها .

ولجأت الوكالة إلى تهجير اللاجئين وتهيئة الرزق لهم بعيدا عن حصار
اسرائيل فوضعت وكالة الغوث خططها على أساس تهجير ١٠٠ ألف من غزة
و ٤٠ ألفا من لبنان إلى العراق وشمالى سورية وأرض الجزائر وليبيا ،
ولكن اللاجئين أحجموا عن ذلك وأيدت أمريكا وجهة نظر الوكالة ،
فأصدرت قانونا قبلت بموجبه دخول ألفى لاجئ فلسطيني .

وعقدت الوكالة كذلك اتفاقيات مع دول أخرى لتهجير اللاجئين منها
استراليا وكندا والبرازيل .

مشروعات توطين اللاجئين وتهجيرهم.

أولا - مشروعات التوطين :

تعمل الدول الغربية بالاتفاق مع إسرائيل على تصفية قضية اللاجئين عن طريق توطينهم وتهجيرهم وتستغل الوكالة ضعف إمكانيات هؤلاء اللاجئين وفقرهم للضغط عليهم في قبول مشروعات التوطين أو الهجرة ، وقد حاولت الدول الغربية الضغط على الدول العربية في هذا الصدد ملوحة بوقف المعونات التي تقدمها وكالة الاغاثة .

وتهدف مشروعات توطين اللاجئين الفلسطينيين الى استقرارهم في المناطق التي يقيمون فيها حاليا أو في بعض المناطق الاخرى من الاقطار العربية المهيأة لقبول المزيد من السكان ولا سيما السهول الزراعية في سورية والعراق وسيناء .

مشروع بلانديفورد :

قدم مستر بلاند فورد مدير وكالة الغوث الدولية في ١١ من ديسمبر عام ١٩٥١ تقريره الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ضوء توصيات لجنة مستر كلاب ، وطلب فيه الموافقة على ميزانية السنوات الثلاث بمقدار ٢٥٠ مليون دولار على أن يصرف منها مبلغ ٢٠٠ مليون دولار على مشروعات ادماج اللاجئين في حياة دول الشرق الاوسط - أي في البلاد العربية ، ومبلغ خمسين مليون دولار لمساعدتهم على إيجاد المساكن ونقلهم من المعسكرات وإيجاد مشروعات صناعية وزراعية ، ومن ثم تسليم مسئولية وكالة الغوث الدولية الى الحكومات العربية . والقصد النهائي من هذا المشروع هو تحويل اللاجئين الى امكانيات اقتصادية ايجابية في بلدان الشرق الاوسط تمهيدا لانهاء القضية وتصفيته .

مشروع أمريكي :

في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قدم بعض زعماء الكنيسة الامريكية وكبار سياسة أمريكا مذكرة الى الأمم المتحدة تشتمل على مشروع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية قدرت تكاليفه بـ ٨٠٠ مليون دولار منها ٣٠٠ لتوطين اللاجئين والباقي - ٥٠٠ مليون دولار - لتنمية الموارد بواسطة لجنة تستخدم موارد المياه والكهرباء بأنهار الأردن ودجلة والفرات على أن تدعى الدول العربية الى التبرع بأرض لكل أسرة من اللاجئين ، كما

تدعى إسرائيل للمساهمة في التعويض عن الاراضي العربية التي صادرتها،
أما هيئة الامم فتساهم بالجانب الاكبر من الاعتماد المطلوب لتنفيذ مشروع
الاستيطان والانعاش .

وقد عارض الزعماء الامريكيون في مذكرتهم عودة اللاجئين الى
فلسطين ، واقترحوا اقامة مشروعات على نهر الاردن لمصلحة الاردن
واسرائيل وعلى نهر دجلة والفرات لمصلحة سورية والعراق وعلى نهر
الليطاني لمصلحة لبنان على غرار مشروع وادي تنيس بأمريكا واشترطوا
في مشروعاتهم أن تحدد الدول العربية وبخاصة سورية والعراق المناطق
القليلة السكان التي يتيسر اسكان اللاجئين فيها ، وذكروا أن العراق
لا يستغل الا ٢٠ ٪ من اراضيها الصالحة للزراعة ومساحتها ٣٠ مليون فدان
وأن بإمكان العراق استيعاب ثلاثة أرباع مليون لاجئ فلسطيني .

وأشارت المذكرة كذلك الى أن سورية تستطيع زيادة أراضيها
المزروعة ١٥٠ ألفا من الافدنة وكذلك لبنان في وسعه أن يزيد أرضه
المزروعة ٤٠٠ ألف والاردن في وسعه أن يزيد مليوني فدان باستخدام
الطرق الحديثة للرى والزراعة وختموا مذكراتهم بقولهم : ان عودة اللاجئين
العرب الى اسرائيل توقع الاضطراب الكلي في اقتصاد هذه الدولة وتهدد
كيانها ذاته .

مشروع كين :

قدم هذا المشروع بصورة سرية مستر كين الانجليزى مدير الوكالة
المساعد ، وقد اقترح فيه على الامم المتحدة أن تقدم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار
نقدا للدول العربية ، ثم يترك لها أمر اللاجئين العرب لتحل مشكلتهم
كما ترى ، وقد ظن سياسة الغرب أن مثل تلك الاموال الوفيرة لن تقصر
على اغراء اللاجئين فحسب بل ستثير اهتمام الدول العربية نفسها اذ
ستنفق تلك الاموال في أراضيها وقد اقترح مستر كين في مذكرته السرية
نقل القسم الاكبر من لاجئى لبنان الى سورية ونقل نحو ١٠٠ ألف لاجئ
من غزة وفلسطين الى الاردن والعراق وليبيا وأضاف مستر كين أن العمل
بهذا الاقتراح كفيل لتتخلص الامم المتحدة من مشكلة اللاجئين وباغراء
الدول العربية على حمل العبء .

مشروع جوردون كلاب :

كان هذا المشروع أخطر مشروع غربي وضع ليكون أساسا تحل عليه القضية الفلسطينية ، وقد وضعت دراسة هذا المشروع لجنة وادى نهر تنيس الامريكية التي كان يرأسها مستر جوردون كلاب ، وقد أوفدته الامم المتحدة الى الشرق الاوسط على رأس لجنة الاستقصاء الاقتصادي لدراسة الاحوال الاقتصادية في المنطقة ، وقد أوصت اللجنة المذكورة ضمن ما أوصت بضرورة مساعدة البلاد اقتصاديا ليعيشوا فيها كما اقترحت تشكيل وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين : ففي ٣١ من أغسطس عام ١٩٥٣ أرسل جوردون كلاب كتابا الى مدير وكالة الامم المتحدة ضمنه تقريرا اشتمل على المشروع المقترح للانماء الموحد للمصادر المائية ، ويقوم هذا المشروع على تنظيم ينابيع المياه في الحولة والحصاني ثم تخزينها في بحيرة طبرية كي تستعمل في رى المناطق الزراعية في الاردن وسورية ولبنان واسرائيل بغض النظر عن الحدود السياسية ، وقدرت تكاليف المشروع بنحو ١٣٠ مليون دولار وأخذت الولايات المتحدة الامريكية على عاتقها مسئولية العمل على تنفيذ المشروع ، فأرصدت مبالغ من المال لهذا الغرض ، وأوفد رئيسها السابق مستر ايزنهاور في اكتوبر عام ١٩٥٣ مندوبا شخصيا عنه هو مستر أريك جونستون لعرض المشروع على العرب واليهود ابتغاء الحصول على موافقة الطرفين عليه .

وقد درس العرب المشروع كما درسه اليهود وقدم كل من الطرفين مشروعا معدلا .

ثم زار جونستون منطقة الشرق الاوسط مرة ثانية في عام ١٩٥٤ ومرة ثالثة في عام ١٩٥٥ للمفاوضة على المشروع ، الا أن المشروع طوى بعد ذلك التاريخ .

مشروع باروخ ،

في شهر مايو عام ١٩٥٥ تلقى رئيس الهيئة العربية العليا لفلسطين كتابا صادرا من مانيلا بتوقيع دانيال فراسو باروخ يتضمن أن هناك لجنة دولية من أعضائها تشرشل ومندريس وفرانس ومدام روزفلت وبرنارد

باروخ وآخرون من رؤساء بعض الحكومات الشرقية وسواهم وان مشروعاً قد أعد لتوطين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين بغزة واسكانهم في مصر وسورية ولبنان والعراق ، كما أعد أيضاً برنامج لنقل عدد منهم الى باكستان وكندا والولايات المتحدة وجمهوريات أمريكا الجنوبية ، وطلب دانيال باروخ في رسالته من رئيس الهيئة العربية العليا أن يقبل عضوية اللجنة المذكورة ، وقد رد رئيس الهيئة رافضاً ذلك مطالباً لها بوجوب إعادة اللاجئين الى ديارهم واستعادة أملاكهم وأموالهم وإيقاف هجرة اليهود الى فلسطين •

وفي يوليو من العام نفسه تلقى رئيس الهيئة العربية كتاباً آخر من باروخ يقول فيه : انه تلقى رداً من مستر ايدن على رسالته في هذا الصدد جاء فيها ما نصه :

ان ان حكومة المحافظين ستعمل بكل وسيلة تقع ضمن استطاعتها للوصول الى اسكان اللاجئين العرب الذين أخرجوا عن فلسطين •

مشروع مين

او مشروع جونستون

.....

خريطة رقم ٦ ، ٥

فى عام ١٩٤٦ نشر مشروع «لودر ميلك» الذى ورد ذكره آنفاً والذى يتلخص فى الغاء مشروع «روتنبريج» وتحويل مجارى الاردن فى الشمال لارواء سهل الحولة ، ومرج ابن عامر وسهول بيسان ثم الاستعاضة عن مشروع «روتنبريج» بحفر قناة للمياه المالحة تبتدىء من البحر الابيض المتوسط وتنتهى فى البحر الميت لتوليد القوى الكهربائية .

وفى السنة نفسها ظهر مشروع (هايز - سافيدج) وهو يقوم على استثمار المياه التى تحت الارض ومياه الينابيع فى غور الاردن وسهولة رفعها بمجموعات المضخات الكهربائية التى تستمد قوتها من سد يقوم على نهر الحصباني فى لبنان ، ثم تحول مجارى المياه الرئيسية لكل من نهر الاردن والحصباني وبانياس الى قناة مرتفعة تبنى فى مكان عال على طرف الجبال التى غرب الحولة ، وتستمر هذه القناة فتخترق جبل الكرمل ثم تنحدر صوب منحدرات الجبال الغربية وتجري الى أقصى مناطق الجنوب فى فلسطين .

أما سهل الحولة فيروى من مياه الينابيع الأخرى التى شرقى السهل وغربيه ، وحيث أن مياه نهر الاردن تفرغ بهذه الطريقة فإن المشروعات الكهربائية من امتياز « روتنبرج » التى تعتمد على مياه نهر الاردن واليرموك فى جسر المجامع جنوب بحيرة طبرية تبطل ويستبدل بها استعمال المياه المالحة المنحدرة من البحر الابيض المتوسط الى وادى الاردن التى تبنى قناة خاصة لجرها .

وينتج عن ذلك حتما تحويل نصف مياه اليرموك الى بحيرة طبرية حتى لا تجف ، أما سهل الاردن فلا بد من اروائه حينئذ بقنوات تنشأ فيه وتستثمر المياه القليلة الباقية فى النهر ويقاد من المياه الكامنة تحت الأرض

وقد اقترح سافيدج الحصول على موافقة الحكومة اللبنانية تحويل

كميات كبيرة من المياه اللبنانية لكي تصب في القناة الجبلية المرتفعة التي مر ذكرها والتي تنتهي في النقب . وقال اصحاب المشروع : انه في الامكان ارواء مساحة ٢٥ مليون دونم ، على أن الخبراء الذين درسوا هذا المشروع شكوا كثيرا في امكانية تأمين المياه لهذه المساحات بصورة منتظمة خصوصا في السنوات الجافة التي تقل فيها الامطار .

ثم ان المشروع المقترح من قبل سافيدج والدكتورلودر هيلك يحتاج الى تنظيم دقيق وتعاون تام بين جميع الذين يستعملون المياه في جميع المناطق التي تروى وهي مناطق يسكنها العرب واليهود على السواء . فالقنوات المقترحة في أعالي الجبال تتعرض ، لعوامل سياسية وجيولوجية يصعب السيطرة عليها ولهذا رأى الخبراء أن المشروع لا يكتب له النجاح الا اذا قبله جميع سكان تلك المنطقة والمناطق المجاورة .

وتعود المبادرة الى درس كل هذه المشروعات للوكالة اليهودية فهي التي استقدمت المهندس الامريكى «هايز» لدراسة مصادر المياه في البلاد والمهندس سافيدج وقد مكث الاخير وقتا قصيرا في فلسطين ، أما الاول فنصرف طيلة شتاء سنة ١٩٤٤ لبحث مشروعه ، ولقد اعترض العرب على هذا المشروع وقام اعتراضهم على أنه مشروع سياسى لا اقتصادى عمرانى القصد الاول منه ادخال مهاجرين جدد .

العناصر الاساسية لمشروع جونسون :

بنى هذا المشروع على الوثائق التي قدمتها وكالة اغاثة اللاجئين ولم يتم واضعو المشروع بزيارة الاراضى ولم يتصلوا بالدوائر المختصة في الدولة التي لها مصالح في المشروع ، وكانت مصادر الوثائق الفنية التي اعتمدها جونسون هي :

- ١ - مصدر بريطانى : تقرير «ايونيديس وماكدونالد» .
- ٢ - مصدر من الامم المتحدة : تقرير بعثة الشرق الاوسط .
- ٣ - مصدر من الامم المتحدة تقرير المهندس تشارلزمين .

ماذا يتضمن مشروع جونستون ؟

تقوم أسس التجهيزات المائية على مشروعين ضخمين :

أولهما يتناول ناحية الري وهو لأرواء الاراضي الزراعية بقنوات بعيدة المدى أما المشروع الآخر فهو مخصص لتوليد القوة الكهربائية وكلا المشروعين ينطبق على حدود اسرائيل الحاضرة والمرسومة باتفاقيات الهدنة .

ويتكون المشروع المذكور مما يلي :

١ - انشاء سد على نهر الحصباني العلوي لتخزين فائض الايراد الشتوي للنهر أمام هذا السد .

٢ - تحويل مياه نهر بانياس والدان والحصباني في ترعة ثلثاً لحمل مياه هذه الانهار لغرض ري الاراضي في حوض الحولة الاعلى ومنطقة (هاشجار) وتلال الجليل ووادي يافنيل ووادي جزريل .

٣ - تحويل مياه نهر اليرموك الى ترعة الغور الشرقية والى بحيرة طبرية حيث يفاد من المياه المتجمعة في هذه البحيرة من نهر اليرموك ونهر الاردن في ري الاراضي الزراعية في منطقة الغور الممتدة من بحيرة طبرية والبحر الميت .

٤ - انشاء ترعة رئيسية شرق نهر الاردن وترعة رئيسية أخرى غربه مع ما يلزم من قناطر توزيع على بحيرة طبرية لحمل مياه هاتين الترعتين بسهولة لري الاراضي التي على ضفتي النهر وسيستلزم ذلك القيام بالاعمال اللازمة لرفع منسوب بحيرة طبرية بمقدار مترين .

٥ - تخفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والافادة من المياه التي كانت تضيع فيها بالبحر والترسب وذلك بتوجيهها الى بحيرة طبرية لتخزينها .

٦ - انشاء ما يلزم من الاعمال والترع للتحكم في المياه الدائمة بالوديان التي جنوب بحيرة طبرية

٧ - انشاء الخزانات لحفظ مياه فيضانات الوديان على حسب ما تظهر الابحاث التفصيلية .

٨ - استثمار مياه الآبار لاغراض الري وذلك في المناطق التي يتضح فيها صلاحية ذلك كما في وادي الغور «ويافنيل» .

- ٩ - انشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد الحصباني وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربائية بالقرب من تل حي (داخل فلسطين المحتلة)
- ١٠ - استنباط القوى الكهربائية من نهر اليرموك وذلك بإنشاء سد المقارن على النهر المذكور مع انشاء قناة تأخذ مياهها من أمامه وتقام عليها محطة لتوليد القوى الكهربائية بالقرب من عديسة .

أهم أعمال مشروع جونستون :

١ - خزان نهر الحصباني :

اقترح المشروع سد هذا الخزان على نهر الحصباني أمام التقائه بنهر الاردن بنحو عشرين كم ، على أن يكون انشاؤه بارتفاع ٩٠ مترا لتخزين ١٦٥ مليون متر مكعب أمامه ، ونظرا لان متوسط التصريف السنوي لنهر الحصباني في هذا الموقع (١٣٠) مليون متر مكعب فانه اقترح تخزين مياه فيضان هذا النهر سنويا أمام الخزان حتى يتم ملؤها بالسعة المذكورة ثم تعمل الموازنات عليه في باقي شهور السنة على حسب الاحتياجات مع مايرد من تصريف نهري بانياس ودان .

٢ - تحويل مياه بانياس والدان والحصباني :

اقترح المشروع انشاء سد تحويل على نهر بانياس وذلك لغرض تحويل مياه هذا النهر الى ترعة يجرى انشاؤها ابتداء من موقع هذا السد ثم تتجه الى الغرب حتى تلتقي بنهر الدان حيث تنشأ قنطرة على هذا النهر لغرض تحويل مياهه مع مياه ينابيع تل القاضي الى الترعة المذكورة التي تستمر في جريانها بعد ذلك مسافة نحو ثلاثة كيلو مترات حيث تصب فيها مياه نهر الحصباني .

وتصب المياه المحولة بعد ذلك في الترعة بعد نحو ٩٧ من الكيلومتر بعد التقائها بنهر الحصباني ويصبح تصريف الترعة في هذا الموقع نحو ١٤٠ مترا مكعبا واقترح أن تمتد الترعة من هذا الموقع نحو ١٠٤ كيلومترات الى الجنوب أي أن مجموع طولها من مبدئها عند نهر بانياس يبلغ نحو ١٢٠ كم .

وهذه الترعة ستمتد منطقة الحولة بمياه الري عند مرورها الى شرقي المنطقة كما انها عند نهايتها (تجاه مدينة طبرية وعلى بعد نحو خمسة كيلومترات غرب هذه المدينة) يتفرغ منها جميلة فروع تخترق منطقة تلال الجليل ووادي «جزريل» لري هذه المنطقة .

وستنشأ هذه الترع في بعض أجزائها في الصخر وفي معظم طولها تمر في التراب . على أنه من المقترح تبطين هذه الترع لتقليل الفاقد من الماء بفعل الترشيح .

٢ - تحويل مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبرية وترعة الغور الشرقية والغربية :

اقترح انشاء سد تحويلي على نهر اليرموك ومن المياه المجمعة أمام هذا السد تؤخذ ترعة الغور للري كما تؤخذ تحويله الى بحيرة طبرية وستصب المياه الخارجة من محطة القوى الكهربائية (بعدسية) أمام السسد المذكور .

ومن المقترح جعل التحويلة الى بحيرة طبرية بحيث تكفي حمل جميع مياه نهر اليرموك التي لا تدخل في ترعة الغور الشرقية مما يجعل تصريف هذه التحويلة يصل الى نحو ٧٥٠ مليون متر مكعب في الفيضان .

وستخصص ترعة الغور الشرقية لري منطقة الغور الشرقية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالي ١٦ مليون متر مكعب وهي تستمد مائها من نهر اليرموك أمام السد التحويلي المنوه عنه أو من المخزون ببحيرة طبرية وذلك بوصلة خاصة .

وستمتد ترعة الغور الشرقية الى الجنوب بطول حوالي ١٠٠ كيلومتر لتغذية جميع مشروع الري التي تتفرغ منها في هذا الطول لري منطقة الغور الشرقية .

أما ترعة الغور الغربية فستأخذ مياهها من المخزون ببحيرة طبرية وسيكون تصريفها عند مبدئها حوالي ١٣ مليون متر مكعب وستمتد هذه الترع الى الجنوب بطول حوالي ١٠٠ كيلومتر لتغذية جميع فروع الري التي تتفرغ عنها في هذا الطول لري منطقة الغور الغربية .

ومن المقترح انه في حالة تعذر تنفيذ الجزء الشمالي في ترعة الغور الغربية (بسبب الظروف الطبوغرافية في هذا الجزء) يحمل التصريف اللازم لمنطقة الغور الغربية من بحيرة طبرية عن طريق ترعة الغور الشرقية حتى وادي كفر نجه حيث يمرر هذا التصريف في قناة بطول حوالي « ٥٠ كيلومتر » عبر نهر الاردن الى ترعة الغور الغربية .

وتحشية مع الاعمال المتقدمة فانه يتحتم القيام بالاعمال اللازمة لضمان امكن رفع منسوب المياه ببحيرة طبرية بمقدار مترين .

٤ - تخفيف مستنقعات الحولة :

اقترح تخفيف بحيرة الحولة وأراضي المستنقعات الممتدة شمالها وذلك لغرض استصلاح هذه الاراضي وريها وزراعتها ، وفي الوقت نفسه تقليل مايفقد من المياه في المنطقة بالبخر مع منع انتشار الماريا . وللوصول الى أغراض التخفيف المذكورة فانه اقترح تخفيض وتوسيع مخرج بحيرة الحولة مع انشاء ترعة يكفى قطاعها حمل مياه الفائض من فيضانات نهر باتياس ودان والحصباني حيث قد يأتي فيضان هذه الانهار وقت امتلاء خزان الحصباني مما يحتم تخفيف مياه الفيضان المذكورة الى نهر الاردن وقد تم بالفعل تخفيف بحيرة الحولة .

٥ - التحكم في المياه النائمة بالوديان :

اقترح أن يكون ذلك بانشاء السدود والقناطر والترع على حسب مآظهم الابحاث التفصيلية .

٦ - حفظ مياه فيضان الوديان :

اقترح أن يكون ذلك بانشاء السدود والخزانات والترع والقناطر ويقتدر أقصى ما يمكن استغلاله سنويا من مياه فيضان هذه الوديان بالاعمال المذكورة بنحو ٧٤ مليون متر مكعب .

٧ - استثمار مياه الآبار :

اقترح استثمار مياه الآبار لأغراض الري حينما تتضح صلاحية ذلك بتكاليف معقولة . ويمكن الاعتماد على بعض هذه الآبار كلية في مناطقها لأغراض الري كما انه يمكن استعمال بعضها للمساعدة في ذلك بالمناطق التي لاتتمتع بري كامل وينتظر وجود الآبار التي تصلح لذلك في كل من وادي الخور ووادي بافيل .

٨ - محطة توليد كهربية بالقرب من تل حي :

اقترح انشاء قناة فرعية من أمام سد الحصباني تسير الى الجنوب حتى تصب بالقرب من قرية تل حي في التربة الرئيسية المجمعة لمياه

أنهار الحصباني وبانياس ودان بانحدار قدره نحو ٢٨٩ متراً ويقاد منه في إنشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية بقوة قدرها نحو (٧٠٠٠٠) كيلووات .

٩ - سد المقارن على نهر اليرموك ومحطة قوى عكسية :

اقترح إنشاء سد المقارن على نهر اليرموك بارتفاع ٨٥ متراً وسعة ٧٣ مليون متر مكعب من المياه يقاد منها في أغراض الري بحوالى ٢٤ مليون متر مكعب سنوياً على أن يرتفع هذا السد في المستقبل الى ارتفاع ٩٥ متراً بسعة ١٩٥ مليون متر مكعب من المياه يقاد منها في أغراض الري بحوالى ٥٦ مليون متر مكعب سنوياً .

واقترح إنشاء تحويلة تبدأ من امام هذا السد ثم تعود فتصب في نهر اليرموك أمام سد التحويل (الذى تتغذى من أمامه ترعة الغور الشرقية والتحويلة المقترحة الى بحيرة طبرية) على أن يقام على هذه التحويلة محطة قوى كهربية عند عكسية بقوة قدرها (٢٣٠٠٠) كيلووات للسد بارتفاع ٥٨ متراً - تزايد في المستقبل اذا ارتفع السد ٩٥ متراً - الى (٣٨٠٠٠) كيلووات .

والجدول التالى يبين كنية المياه المخصصة لكل بلد على حسب مشروع جونستون :

كميات المياه التى يحصل عليها					
المساحة	المقدر	من الانهار	من الوديان	المجموع	المنطقة المقررة بالمشروع (دونم)
بالمتر	للدونم	مليون م	مليون م	م	
فى السنة	سنوياً	سنوياً	سنوياً	سنوياً	
١٥٠٠	٤٥	—	٤٥	٤٥	سوريا
—	٤٩٧	٢٧٧	٧٧٤	٧٧٤	الاردن
—	٢٨٩	١٠٥	٣٩٤	٣٩٤	اسرائيل
١٥٠٠	٨٣١	٣٨٢	١٢١٣	١٢١٣	المجموع

التكاليف المقدرة لمشروع جونستون :

ويبين الجدول التالي تكاليف مشروع جونستون مع ملاحظة مايلي :

١ - ان التكاليف المذكورة حسبت على أساس الاسعار السائدة في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٣ .

٢ - ان النفقات الاجمالية لتشمل تكاليف انشاء القنوات الفرعية أو ثمن الاراضي المستهلكة أو الفوائد على رأس المال المطلوب أو الطرق الرئيسية أو الفرعية أو غيرها من النفقات غير المنظورة .

تكاليف اعمال الري	تكاليف اعمال توليد	جدة التكاليف
بيان الاعمال (دولار)	القوى الكهربائية (دولار)	دولار
المرحلة الاولى ٣٨٠٠٠٠٠٠		٣٨٠٠٠٠٠٠
المرحلة الثانية ١٦٥٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠٠
المرحلة الثالثة ١٦٥٠٠٠٠٠		١٦٥٠٠٠٠٠
المرحلة الرابعة ١٧٥٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠٠	٣٩٠٠٠٠٠٠
المرحلة الخامسة ٧٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠
المجموع ٩٥٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠٠٠

وتجدر الملاحظة الى أن واضعي المشروع قدروا مدة تردد بين (٢-٣) سنوات لاتمام أعمال المرحلة الاولى من المشروع والبدء بتشغيلها كما يقدر على عشر سنوات أو خمس عشرة سنة لاتمام جميع مراحل المشروع.

فيما يخص مشروع جونستون لسورية ولبنان والاردن :

ليس للبنان أية فائدة من مشروع جونستون فان المياه المخزونة في الحصباني تسيل في قناة تتجه نحو الحدود الفلسطينية وتصب في قناة الري الرئيسية المتجهة الى منطقة الجليل بعد أن تنشأ عليها معامل التوليد داخل الاراضي الاسرائيلية .

ان هذا المشروع لايزال موضع شك من حيث مناعة الاراضي لحزن المياه ولم تجر أية دراسات جيولوجية لمعرفة خصائص الاراضي ومناعتها

فاذا تبين أن هذا المشروع صالح فنيا فإنه يمكن استعمال قسم من مياهه في الأراضي اللبنانية لرى سهل المرج الشرقى مرج جعيون ، وسهول أخرى لبنانية بالقرب من الحدود السورية قد تبلغ مساحتها ٣٠ ألف دونم . وذلك من الوجهة الفنية دون أن يكون لإسرائيل أى حق في مياه نهر الأردن .

وكذلك يمكن إنشاء معمل توليد الكهرباء من مياه الحصباني ضمن الأراضي اللبنانية وليس في الأراضي الإسرائيلية كما يقترحه مشروع جونستون .

وليس لسورية مصلحة في مقترحات مشروع جونستون فان مياه نبع بانياس تؤخذ بكاملها في قناة الرى الإسرائيلية في حين أنه بالإمكان ارواء مساحة ٣٠ ألف دونم ضمن الأراضي السورية من نبع بانياس ، وقد تجد سورية من مصلحتها انماء مشروعات الرى على الضفة السورية من الحولة ونهر الأردن وبحيرة طبرية باستعمال قسم المياه المخزونة على نهر الحصباني ومن المياه التي تنبع من بانياس ، ويقتضى هذا القيام بدراسات فنية للتثبت من صحة هذه الامكانيات .

وفيما يتعلق برى ٣٠ ألف دونم بالقرب من المزيريب في الأراضي السورية فان هذا المشروع ليس بجديد فقد قامت الدولة السورية بانشاءات منذ عام ١٩٤٩ يروى الآن بها ما مساحته ١٦ ألف دونم دون اللجوء الى أية مساعدة خارجية .

أما المملكة الأردنية فانها ستفيد من مشروع جونستون لرى (٤١٦٠٠٠) دونم جديدة وقد تجد من مصلحتها أن تستعمل مياه الروافد الثانوية قبل مصبها في نهر الأردن لرى أراض أردنية داخل حدودها ، وفي هذه الحالة يجب العمل على زيادة كمية المياه الصادرة من بحيرة طبرية لرى السهل المنخفض .

خطوة مشروع جونستون على البلاد العربية :

ان المشروع المقترح يفيد إسرائيل والمملكة الأردنية بالتساوى فيما يتعلق بمياه الرى وفي سياق دراسته تجب ملاحظة شرطين أساسيين :

١ - يجب أن يقتصر استعمال المياه على الأراضي التي ضمن الحوض الطبيعي للنهر .

٢ - يجب أن تصبح بحيرة طبرية الخزان المنظم لمياه نهر الأردن واليرموك وأن تكون تحت اشراف الدول العربية صاحبة المنفعة .

ان استعمال مياه الاردن للرى على هذا النطاق الواسع يؤدى الى انخفاض مستوى البحر الميت والى تجفيفه تدريجيا اذا لم يستعاض عن مياه نهر الاردن الماخوذة للرى بمياه جديدة ، لذلك فكر المهندسون منذ سنوات كثيرة فى امكان استعمال مياه البحر الابيض المتوسط للمحافظة على مستوى المياه فى البحر الميت ، وفى الوقت نفسه استعمال مياه البحر لتوليد الطاقة الكهربائية .

ملاحظة اللجنة الفنية العربية على مشروع جونستون :

تقدم مستر جونستون بعرض مشروعه على رؤساء الحكومات العربية ذات العلاقة خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، فعرضت القضية على اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية التى وافقت فى اجتماعها المعقود فى القاهرة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٥٤ على تأليف لجنة فنية عربية لدراسة هذا المشروع الموحد وبيان ملاحظاتها عليه وتقديم مشروع عربى جديد لارتفاع من مياه نهر الاردن وروافده بحسب مقتضيات مصلحة البلاد العربية ، وتألقت اللجنة الفنية العربية من خبراء كل من مصر وسورية ولبنان والاردن واجتمعت فى القاهرة خلال شهر يناير ١٩٥٤ ودرست المشروع الموحد وأبدت ملاحظاتها عليه أهمها مايلى :

١ - أهمل المشروع الحدود السياسية على الرغم من أهميتها .

٢ - لن يفيد لبنان من هذا المشروع شيئا مع أن نهر الحصباتى فى أراضيها، وقد شمل المشروع انشاء سد على هذا النهر فى الأراضي اللبنانية على حين جعل المياه التى تخزن أمامه لمصلحة اسرائيل فى الوقت الذى للبنان فى حوض النهر نفسه مساحة تصل الى ٣٥ ألف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى اعداد مياه الرى لها من الحصباتى .

٣ - معظم المياه التى قدرها المشروع للاردن ستخزن فى بحيرة طبرية وهذه البحيرة جميعها مع شواطئها فى المنطقة المحتلة ، ولا شك أنه سينتج عن هذا الوضع أن الاردن سيكون تحت رحمة اسرائيل وحكومتها فيما يتعلق بخزن المياه وكذلك فيما يتعلق بتحويلها الى قنوات الغور الشرقية والغربية .

٤ - يلاحظ أن ماخصص للعرب من المياه يبلغ ٨١٩ ألف متر مكعب على حين تتدفق المياه من ينابيع عربية فى لبنان والاردن وسورية ومن الينابيع الاخرى التى على ضفتى النهر وجميعها على وجه التقريب فى منطقة الاردن وهذه المياه تتدفق بالكميات التالية :

نهر الحصباني ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضفة الشرقية ٦٢٢ مليون متر مكعب .

نهر بانياس ١٥٧ مليون متر مكعب وينابيع الضفة الغربية ١٤٥ مليون متر مكعب .

نهر اليرموك ٤٥٧ مليون متر مكعب .

٥ - ذكر مشروع جونستون أن مساحة الاراضي التي في اسرائيل والتي تفيد من المشروع ٤١٦ ألف دونم مع أن في منطقة الحولة العليا سبعة آلاف دونم و ١٥ ألف دونم في مثلث اليرموك تفيد حاليا من المياه أو بعبارة أخرى فإن مجموع المساحة ٤٣٨ ألف دونم لا ٤١٦ ألف دونم .

٦ - في حوض بانياس بسورية عشرون ألف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها سوى مشروع للري من هذا النهر وقد أهملها مشروع جونستون بأكملها . ويشمل المشروع تحويل جزء كبير من مياه نهر اليرموك الى بحيرة طبرية وقناة الغور الشرقية لمصلحة اسرائيل على حين لا تفيد سورية من مشروع هذا النهر الذي ينبع من أراضيها الا بـ ٣٠ ألف دونم تحتاج الى ٤٥ مليون متر مكعب من مياه النهر مع أن لسورية في هذا الحوض ٦٨ ألف دونم تمتد الى سهول جوران وتحتاج الى المياه للري وكل ذلك الى جانب مساحة أخرى بين المقارن والعديسية .

٧ - لم يتضمن المشروع الموحد ري الاراضي السورية في النبطية شمال شرق بحيرة طبرية حيث نجد أراضي زراعية مساحتها ٤٠ ألف دونم يروي منها ١٥ ألف دونم من نهر الاردن حاليا ، ويمكن ٣٠ ألف دونم أن تفيد من مياهه .

٨ - حدد المشروع الموحد مساحة الاراضي الاردنية التي ستروي من مياه حوض النهر بـ ٤٩٠ ألف دونم على حين أن هناك مساحات أخرى قابلة للزراعة اذا توافرت لها المياه اللازمة ، وإلى جانب كل ذلك فإن ملوحة بحيرة طبرية تبلغ ٣٠٠ جزء من المليون على حين أن ملوحة اليرموك تبلغ ٨٨ جزءا من المليون فقط ، فإذا حول اليرموك الى بحيرة طبرية فإن المياه التي ستوزع على الاراضي الاردنية ستزداد ملوحتها بسبب ذلك .

أما بالنسبة للطاقة الكهربائية فقد جعل مشروع جونستون الطاقة التي ستولد من سد الحصباني لاسرائيل وتقدر بـ ٢٧ ألف كيلووات ساعة أو ما مجموعه ٨٤ مليون كيلووات سنويا . وتضمن المشروع في

الوقت نفسه توليد طاقة من نهر اليرموك تقدر بـ ٦٣ ألف كيلووات ساعة مع أن هذه القوة يمكن أن تكون ٣٨ ألف كيلووات ساعة .

وأهم من كل ذلك أن مراحل التنفيذ ضمنت لإسرائيل نفعا مبكرا قبل الاردن الذي لن يفيد من المشروع الا في مراحلها الثانية في حين أن الطاقة التي ستولد من سد المقارن لن تنشأ الا في المرحلة الرابعة أو بعد مدة طويلة من انشاء المحطة الاولى لمصلحة اسرائيل .

ملاحظات أخرى على اخطار مشروع جونستون :

(أ) ان مشروع تحويل مجرى نهر الاردن أخطر خطة صهيونية يؤدي تنفيذها الى انزال كارثة أكبر ليس بحقوق عرب فلسطين وكيانهم ومصالحهم فحسب ، بل بمصالح البلاد العربية عامة ، وهذا ما يدفعنا جميعا الى معارضته والعمل على احباطه بجميع الوسائل والاساليب مهما كلف الامر من بذل وقضحية .

(ب) ان تحويل مجرى نهر الاردن يشكل اعتداء سافرا على سيادة وحقوق لبنان وسورية والاردن حيث أن روافده ومصدر مياهه تنبع كلها من أراضيها ، ومما لا شك فيه ان لكل بلد من البلاد العربية حقا ثابتا في المياه التي تنبع من أراضيها وله أن يستغل هذه المياه لما فيه من مصلحته وخيره وهو لا يستطيع على أية حال السماح للاعتداء باستغلالها والاستفادة منها فيما يعود عليهم بالمنفعة .

ومما لا شك فيه أيضا ان السكوت عن تحويل مجرى نهر الاردن وقبوله معناه النزول عن قضية فلسطين والاعتراف بالدولة اليهودية المغتصبة وهذا أمر لا يمكن أي بلد عربي أن يرضى به .

(ج) ان تنفيذ المشروع لحل مشكلة المياه بالنسبة للدولة اليهودية يفتح أمامها آفاقا اقتصادية وزراعية وكهربية هائلة تكفل لها السوام والاستقرار والبقاء ، والعرب لا يستطيعون أن يسمحوا بأن تكون مياههم سببا لحياة عدوهم .

(د) وبالإضافة الى الفوائد الزراعية والمنافع الاقتصادية الكبيرة التي ينالها اليهود بتحويلهم مجرى نهر الاردن فإن هذا التحويل يصيب الاردن بأضرار شديدة حيث ان كمية المياه التي سيستمر سيلها في الاردن الى الجنوب ستتناقص وتنقص بشكل مخيف يؤدي الى وقوع أشد الضرر

بالأراضي الأردنية الزراعية وخاصة التي منحتها على الضفتين الغربية والشرقية وقد تبين للسلطات الأردنية ذلك إذا ما حول اليهود مجراه .

(و) ان تحويل اليهود لمجرى نهر الأردن وسيطرتهم على مصدر مياه وروافده ، يدعم مركزهم في فلسطين المحتلة وخاصة في المناطق المتاخمة للبنان وسورية وعلى مر الزمن وبسبب ازدياد عدد سكان الدولة اليهودية وازدياد احتياجها للماء في المستقبل يدفع اليهود بالمطالبة بمياه اللطاني الذي وجهوا مطامعهم اليه والأراضي المحيطة به والتي تمر بها باعتبارها مجالا حيويا لهم .

(ز) الغرض الاول من تحويل اليهود لمجرى نهر الأردن هو نقل مياه هذا النهر (وهي مياه لبنانية سورية في الاصل) لرى أراضي جنوبي فلسطين ولا سيما منطقة النقب الواسعة الشاسعة الاطراف واستصلاحها وحشر السكان فيها ، وفي هذا كله خطر عظيم على البلاد العربية عامة .

(ح) يرمى اليهود الى نقل ٥ أو ٦ ملايين يهودي من معظم انحاء العالم الى فلسطين المحتلة واسكان القسم الاعظم منهم في النقب ، ومعنى هذا انشاء عدد ضخم من المستعمرات الجديدة (العسكرية في حقيقتها) على محاذاة مصر .

ولقد أعلن بن جوريون في خطبه خلال المعركة الانتخابية في المنطقة المحتلة في خريف سنة ١٩٥٩ ان الدولة اليهودية تعتزم جلب نحو ٥ ملايين واسكانهم في جنوبي فلسطين والنقب ، وفي شهر ديسمبر أعلن في الكنيست اليهودي أن حكومته التي أعيد تأليفها بعد الانتخابات قد وضعت خطة لنقل مليونين من اليهود خلال الاعوام الثلاثة القادمة ، كما أذاع رسميا أن الدولة اليهودية وقعت مشروعا للأعوام العشرة القادمة قوامه :

- ١ - نقل ٥ ملايين يهودي الى فلسطين .
- ٢ - رفع عدد الجيش اليهودي الى مليون جندي وتجهيزه بأحدث الاسلحة والعتاد .
- ٣ - تحويل مياه نهر الأردن وروافده الى النقب .
- ٤ - اقامة المستعمرات لايواء الملايين من اليهود في النقب .
- ٥ - مد أنابيب لنقل عشرة ملايين طن من البترول سنويا من خليج العقبة الى ميناء حيفا .
- ٦ - شق قناة ملاحية عبر أراضي النقب .

مباحثات جونستون والتعديلات التي أدخلت على مشروعه

١ - مباحثات جونستون في القاهرة :

(أ) المباحثات الأولى (يونية عام ١٩٥٤) :

عندما حضر مستر جونستون الى القاهرة في يونية سنة ١٩٥٤ جرت المباحثات معه خلال دورتين متتاليتين حول الخطوط الرئيسية الواجب اتباعها في استثمار الموارد المائية في حوض الاردن وتم الوصول الى نتيجة للتفاهم على الاسس التالية :

أولا - ضرورة الاسراع في استثمار حوض نهر الاردن ووضع الخطوط الرئيسية للمشروع الذي يستدعى ذلك .

ثانيا - يهدف مشروع استثمار وادي الاردن الى رفع المستوى الاقتصادي لسكان البلاد بمن فيهم من اللاجئين العرب دون أى مساس بحقوقهم .

ثالثا - توزيع المياه بين الدول على أساس امكان الانتفاع منها في الحوض ذاته .

رابعا - يكون التخزين في اليرموك لاغراض الري وتوليد الكهرباء أما التخزين الاضافي اللازم لاتمام ري حوض الاردن السفلي فيكون في بحيرة طبرية .

خامسا - انشاء رقابة دولية للاشراف على سحب حصص المياه العائدة للبلاد ذات العلاقة .

وبقيت بعض النقاط المعلقة مؤجلة ريثما تنهى الدراسات الفنية وتستكمل العناصر اللازمة لحلها وأهمها :

١ - تحديد المقننات المائية اللازمة للاراضى المرواة .

٢ - تحديد حصص المياه .

٣ - تحديد مقدار التخزين النهائي على نهر اليرموك مع العلم بأن مستر جونستون كان قد قبل مبدأ التخزين على ألا تتجاوز التكاليف الاضافية التي يستوجبها عشرة ملايين دولار زيادة عما ورد في المشروع الموحد .

وفي شهر يناير سنة ١٩٥٥ تقدمت شركتا (بيكير وهرزا) اللتان

كانتا قد أحييت الى عهدتهما دراسة مشروع استثمار مياه اليرموك ،
بتقرير تمهيدى تضمن نتائج دراستهما الاولى وسنورة دراسة لمشروع
بيكير وهرزا فى القسم الخاص بمشروعات المياه فى الاردن .

(ب) البحوث الثانية (فبراير سنة ١٩٥٥) :

استند جونسون فى مقترحاته خلال هذه الدورة على التقرير
التمهيدى لشركة (بىكير وهرزا) المشار اليه آنفا والذي شمل نمطا
زراعيا خاصا للاردن أمكن به تخفيض التخزين وتحديد حصة المياه الى
أقل حد ممكن ونورد فيما يلى خلاصة هذه المقترحات :

١ - حصة المياه :

حددت حصة سورية بـ ٦٣٢ مليون متر مكعب منها ٦٠ من مياه
اليرموك و ٢٠ من مياه بانياس و ٢٢ من الاردن .
وحددت حصة لبنان بـ ٣٥ مليون متر مكعب من الحصانى .
وحددت حصة الاردن بـ ٧٦٠ مليون متر مكعب منها ٢٤٠ من مياه
الآبار والوديان الداخلية و ٥٢٠ من اليرموك وبحيرة طبرية .

٢ - التخزين :

ينشأ سد فى وادى خالد بارتفاع ٤٠ مترا وسعة ٤٧ مليون متر
مكعب فقط بغايته تنظيم فيضانات نهر اليرموك بحسب احتياجات النمط
الزراعى المقترح وتحويل المياه الفائضة لبحيرة طبرية لتخزينها فيها
وينشأ سد تحويلى فى العديسية لتحويل المياه الفائضة الى بحيرة طبرية
والمياه اللازمة لرى الاراضى الاردنية .

٣ - الرقابة الدولية :

تقام هيئة للاشراف على توزيع المياه وتؤلف كما يلى :

تعرض قائمة بأسماء (٢٠ - ٣٠) خبيرا من دول محايدة يختار
منهم العرب واحدا واليهود واحدا والاثنان يختاران ثالثا يكون رئيسا
ويؤلف الثلاثة مجلسا أعلى يحسم فى الخلافات ويعين مدير عام يرأس
جهازا فنيا للاشراف .

٤ - التمويل :

تؤمن الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من قبل الحكومة الأمريكية أو عن طريق وكالة اغاثة اللاجئين الدولية .

رأي الجانب العربي في المقترحات :

لم يوافق الجانب العربي على هذه المقترحات بل أصر على النقاط التالية :

١ - التخزين الكلي لمياه اليرموك في وادي اليرموك عند حدود ٣٠٠ مليون متر مكعب على الأقل لأغراض الري والكهرباء .

٢ - عدم تحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبرية الا ما زاد منها على سعة التخزين السابقة .

٣ - تحديد حصة الاردن من مياه طبرية بما لا يقل عن ٢٠٠ مليون متر مكعب بالإضافة الى مياه اليرموك ومياه الوديان والآبار التي لديها .
أي يصبح مجموع المياه التي تحصل عليها الاردن ٩٦٠ مليون متر مكعب .

وبالنظر الى عدم امكان الوصول الى تفاهم حول النقاط المختلف عليها توقفت المباحثات .

٢ - مباحثات جونستون في بيروت (فبراير عام ١٩٥٥) :

وبعد أن قام جونستون بزيارة عواصم البلاد العربية للاتصال بحكومات الاردن وسورية ولبنان عقد اجتماع في بيروت دعت اليه الحكومة اللبنانية وزراء خارجية البلاد المعنية لتوحيد الآراء تجاه المقترحات الاخيرة لمستر جونستون .

وقد ناقشت مختلف النواحي الفنية المتعلقة بالمشروع ولا سيما موضوعات ملوحة بحيرة طبرية وأهمية التخزين الكلي في وادي اليرموك لأغراض الري والكهرباء وتحديد حصص المياه والاضرار التي تنشأ عن تحويل نهر الاردن في منطقة البطيحة السورية، وقدم فيه الجانب الأمريكي مذكرة تتلخص فيما يلي :

(١) توزيع المياه :

وافق الجانب العربي على تحديد حصة لبنان من مياه الحصاني ب ٢٥

مليون متر مكعب بالإضافة إلى الينابيع التي تنفجر في هذا الحوض ،
ووافق كذلك على أن تكون حصة سورية (٦٣٢) مليون متر مكعب منها
٢٠ مليوناً من باتياس و ٢٢ مليوناً من الأردن و ٦٠ مليوناً من اليرموك
على أن تعوض منطقة البطيحة عما يلحق بها من أضرار من جراء تعديل
شبكة الري أو عدم الانتفاع من الطواحين .

وطالب الجانب العربي أن تكون حصة الأردن الكلية ٩٦٠ مليون متر
مكعب .

(ب) التخزين :

أصر الجانب العربي على تخزين كامل مياه اليرموك على وادي اليرموك
لغايات الري والكهرباء بإنشاء سد سعة تخزينه ٢٠٠ مليون متر مكعب
على ألا يصل إلى بحيرة طبرية إلا مياه الفيضانات التي تزيد على سعة
التخزين هذه واحتياجات الري .

وقد صرح الجانب الأمريكي بأنه ليس من الضروري إسالة مياه
اليرموك إلى بحيرة طبرية بقصد تعديل الملوحة فيها ، ولذلك فهو لا يشترط
تحويل الـ ٩٠ مليوناً التي كانت من اقتراحه السابق .

(ج) الإشراف :

وافق الجانب العربي على فكرة الإشراف الدولي على توزيع المياه إلا
أنه رأى أرجاء البحث في هذا الموضوع إلى اجتماع مقبل ، وبالإضافة إلى
ذلك أضاف الجانب الأمريكي أن الحكومة الأمريكية على استعداد لتمويل
المشروع على طريق وكالة الاغاثة أو بصورة مباشرة إذا اقتضى الأمر .

ويتناول هذا المشروع :

- التخزين في سد على اليرموك والسد التحويل في العدسية .
- قناة التحويل إلى طبرية وقناة التغذية منها .
- مياه الفور الشرقية والغربية وشبكة توزيع المياه في الأراضي
الأردنية .
- القناة التحويلية الجديدة في البطيحة ومرکز توليد الكهرباء ضمن
حدود ٥٠ كيلوات عوضاً عن الطواحين الملقاة .
- أما توليد الكهرباء على اليرموك فقد أرجى النظر فيه إلى مباحثات

مقبلة . وقد صرح مستر جونستون أن الاتفاق المبدئي المشار اليه لن يعتبر نهائيا إلا بعد موافقة الحكومات ذات العلاقة عليه وأنه سوف يعود لتابعة البحث بغية الوصول الى اتفاق نهائي .

الموقف الأخير الذي انبثق عن اجتماع القاهرة في أكتوبر سنة ١٩٥٥ :

يمكن تلخيص الموقف فيما يختص بالنقاط الأساسية الهامة من المشروع كما يلي :

(أ) التخزين :

١ - بناء سد الحصاني في أرض لبنانية للتمكن من استغلال ٣٥ مليون متر مكعب لغايات الري (متفق عليه من الطرفين) .

٢ - بناء سد المقارن لحزن مياه اليرموك (يرى الجانب العربي أن يكون السد بارتفاع ١٤٧ مترا وسعة ٤٦٠ مليون متر مكعب) ويرى جونستون أن يكون بارتفاع ١٢٦ مترا وسعة ٣٠٠ مليون متر مكعب مع الموافقة على حق العرب في رفعه على حسابهم للمستوى الذي يريدونه .

٣ - يرى جونستون وجوب تخزين الفائض عن سد اليرموك في طبرية ويوافق على ارجاء البت في ذلك الى خمس سنوات لدراسة امكانيات التخزين في أرض عربية ، ويرى الجانب العربي عدم التغيير النهائي مبدأ تخزين الفائض من مياه اليرموك في طبرية .

٤ - بناء سد تحويل عند العدسية لتحويل مياه اليرموك الى قناة الغور الشرقية أو الى طبرية في حالة استعمالها للتخزين « الجانبان متفقان على هذا السد وانما يرى الجانب العربي ضرورة استعماله كسد تحويل لقناة الغور الشرقية دون التقيد بالتحويل الى بحيرة طبرية » .

(ب) حصص المياه :

١ - لسورية ١٣٢ مليون متر مكعب ولبنان ٣٥ مليون متر مكعب (متفق عليه من الطرفين) .

٢ - للأردن ٧٢٠ مليون متر مكعب برأي جونستون منها ١٥ مليون متر مكعب من الينابيع المالحة المحيطة ببحيرة طبرية و ٩٦٠ مليون متر مكعب برأي الجانب العربي مستنداً الى التقرير النهائي لبيكير وهرزا ولا نقبل كجزء من هذه الحصص أية كمية من الينابيع المحيطة بطبرية .

٣ - الاراضى المحتلة ٥٦٥ مليون متر مكعب برأى جونستون و ٥٢٥ مليون متر مكعب برأى الجانب العربى .

(ج) الاشراف الدولى :

وضع مقترحات جونستون حول الاشراف الدولى على أساس شمول الرقابة الدولية لنهر الاردن وروافده ، على حين يرى الجانب العربى أن تقصر الرقابة الدولية على مطالب كل طرف من الطرف الآخر بالصورة المفصلة المبينة فى التوصيات الواردة فى المواد التالية :

(د) استعمال المياه اللازمة للبلاد العربية :

على أساس امكانيات استعمالها داخل الحوض وذكر الجانب الأمريكى أن كميات مياه الاراضى المحتلة مقدرة على أساس امكانيات استعمالها داخل الحوض أيضا (غير انه صرح بعدم امكانية عمل الجانب الآخر على حصر استعمال حصته من المياه داخل الحوض نفسه) .

(هـ) التمويل :

شمل التمويل منشآت الرى دون الكهرباء ما عدا منطقة البطيحة التى شمل التمويل فيها محطات توليد الكهرباء اللازمة لضخ المياه لرى اراضى المملكة الاردنية التى هى أعلى من قناة الغور غير أن الجانب الأمريكى حدد أن أى اتفاق على تمويل هذا المشروع خاضع لعقد اتفاقات فرعية بشأن الترتيبات المالية ، ويرى الجانب العربى ضرورة شمول التمويل للمنشآت الكهربائية كجزء من المشروع وضرورة جلاء المقصود بعبارة الاتفاقات المالية المشار اليها التى يقصد بها اسكان اللاجئين قبل الموافقة على أسس المشروع .

(و) مراحل تنفيذ المشروع :

كانت مراحل تنفيذ المشروع الذى قدمه الجانب الأمريكى موضوعة على أساس تحقيق نفع مباشر للاراضى المحتلة ، على حين كانت الاعمال المقترحة من الجانب العربى واردة فى المراحل التسالية أى أن يكون النفع متأخرا ، وأخيرا يرى الجانب العربى أن يشرع فورا فى أعمال المشروع للرئيسية التى فى البلاد العربية .

المشروع العربي

خريطة رقم ٧

المبادئ الأساسية للمشروع العربي :

رأت اللجنة الفنية العربية أنه يستحيل عمليا وضع مشروع لاستغلال موارد المياه بحوض نهر الاردن وروافده على أساس اغفال الحدود السياسية بين البلاد التي في أحواض هذه الأنهار وأنه لذلك يجب أن يوضع مشروع استغلال مياه الأنهار المذكورة بحيث تؤخذ بعين الاعتبار الحدود القائمة بين هذه البلاد وبحيث يكفل المشروع لكل دولة ضمن حدودها الانتفاع برى الاراضى الصالحة للزراعة التى فى مناطق ينابيع وأحواض الأنهار فعلا مع افادة هذه المناطق مما يمكن توليده من القوى الكهربائية فيها .

المخطوط الرئيسية للمشروع العربي :

وتمشيا مع المبادئ المتقدمة رأَت اللجنة الفنية العربية أن يشمل المشروع العربى ما يلى :

(أ) استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية .

(ب) استغلال مياه نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الري وتوليد الكهرباء .

(ج) استغلال مياه نهر الاردن وروافده جنوب بحيرة طبرية لأغراض الري .

(د) استغلال مياه الوديان والابار .

استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية :

ورأت اللجنة أن يكون استغلال مياه نهر اليرموك بتخزينها فى مجرى هذا النهر لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية لمصلحة الأردن وسورية وعلى حسب الاتفاقية المبرمة بينهما فى ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ .

ورأت اللجنة عدم اللجوء الى تخزين مياه هذا النهر في بحيرة طبرية وذلك للأسباب الآتية :

١ - ان هذه البحيرة كل شواطئها في اسرائيل ، وسينتج عن استعمالها كخزان رئيسي لنهر اليرموك ان تكون الاردن تحت رحمة اسرائيل فيما يتعلق بخزان المياه التي تحتاج اليها ، وكذلك في تمويلها لترعتي الغور الشرقية والغربية .

٢ - ان متوسط الملوحة في مياه نهر اليرموك نحو (٨٨) جزءا في المليون على حين يبلغ متوسط الملوحة في مياه بحيرة طبرية نحو (٣٠٠) جزء من المليون وسينتج عن ذلك ضخامة زيادة ملوحة المياه التي يستعملها الاردن من نهر اليرموك في حالة تخزين مياهه في بحيرة طبرية .

٣ - ان استعمال بحيرة طبرية كخزان لمياه نهر اليرموك يؤدي الى ضياع كميات كبيرة من مياه النهر بالبخر . ومعلوم أن الفاقد من مياه هذه البحيرة في الوقت الحاضر يبلغ نحو (٣٠٠) مليون م^٣ سنويا ، ويلاحظ أنه في حالة تخزين مياه نهر اليرموك في إحدى مناطق حوض هذا النهر نفسه (المقارن أو وادي خالد) لن يزيد فاقد البخر عن (١٥) مليونا من الامتار المكعبة سنويا .

٤ - بمراجعة تصريفات نهر اليرموك خلال عشرين سنة يتضح أنه اذا خزنت مياه هذا النهر في بحيرة طبرية على أساس جعل سعة التخزين فيها (٨٣٠) مليونا من الامتار المكعبة على حسب تقدير مشروع جونسون فان ذلك سيؤدي الى ضياع كميات من المياه التي ستزيد عن هذه السعة، وقد وجد أن كميات المياه الضائعة في النهر خلف البحيرة في هذه الحالة تصل الى (١٥٠) مليونا من الامتار المكعبة سنويا ، وهذا الفاقد هو غير الفاقد بالبخر الذي سبق التنويه عنه .

٥ - سيؤدي التخزين في بحيرة طبرية على حسب اقتراح جونسون الى ارتفاع المياه فيها بمقدار مترين مما سيؤثر حتما على معالم الأماكن المقدسة المنتشرة على شواطئ هذه البحيرة .

وترى اللجنة أن يكون استغلال هيساء نهر اليرموك لمصلحة سورية والاردن كما يلي :

١ - ينشأ سد تخزيني بحوض النهر عند المقارن أو وادي خالد بحسب ما تظهر الابحاث أفضليته وتجعل سعة التخزين الكلية أمام هذا السد (٤٠٠) مليون م^٣ ، منها (١٠٠) مليون م^٣ كتخزين ثابت لأراضى توليد الكهرباء وللمقابلة رسوب الطمي بحوض الخزان وباقى سعة الخزان وقدرها (٣٠٠) مليون م^٣ ستضمن سحباً سنوياً من الخزان مقداره (٣٧٥) مليوناً من الامتار المكعبة .

٢ - ينشأ سد تخزيني على نهر اليرموك بالقرب من العدسية لضمان سحب التصريف المتوسط بين موقع الخزان على اليرموك عند المقارنة أو وادي خالد والعدسية وهو يبلغ نحو (٦٠) مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً .

وتقدر سعة الخزان المطلوبة لهذا الغرض والشاملة للتخزين الموسمي بنحو ١٠٠ مليون من الامتار المكعبة .

٣ - وبذلك يكون مقدار ما يمكن سحبه سنوياً من الخزائين السالفي الذكر (٣٧٥ + ٦٠ = ٤٣٥) مليوناً من الامتار المكعبة .

فاذا نقصنا من ذلك (١٥) مليوناً من الامتار المكعبة نظير فاقد البخر بحوض الخزائين فان باقى ما يمكن سحبه يصبح (٤٢٠) مليوناً من الامتار المكعبة وهو ما يمكن الانتفاع به على الوجه الآتى :

(أ) فى سورية :

٩٠ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً تؤخذ مما يمكن سحبه من الخزان وذلك لتأمين احتياجات الاراضى السورية الصالحة للزراعة أمام خزان المقارن أو وادي خالد والتي تملأ منسوب (٢٥٠) فى سهول حوران بجهة مزيريب وتل شهاب وتبلغ مساحتها نحو (٦٨٠٠٠) دونم ثم استصلاح وري (٢٢) ألف دونم منها فعلاً ١٠ ملايين من الامتار المكعبة سنوياً لرى الاراضى الصالحة للزراعة فى وادي اليرموك بين موقع السد عند المقارن أو وادي خالد والعدسية .

توزيع موارد المياه المختلفة بحوض نهر الأردن
على المساحات المقتزح رشا في كل من لبنان وسورية والأردن وإسرائيل حسب المشروع العربي

المساحة المقتزح رشا بالدونم	البلد والمنطقة	الحد الأدنى المائي بالمتر المكعب للدونم سنوياً	كميات المياه اللازمة لحسونه في المثلث (م.م. سنوياً)	كميات المياه التي يمكن الحصول عليها من الاستمرار للوردان والآبار (م.م. سنوياً)	كميات المياه التي يمكن الحصول عليها بعد التوسع في تهر رشا لبنان (م.م. سنوياً)	كميات المياه التي يمكن الحصول عليها من الآبار ومن تهر رشا الوردان المستمر وتهر رشا لبنان (م.م. سنوياً)	كميات المياه التي تؤخذ من النهر بحسوبة عند التهر نفسه (م.م. سنوياً)	كميات المياه التي تؤخذ من النهر بحسوبة في المثلث (م.م. سنوياً)	كميات المياه التي تؤخذ من النهر بحسوبة عند التهر نفسه (م.م. سنوياً)
٣٥٠٠٠	لبنان : حوض نهر الحاصباني	٩٠٠	٣٢	—	—	—	٢٥	٢٢	٢٥
٢٠٠٠٠		٩٠٠	١٨	—	—	—	٢٠	١٨	٢٠
٢٢٠٠٠		٩٠٠	٢٠	—	—	—	٢٢	٢٠	٢٢
٦٨٠٠٠		١٠٧٠	٧٣	—	—	—	٨٠	٧٣	٨٠
٩٠٠٠		١٠٧٠	٩	—	—	—	١٠	٩	١٠
١١٩٠٠٠	البحر	—	١٢٠	—	—	—	١٢٢	١٢٠	١٢٢

٦٦	٦٠	—	—	—	٦٠	٧٧٠	٧٨٠٠٠٠	منطقة المطولة العليا
٦٠	٢٧	—	—	—	٢٧	٨٩٠	٣٠٠٠٠٠	منطقة هاننا حار
—	—	٢٠	—	٢٠	٢٠	٩٣٠	٢٢٠٠٠٠	منطقة وادي باغ يثلي
٤٠	٤١	—	—	—	٤١	١٥٦٠	٢٦٠٠٠٠	منطقة مفاك البروك
٤١	٢٧	٨٥	١٨	٦٧	١٢٢	١٥٦٠	٧٨٠٠٠٠	منطقة غرق النور
١٨٢	١٦٥	١٠٥	١٨	٨٧	٢٧٠		٢٣٤٠٠٠	المجموع
٥١	٤٦	٦٩	٢٠	٤٩	١١٥	١٥٦٠	٧٤٠٠	القسم الشمالي من
١٥٨	١٤٤	٧١	١٨	٥٣	٢١٥	١٦٩٠	١٢٧٠٠٠	النور الشرقي
١٨٧	١٧٠	٢٨	٧	٣١	٢٠٨	٢١٩٠	٩٥٠٠٠	القسم الجنوبي من
٥٣	٤١	٢	—	٤	٤٥	١٥٦٠	٢٩٠٠٠٠	النور الشرقي
٦٤	٧٥	٥٥	٧	٤٨	١١٣	١٦٩٠	٦٧٠٠٠	القسم الأوسط من
١٩٢	١٧٥	٤٠	٤	٢٦	٢١٥	٢١٩٠	٩٨٠٠٠٠	النور الغربي
٧٩٨	٣٢٤	٨٧٧	٥٦	٢٢١	٩١١		٤٩٠٠٠٠٠	القسم الجنوبي من
١٠٣٧	١٥٦	٢٨٢	٧٤	٧٨	١٢٢٢		٨٧٨٠٠٠٠	النور الغربي
								المجموع
								المجموع الكلي

الأردن

(ب) في الأردن :

٣٣. مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً يجري سحبها في ترعة الفور الشرقية لأغراض الري فيكون المجموع ٤٢٠ مليون م٣ سنوياً .

٤ - انشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية عند موقع سد خزان اليرموك عند المقارن أو وادي خالد .

٥ - انشاء قناة تأخذ مياهها من أمام سد خزان اليرموك (عند المقارن أو وادي خالد) وتتجه إلى الغرب حتى العنسية حيث تنشأ محطة أخرى لتوليد القوى الكهربائية .

ويمكن استغلال محطتي توليد القوى الكهربائية المتقدم ذكرهما (عند موقع السد بالمقارنة أو وادي خالد وعند العنسية) لمصلحة الأردن وسورية على حسب الاتفاقية المعقودة بين البلدين في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٣ .

استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية :

رات اللجنة الفنية العربية أن يكون استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمال بحيرة طبرية بحيث يضمن :

ري المساحات الصالحة للزراعة بأحواض هذه الأنهار في لبنان وسورية وإسرائيل .

في لبنان :

أن مساحة قدرها ٣٥ ألف دونم بحوض نهر الحصاني يحتاج في ربيها من مياه النهر إلى نحو ٣٥ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً .

ملاحظة :

١ - اسقط المشروع الأمريكي الموحد من حسابه ري أية أراض سورية بحوض نهر بانياس مع أن هذا النهر ينبع ويمر في الأراضي السورية .

٢ - مساحة ٢٢٠٠٠ دونم في منطقة البطيحة شمال شرق بحيرة طبرية يحتاج ربيها من مياه النهر إلى نحو ٢٢ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً .

ملاحظة :

تتمتع بالرى فعلا من هذه المنطقة فى الوقت الحاضر مساحة تقدر بـ ١٥٠٠٠ دونم تروى من نهر الأردن • ومع ذلك اغفل المشروع الموحد ادراج أية مساحات فى هذه المنطقة ضمن المساحات المقرر ارتفاعها منه •

(ج) فى اسرائيل :

١ - ان مساحة ٧٨٠٠ دونم بمنطقة الحولة يحتاج ريهها من مياه النهر الى نحو ٦٦ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً •

ملاحظة :

يدخل ضمن هذه المساحة نحو ٧٠٠٠ دونم تتمتع فعلا بالرى فى الوقت الحاضر •

٢ - ان مساحة ٣٠٠٠٠ دونم بمنطقة (ايليت هاشاحار) يحتاج ريهها من مياه النهر الى نحو ٣٠ مليوناً من الامتار المكعبة •

٣ - ان مساحة ٢٢٠٠٠ دونم بمنطقة وادى (بانفيل) يمكن ريهها من الآبار به اولا تحتاج الى شئ من مياه النهر •

استغلال الانحدار الكبير فى نهر الحصباني لتوليد القوى الكهربائية لمصلحة لبنان حيث ينبع ويمر هذا النهر :

وتنفيذا للاغراض المنوه عنها فى الفقرتين (١) و (٢) ترى اللجنة القيام بالاعمال الآتية :

١ - انشاء سد تخزينى على نهر الحصباني أمام موقع التقاء هذا النهر بنهر الاردن بنحو عشرين كم •

٢ - انشاء قناة تأخذ من أمام سد الحصباني لغرض رى الاراضى اللبنانية الصالحة للزراعة بحوض هذا النهر والتي سبق التنويه عنها والتي تبلغ نحو ٣٥ ألف دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ٣٥ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً •

٣ - انشاء محطة لتوليد القوى الكهربائية الناتجة عن سقوط المياه من قناة الرى السالفة الذكر نهر الحصباني •

٤ - انشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض رى الاراضى السورية الصالحة للزراعة على يمين النهر ومقدارها نحو ١٢ ألف دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ١٢ مليوناً من الامتار المكعبة سنوياً وقد شرعت سورية فعلاً فى انشاء هذه القناة .

٥ - انشاء قناة تستمد مياهها من نهر بانياس خلف بلدة بانياس لغرض رى الاراضى السورية الصالحة للزراعة على يسار نهر بانياس مقدارها نحو ٨٠٠٠ دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى نحو ٨ ملايين من الامتار المكعبة سنوياً .

٦ - تجميع التصريفات الباقية فى نهر بانياس والدان والحصباني بعد استقطاع احتياجات لبنان من نهر الحصباني واحتياجات سورية من نهر بانياس كما نوهنا عن ذلك سابقاً ، فى قناة تسير شمالى منطقة الحولة مبتدئة من نهر بانياس ومتجهة نحو الغرب حتى تصب مياهها فى نهر الاردن بعد أن تؤخذ منها قنوات الرى اللازمة لرى اراضى اسرائيل بمنطقة الحولة (وهى نحو ٧٨٠٠٠) دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى ٦٦ مليوناً من الامتار المكعبة وبمنطقة ايليت هاشاخار (وهى نحو ٣٠٠٠٠) دونم تحتاج لريها من مياه النهر الى ٣٠ مليوناً من الامتار المكعبة (أما منطقة وادى بافينال ومساحتها نحو ٢٢ ألف دونم فيمكن ريها من الآبار التى بها .

استغلال مياه نهر الاردن وروافده لأغراض الرى جنوب بحيرة طبرية :

يتضح مما سبق أن كميات المياه التى ستؤخذ من التصريفات الواردة الى نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية كما يأتى :

٣٥ مليون م ^٣ لرى الاراضى	الديناية بحوض نهر الحصباني .
٢٠ " "	السورية بمنطقة البطحية .
٢٢ " "	السورية بحوض نهر بانياس
٦٦ " "	الاسرائيلية بمنطقة الحولة .
٣٠ " "	بمنطقة ايليت هاشاخار .
١٤٣ مليون م ^٣	المجموع

أما باقى تصريف نهر الاردن وروافده شمال بحيرة طبرية فينسب الى هته البحيرة حيث يجرى باستمرار لتأمين الاحتياجات اللازمة لرى المساحات الآتية :

في اسرائيل :

١ - مساحة ٢٦٠٠٠ دونم بمنطقة المثلث	
وتحتاج من مياه النهر الى : ٤٥ مليون م٣ سنويا	
٢ - مساحة ٧٨٠٠٠ بمنطقة الغور	
القريبة وتحتاج من مياه النهر الى : ٣٩ مليون م٣ سنويا	
المجموع	٨٤ مليون متر مكعب سنويا

في الاردن :

١ - استكمال اراضي الغور الشرقية وتقدر كميات المياه اللازمة	
- خلف بحيرة طبرية - لهذا الغرض كما يلي :	
كمية المياه اللازم تدويرها من النهر لرى	
اراضي الغور :	٣٩٥ مليون م٣ سنويا
كمية المياه التي يمكن سحبها من نهر	
اليرموك لرى اراضي الغور الشرقية :	٣٣٠ مليون م٣ سنويا
فيكون الباقي وهو مايلزم سحبه من خزان	
بحيرة طبرية لاستكمال رى اراضي الغور	
الشرقية :	٦٥ مليون متر م٣ سنويا
٢ - رى اراضي الغور القريبة وتقدر	
كميات المياه اللازمة خلف بحيرة طبرية	
لهذا الغرض ب	٣٠٥ ملايين م٣ سنويا
المجموع	٣٧٠ مليون م٣ سنويا

وعلى هذه الاساس تكون كميات المياه اللازم سحبها خلف خزان بحيرة طبرية :

لاسرائيل	٨٤	مليون م ^٣
للاردن	٣٧٠	مليون م ^٣
المجموع	٤٥٤	مليون م ^٣

استغلال مياه الوديان والآبار :

لقد شملت موارد المياه التي اعتمد المشروع العربي في استغلالها :

(١) التصريف المستمر في الوديان

وهو مستعمل فعلا للرى في الوقت الحاضر

ويقدر ب :

٢٦٨ مليون م^٣ سنويا

(ب) تصريف الآبار ويقدر ب ٤٠ مليون م^٣ سنويا

التحكم في مياه فيضانات

الوديان ويقدر ب ٧٤ مليون م^٣ سنويا

المجموع ٣٨٢ مليون م^٣ سنويا

وقد اخذت تقديرات هذه التصريفات مطابقة لما جاء في المشروع

الامريكي الموحد

**مقارنة بين المشروع العربي ومشروع جونستون
حول كميات المياه المقترح تخصيصها لكل من
البلاد العربية واسرائيل**

المشروع العربي			مشروع جونستون		
كميات المياه التي يحصل عليها			كميات المياه التي يحصل عليها		
من الانهار	من الوديان المجموع	من الانهار	من الوديان المجموع	من الانهار	من الوديان المجموع
٣ مليون م ^٣ سنويا	٣ مليون م ^٣ سنويا	٣ مليون م ^٣ سنويا	٣ مليون م ^٣ سنويا	٣ مليون م ^٣ سنويا	٣ مليون م ^٣ سنويا
سورية	١٣٢	—	١٣٢	٤٥	—
الاردن	٧٠٠	٢٧٧	٩٧٧	٤٩٧	٢٧٧
لبنان	٣٥	—	٣٥	—	—
اسرائيل	١٨٠	١٠٥	٢٨٥	٢٨٩	١٠٥
المجموع	١٠٤٧	٣٨٢	١٤٢٩	٨٣١	٣٨٢
				١٢١٣	

١ - في المناطق التي شمال بحيرة طبرية أخذت المقننات مطابقة لتقديرات المشروع الامريكى الموحد . أما في المناطق التي جنوب بحيرة طبرية فقد أخذت المقننات مطابقة لتقديرات مشروع (مردوخ ماكدونالد) .

٢ - يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (١٥٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .

٣ - يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (٧٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .

٤ - يدخل ضمن هذه المساحة مقدار (١٥٠٠٠) دونم تروى في الوقت الحاضر .

٥ - المناطق المقترح ريها في اسرائيل أخذت مساحة كل منها مطابقة لتقديرات المشروع الامريكى الموحد .

٦ - المساحات المقترح ريها في الاردن أخذت مطابقة لتقديرات المشروع الامريكى الاول الموحد .

٧ - متوسط مجموع التصريف الطبيعى لنهر الاردن وروافده خلف

مصب نهر اليرموك على حسب ما جاء بالمشروع الأمريكي الموحد ١٠١٣ مليون م ٣ سنويا يضاف الى هذا التصريفات الآتية التي يشملها المشروع الأمريكي الموحد :

(أ) التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لرى ١٥٠٠٠ دونم بمنطقة البطحية لسورية : ١٥ مليون م ٣ سنويا

(ب) التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لرى ٧٠٠٠ دونم بمنطقة الحولة العليا لاسرائيل : ٦ ملايين م ٣ سنويا

(ج) التصريف المأخوذ من النهر فعلا في الوقت الحاضر لرى ١٥٠٠٠ دونم بمنطقة المثلث اليرموك باسرائيل : ٢٦ مليون م ٣ سنويا

فتكون جملة متوسط التصريف الطبيعي لنهر الاردن ورواقده خلف مصب نهر اليرموك وسيزداد هذا التصريف بعد تجفيف منطقة الحولة (بسبب توافر ما يفقد بالبحر في منطقة البحيرة ومستنقعاتها) على حسب تقدير المشروع الأمريكي الموحد بمقدار : ٦٢ مليون م ٣ سنويا

وعلى ذلك ستصبح جملة التصريف الطبيعي لنهر الاردن خلف مصب نهر اليرموك : ١١٢٢ مليون م ٣ سنويا

وبمقتضى المشروع العربي سيتسنى استغلال جميع هذا التصريف ما عدا :

(أ) المياه التي ستنسب من النهر الى البحر الميت نتيجة تحديد سعة خزان اليرموك عند المقسارن أو وادي خالد وقلة متوسط المنسوب من هذا الخزان عن متوسط تصريف النهر الطبيعي عند هذا الموقع ، وتقدر كمية هذه المياه المنسابة الى البحر نتيجة لذلك بمقدار : ٤٠ مليون م ٣ سنويا

(ب) المياه التي ستنسب من النهر الى

البحر أليت نتيجة تحديد سعة خزان طبرية
وقلة متوسط المسسحوب منه عن متوسط
التصريف الطبيعي وتقدر كمية هذه المياه
المنسابة الى البحر نتيجة لذلك بمقدار : ١٨ مليون م٣ سنويا

(ج) المياه التي ستضيع بالبخر في حوض
خزان نهر اليرموك عند المقارن أو وادي خالد
ومقدارها : ١٥ مليون م٣ سنويا

(د) المياه التي ستضيع بالبخر في حوض
خزان نهر الحصباني ومقدارها : مليونان من الأمتار
المكعبة في السنة

المجموع
مجموع التصريف الطبيعي لنهر الاردن
وروافده : ٧٥ مليون م٣ سنويا
١١٢٢ مليون م٣ سنويا

مجموع الفاقد ٧٥ مليون م٣ سنويا

وبذلك يصبح صافي ما يمكن استغلاله من
ايراد النهر الطبيعي ١٠٤٧ مليون م٣ سنويا

وهو ما ورد في بيان توزيعه على المناطق المقترح ريهها على حسب
المشروع العربي *

مشروع كوتون

.....

- رفضت اسرائيل كما رفض العرب مشروع جونسون وقدمت مشروعا جديدا لاستثمار موارد مياه وادي الأردن وكان ذلك في مايو عام ١٩٥٤ . ويستند المشروع الاسرائيلي الذي سمي بمشروع كوتون على :
- ادخال الفائض من مياه الليطاني ضمن موارد حوض الاردن .
 - اعطاء الاولوية في المياه الى تلك المناطق من الاردن وسورية ولبنان التي هي ضمن مدى الليطاني والأردن .
 - وبلغ مجموع كمية المياه (٢٣٤٥) مليون متر مكعب تأخذ منها اسرائيل على حساب مشروعها (١٢٩٠) مليون متر مكعب .
- وقدم العرب مشروعا يختلف عن المشروع الاسرائيلي والامريكي وهو المشروع العربي ، الا أن اسرائيل رفضت المشروع العربي واعتبرته مبنيا على أسس سياسية وغير هندسية .
- وفي يوم ١٩٥٥/١/٣١ قدمت اسرائيل مقترحاتها الاخيرة وهي :
- تبقى اسرائيل مشرفة على مجرى نهر الأردن على أن يكون لسورية ولبنان حق الاولوية في حصتهما .
 - تواصل الأردن الاشراف على مجرى نهر اليرموك على أن تبقى سورية مستفيدة من الجزء العلوي .
 - يبني على القسم العلوي من اليرموك خزان غايته جمع مياه الشتاء ويجمع ما يزيد عليه في بحيرة طبرية .
 - تظل بحيرة طبرية بمثابة خزان تشرف عليه اسرائيل على حين يشرف العرب على خزان اليرموك .
 - يشرف مراقب محايد يقبله الطرفان على نقاط تحويل مياه اليرموك والاردن . وبذلك يستغنى عن اشراف هيئة دولية .

ويلاحظ مما تقدم أن المشروع الاسرائيلي يهتم بنهر الليطاني في لبنان ويقول المشروع : ان الافادة من نهر الليطاني من شأنها أن تحل جميع النواحي الفنية المتعلقة بمشروع الاردن الذي أعده جونستون ويزعم المشروع الاسرائيلي أن بإمكانه تقديم ضعف كمية المياه التي يمكن الحصول عليها للرى بمشروع جونستون ، وان يعطى ثلاثة أضعاف القوة الكهربائية التي يعطيها مشروع جونستون .

مشروعات الاردن

.....

الخريطة رقم ٨

١ - مشروع اليرموك :

اقترح هذا المشروع على الحكومة الاردنية سنة ١٩٥٢ من قبل المهندس - الامريكى (بنجر) Bunger الذى كان يعمل فى برنامج النقطة الرابعة الامريكية فى الدائرة التعاونية لتنمية موارد المياه .
وقدم الى مجلس الاعمار الاردنى فى ١١ من يولية ١٩٥٢ . ويقتصر المشروع على تنمية مياه نهر اليرموك وحده . وقد اوضح القصد من اقتصار هذا المشروع على نهر اليرموك بالاسباب التالية :

يتوخى المشروع :

أولاً - تنمية وادى الاردن الى اقصى حد ممكن دون الدخول فى مفاوضات دولية ، لان مثل هذه المفاوضات ربما لا تكون مجدية فى الوقت الحاضر .

وثانياً - أعد المشروع بحيث يمكن فيما بعد ادماجه بأى مشروع لاحق يعتمد على استعمال بحيرة طبرية للخرن .

وجاء فى ايضاح المشروع أيضا ان المشروعات السابقة كانت متأثرة بافتراض يقول بعدم وجود مواقع ملائمة لتخزين المياه على نهر اليرموك نفسه . وان لابد من خزن مياه اليرموك فى بحيرة طبرية اذا ما أريد استثمارها . غير أن الابحاث التى قام بها المهندس (بنجر) استقرت عن اكتشاف مواقع ملائمة لإنشاء سد على نهر اليرموك فى جوان محطة مقارن . ويمكن تخزين مياه اليرموك كلها فى هذا الموقع ومن ثم يصبح النهر مستقلا عن أى ارتباط ببخيرة طبرية ، وهذا الاكتشاف غير التفكير السابق حول الموضوع بأكمله . وأسفر عن المقترحات الحالية لاستثمار مياه اليرموك على نطاق واسع والتنمية الزراعية فى وادى الأردن .

وافترض المشروع أن تصريف اليرموك السنوى يبلغ ٤٨٠ مليون متر مكعب من الماء خصص منها مقدار ٦٥ مليون متر مكعب لسبورية والباقي وقدره ٤١٥ مليون متر مكعب خصص للأردن. واقترح المشروع أيضا استثمار ١١٢ مليون متر مكعب من مياه نهر الأردن بالضخ ، فيكون مجموع كمية المياه التي خصصها للأردن ٢٥٧ مليون متر مكعب تكفى رى ٤٢٥٠٠٠ دونم .

ويتألف المشروع من الأمور التالية :

- ١ - إنشاء سد عند محطة مقارن وذلك كما يلى :
 - ارتفاع السد عن سطح البحر ١٧٨ مترا .
 - ارتفاع السد فوق الارض ١٣٠ مترا .
 - ارتفاع سطح المياه فى الخزان عن سطح البحر ١٧٥ مترا .
 - طول السد ٥٠٠ متر .
 - سمك السد فى قاعدته ٤٦٠ مترا .
 - سمك السد عند سطحه ١٢ مترا .
 - يبنى السد من التراب والصخور .
 - استيعاب الخزان ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء .
 - مساحة الخزان السطحية ١٢ كم .
- ٢ - اقامة محطة كهربيا تحت السد مباشرة تستطيع أن تولد طاقة كهربية لا تقل عن ٨ آلاف كيلووات ساعة وتصل الى الحد الاقصى عندما يكون الرى فى اعلى درجته أى الى ١٥ ألف كيلووات ساعة .
- ٣ - اقامة قناة ونفق من محط الكهرباء فى جوار قرية العدسية يتوقع أن يتولد منها طاقة كهربية لا تقل عن ٣٥ ألف كيلووات .
- ٤ - إنشاء ناظم محول بعد محطة الكهرباء لتحويل المياه الى قناة الغور الشرقية .

٥ - إنشاء قنوات رئيسية تتفرع من الناقم الذي عند العديسية الى الجنوب حتى نقطة تبعد ثلاثين كم تقريبا . وهنا تتفرع القناة الى فرعين اولهما استمرار لقناة الغور الشرقية التي تجرى المياه فيها بقوة الجاذبية حتى البحر الميت تقريبا ، والاخرى (سيفون) ينقل قسما من المياه الى الضفة الغربية للاردن بمحطة لضخ تبني عند نقطة التفرع .

٦ - إنشاء محطة الضخ المشار اليها في الفقرة (٥) .

٧ - إنشاء قناة موازية على الضفة الغربية لتصريف المياه على الضفة حتى البحر الميت .

ونص المشروع على اقامة سدود ومحطات كهربية على وديان الاردن التي في جنوب اليرموك وعلى إنشاء سد صغير على نهر الاردن لضخ قسم من مياهه الى وادي الاردن .

وقدرت نفقات المشروع عدا منشآت السكن والقرى والمنافع العامة كما يلي :

النفقات		
السد ارتفاع ١٣٠ مترا	٥٢٠٠٠	من الدينارات الاردنية
قناة اليرموك	١٤٦٦٠	من الدينارات الاردنية
قنوات الري	٦٦٨٠٠	من الدينارات الاردنية
نفقات اخرى	٢٩٣٠	من الدينارات الاردنية
مجموع نفقات الري	١٣٦٣٩٠	من الدينارات الاردنية
نفقات التصميم	٥٣٦٠	من الدينارات الاردنية
نفقات الكهرباء ونقلها	٣٢٠٣٠	من الدينارات الاردنية
المجموع الماء	١٧٣٧٨٠	من الدينارات الاردنية

او ما يعادل ٨٠٦٥٨٠٠٠ من الدولارات الامريكية . . .

ولقد لاقى المشروع قبولا وترحيبا من حكومة الاردن ، ولما كانت حقوق المياه في اليرموك موزعة بين الاردن وسورية فقد اجرت الحكومة

الأردنية مفاوضات مع سورية للاتفاق على نسب توزيع هذه الحقوق على استثمار المياه مع الري والكهرباء ، وعلى إقامة سد في المقارن (بالأراضي السورية) وكللت المفاوضات بالنجاح وعقدت اتفاقية بين الطرفين بتاريخ ٤ من يولية سنة ١٩٥٣ .

وقد جاء في هذه الاتفاقية ما يلي :

تعترف الحكومتان انه لأسباب طبيعية وفنية يجدر الحصول على المياه الإضافية التي يحتاج إليها الأردن وعلى القوى الكهربائية التي تحتاج إليها الدولتان بصورة اقتصادية وعملية عن طريق إنشاء مشروع (اليرموك) مادة ٢

وجاء في المادة (٨) ما يلي :

(أ) تحتفظ سورية بحقوقها في مياه جميع الينابيع التي تنفجر في أراضيها في حوض اليرموك وروافده باستثناء المياه التي تنفجر قبل السد تحت المنسوب (٢٥٠) مترا وتحتفظ بحق الانتفاع من المياه التي ترد من مجرى النهر وروافده فيما بعد السد لارواء الأراضي السورية التي في حوض اليرموك الأسفل والممتدة شرق بحيرة طبرية أو لغيرها من المشروعات السورية .

(ب) ويحق للأردن أن يتصرف في المياه المنبثقة من الخزان ومركز التوليد المشترك في المقارن لتوليد الطاقة الكهربائية في مركز العدسية ولارواء الأراضي الأردنية وغيرها من المشروعات الأردنية كما يحق له أن يستعمل للغايات نفسها ضمن الأراضي الأردنية التي تفيض عن الحاجات السورية .

(ج) توزع الطاقة الكهربائية التي يمكن توليدها في مركز المقارن بين سورية والأردن بنسبة ٧٥٪ لسورية و ٢٥٪ للأردن على ألا تقل حصة سورية من هذه الطاقة عن ثلاثة آلاف كيلووات خلال المدة التي ما بين منتصف ابريل ومنتصف نوفمبر من كل سنة وإذا نقصت حصة سورية التي تنالها بموجب هذه الفقرة عن خمسة آلاف كيلووات وكانت في حاجة لقوة إضافية لمشروعاتها فيحق أن تأخذ - بموجب أسعار الكلفة من مركز توليد العدسية أو المقارن على حسب حاجاتها - الطاقة الإضافية اللازمة لبلوغ الطاقة التي تنالها حتى خمسة آلاف كيلووات .

وجاء في المادة (٩) ما يلي :

(أ) نفقات الدراسة : يقدم الاردن الاموال اللازمة للقيام بالابحاث والدراسات التمهيديّة والنهائيّة اللازمة لمنشآت المقارن .

(ب) نفقات الانشاء : تشترك سورية والاردن في نفقات منشآت المقارن وتوزيع هذه النفقات بينهما بنسبة ٩٥ ٪ للاردن و ٥ ٪ لسورية .

(ج) تشترك سورية والاردن في نفقات ادارة وصيانة منشآت المقارن وجاء أخيراً في المادة (١٠) ما يلي :

تشكل لجنة سورية اردنية من رعايا الدولتين لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وتنظيم الحقوق والالتزامات التي اكتسبتها وقبلتها الحكومتان وممارسة هذه الحقوق والالتزامات والنظر في جميع القضايا التي تنشأ عن تطبيقها ، واعلنت وكالة اغاثة وتشفييل اللاجئين الفلسطينيين انها خصصت للمشروع مبلغ ٤٠ مليون دولار ، وقررت منظمة الامم المتحدة تخصيصها لتحسين احوال اللاجئين الفلسطينيين .

كذلك كلفت الحكومة الاردنية شركتين أمريكيتين هما ا بيكر وهرزا Herza engineering company michel baker inc وضع تصميم المشروع ودراسته دراسة تفصيلية وقدرت المدة اللازمة لاتمام الدراسات بسنة واحدة . وكان المعتقد أن المشروع سيوضع موضع التنفيذ متى فرغ اعداد تصميمه .

غير انه يوضع هذا المشروع موضع التنفيذ بسبب تدخل الصهيونية اذ بعد عام من تقديمه نشر مشروع جونستون وحدثت الاحداث والتطورات التي مر ذكرها .

٢ - مشروع بيكر وهرزا :

اعدت هذا المشروع الشركتان الأمريكيتان (مايكل بيكر) و (وهرزا) الهندسيتان بطلب من الحكومة الاردنية وبرنامج النقطة الرابعة الامريكية وقدم التقرير الى الحكومة الاردنية في ١٥ من يولية سنة ١٩٥٥ وفيه تصميمات مفصلة لاستثمار مياه اليرموك والاردن لرى القسم الاردنى من وادى الاردن ، ويقترح المشروع تصميمات لرى (٥٠٤ر٠٠٠) دونم من الأرض في الاردن وتوليد ١١٦ر٨٧٤ر٠٠٠ كيلووات ساعة من الكهرباء وتبلغ تكاليف المشروع كله ١٩٦ر٦٩٣ر٠٠٠ دولار منها ١١٦ر٨٧٤ر٠٠٠ للرى و ٥٣ر١٩٩ر٠٠٠ للكهرباء ويحتاج بناء الاجهزة والمنشآت الى ١٢ سنة .

ويقترح المشروع تخزين القسم الأوفى من مياه اليرموك في المقارن ، وذلك ببناء سد ارتفاعه التمهيدى ٦٨ مترا عن سطح الارض (٩١ مترا عن سطح البحر) بحيث يستوعب بعد اتمامه ٤٦٠ مليون متر مكعب والسد المرتفع على هذا الشكل ضرورى لتوليد الكهرباء الى اقصى حد ممكن (ان المشروع الموحد ذكر خطأ مقصودا ان سدا ارتفاعه ٩٥ مترا يشكل اقصى توليد للكهرباء واقتراح الا يتجاوز الارتفاع بالمرحلة الاولى ٥٨) مترا .

وبهذه النقطة اتفق المشروع مع مشروع بنجر والمشروع العربى ، غير انه لما كان موقع المقارن لا يؤمن تخزين مياه النهر كلها فقد اقترح المشروع تخزين الفائض في بحيرة طبرية بدلا من تخزينه في خزان ثان (في وادى خالد) كما في المشروع العربى المعدل .

اما المياه التى يخصصها المشروع للاردن فهى ٧٦٠ مليون م^٣ من مياه الاردن منها ٦٠٥ ملايين تؤخذ من اليرموك والوديان والباقي ومقداره ١٥٥ مليون متر مكعب يؤخذ من المياه المخزونة في بحيرة طبرية .

ولا تختلف مظاهر الرى الاخرى عن مشروع (بنجر) سوى تحويل الفائض من مياه النهر الى بحيرة طبرية لتخزينه فيها . ولكنه يختلف عن مشروعى (بنجر) والمشروع الموحد بأن اقترح انشاء ست محطات لتوليد الكهرباء بدلا من اثنتين مجموع انتاجهما (٦٧) مليون كيلووات ساعة . وصمم المشروع بحيث يمكن تنفيذ نواحي الرى فيه دون نواحي الكهرباء .

وقدر ان المشروع يكفى استيعاب وعول ١٦٠٠٠٠ نسمة بشكل رئيسى في المزارع بما في ذلك الميكانيكيين فاذا افترضنا ان نسبة الاعمال الرئيسية الى الفرعية ٢٥ : ١ فان ٦٤٠٠٠ شخص آخرين يمكن استيعابهم في الاعمال الفرعية .

وهكذا فالمشروع كله يستوعب (٢٢٤٠٠٠ شخص) في وادى الاردن بزيادة ١٤٣٠٠٠ شخص عن الذين كانوا ايضا يرتزقون من الزراعة بوادى الاردن سنة ١٩٥٣ ويقدر المشروع ان قسما وافرا من الزيادة سينجم عن زيادة انتاج وحدة الارض بنسبة تتردد بين ١٤٠٪ و ٣٠٠٪ تقريبا .

٣ - مشروع قناة الغور الشرقية :

ان التكاليف التي يتطلبها انجاز مشروع (بيكر وهرزا) كبيرة الى درجة ان الاردن والدول العربية تعجز عن الاضطلاع بها وحدها بدون عون اقتصادي ولهذا اتجه تفكير المسؤولين الاردنيين الى مشروع بسيط قليل التكاليف تستطيع تنفيذه وهو شق قناة الغور الشرقية وتحويل مجرى اليرموك اليها بحيث لا يبقى اليرموك محاذيا لاسرائيل في اية نقطة ويفاد من المجرى الطبيعي لمياهه دون تخزين في وادي الاردن .

وقدر مجلس الاعمار الاردني ان مجموع تكاليف بناء هذه القناة التي يبلغ طولها ٦٧ كم بحوالي ٥٧٠.٠٠٠ دينار اردني غير انه سينشأ عن هذه القناة ما طوله ٢٢ كم خلال العامين الاولين من مجموع السنوات الخمس التي يحتاج اليها المشروع لاتمامه .

وقد أعلنت الحكومة الاردنية ان تكاليف المائة الاولى من المشروع ستبلغ ٤٠٠.٠٠٠ دينار اردني وستؤخذ من المساعدات الامريكية الى الاردن كما ستبلغ نفقات المشروع في سنته الثانية ٧٩٥.٠٠٠ دينار اردني .

وستبدأ القناة المشار اليها من مصرف جزئي على نهر اليرموك شمالي العدسية وستصل القناة في مرحلة بنائها الاولى المقرر لها مدة سنتين الى مسافة ٢٢ كم حتى وادي زقلاب .

واما المرحلة الثانية من المشروع فانها ستوصل القناة لمسافة ٣٨ كم أخرى حتى وادي الزرقاء وسيستغرق العمل في بنائها مدة عامين آخرين بتكاليف تبلغ (٢٥٩٦.٠٠٠) دينار اردني .

اما المرحلة الثالثة وهي السنة الاخيرة من مشروع السنوات الخمس فانها ستوصل حتى بقعة بالقرب من نهر الاردن .

وتبلغ نفقات هذه المرحلة الأخيرة من المشروع (٦٨٠.٠٠٠ دينار اردني) وستندفع المياه في هذه القناة بفعل قوة الاندفاع لنهر اليرموك بمعدل ١٥٥ مليون متر مكعب في السنة بحيث تنتهي الى قنوات ري فرعية . ولقد أعلن مجلس الاعمار الاردني أن استعمال هذه الكمية من مياه اليرموك لن يتأثر منها أحد كما أنها لا تغبن حقوق الآخرين في استعمال مياه اليرموك .

وستجري قنوات الري الجانبية المتفرعة من القناة الرئيسية غربا

تجاه نهر الاردن، كذلك ستستخدم في هذا المشروع بعض الروافد المتولدة من الوديان المجاورة ، وذلك في البقعة التي تتخذ القناة الرئيسية في طريقها الى الجنوب على محاذاة نهر الاردن . واما معظم الاراضي التي ستروىها مياه المشروع فهي تابعة للملكيات خاصة ، كما أنه سيشجع أصحاب هذه الملكيات لتنمية وتطوير تلك الاراضي الخصبه بغية زيادة انتاج الاردن .

وتضطلع وزارة الاشغال العامة بوصفها الوكالة العاملة لمجلس الاعمار الاردني بمهمة وضع مواصفات هذا المشروع وتفاصيل بنائه وانشائه . وتقوم شركة (بيكر وهرزا) وهي مؤسسة هندسية استشارية أمريكية بمهمة الاشراف الفنى على هذا المشروع وتقديم المشورة الفنية الى مجلس الاعمار الاردني وذلك بموجب الاتفاقية التي عقدت بين مجلس الاعمار والشركة المذكورة في شهر نوفمبر سنة ١٩٥٧ . هذا وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية في ابريل سنة ١٩٥٨ ان الولايات المتحدة قررت تقديم مبلغ ٢٨ من مليون الدولار كمساعدة لتنفيذ المشروع الاردني .

ومما يجدر الاشارة اليه أن مشروع السنوات الخمس هذا جزء من مشروع عام شامل يتناول وادي الاردن بأسره وهو المشروع الذي بوشر باعداد تصاميمه سنة ١٩٣٨ .

ولقد جرت محاولات عدة منذ ذلك الحين لوضع مسودة الاتفاقيات المتعلقة باستعمال مياه حوض نهر الاردن بأسره بيد أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح .

ولذلك فقد عمد الاردن الى وضع تصميم لمشروع أصغر من المشروع الأصلي بحيث يكفل رى أكثر من (١٢٠٠٠٠٠) دونم من الاراضي في الوقت الذي لا يؤثر على امكانيات الرى والطاقة المحتملة لنهر اليرموك .

مشاريع

المياه في اسرائيل

.....

خريطة رقم (٩)

ألقى هارون وينر مدير مشروعات المياه في إسرائيل كلمة عن «موارد المياه في إسرائيل وتوزيعها» وذلك في مؤتمر تطبيق العلوم والفنون لترقية المناطق المتخلفة التابع للأمم المتحدة والذي انعقد في جنيف في الفترة ما بين ١٩٦٣/٢/٤ الى ١٩٦٣/٢/٢٠ وحضره مندوبو ١٠٣ دول قال فيها :

« لما كانت أرض إسرائيل عبارة عن شريط من الأرض يقع بين البحر والصحراء فجوها ليس على نسق واحد ، وينزل المطر في فصل الشتاء فقط (بين نوفمبر ومارس) ثم ان محاصيل الاراضي التي لا تروى بانتظام محدودة . وبسبب برودة الجو في فصل الامطار كانت النتيجة ان معظم المناطق قامت فيها الزراعات الجافة (دون الارواء) فتأتي بمحاصيل الحبوب من الدرجة الواطية . وزيادة على ذلك فان اختلاف كمية المطر من عام الى عام ينتج عنها عدم الثبات على كمية واحدة من المحصول وبخاصة في الحبوب حيث تفشل الزراعة بأكملها في كثير من الاحيان .

أما بالرى فالمحصول طيب جدا ، وتنتج مجموعة متنوعة عظيمة من الزراعات (وبخاصة الموالح) فهي تنمو اذا توافرت موارد المياه ، ومن هنا كانت الحاجة شديدة الى المياه ، التي وصلت في عام ١٩٦١ الى ٨٧٠ مليون متر مكعب .

كذلك النمو الاقتصادي السريع كان سببا في الحاجة المتزايدة الى المياه وفي سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ مدت المصانع والمناطق الحضرية (المدن) بكمية تقرب من ١٦٠ مليون متر مكعب وفي ١٩٦١ بلغت هذه الكمية أكثر من ٢٧٥ مليون م^٣ وأغلب هذه الكمية كان بسبب زيادة تصنيع البلاد . وفي العشر سنوات التالية سيزداد التصنيع بمقدار ١٠ في المائة كما هو المنتظر وعلى ذلك ستزداد حاجة المصانع في الثمانى سنوات التالية الى زيادة مقدارها من ٨٠ الى ١٠٠ م^٣ م^٣ م^٣ م^٣ .

وقد وصلت اسرائيل اليوم الى مرحلة اشدت فيها حاجة زراعتها وصناعتها الى المياه ولذلك فخطه الثماني سنوات الآتية لتطوير موارد المياه في اسرائيل من عام ١٩٧٠/٦٢ ستكون في حل هذه المشكلة باستخدام الوسائل العصرية برفع موارد المياه الجوفية ثم توزيع المياه على الوجوه المختلفة .

موارد المياه الموجودة :

ولسوء الحظ هناك مسافات بعيدة جدا بين إمكانية موارد المياه وبين المناطق التي هي في أشد الحاجة الى هذه المياه - وكذلك بين المناطق الشاسعة الأطراف من الاراضي المروية وبين المناطق الصناعية الاساسية . وتقع ثلثا الاراضي الصالحة للزراعة في اسرائيل جنوب تل أبيب التي تقع تقريبا في منتصف طول اسرائيل (البالغ ٤٠٠ كم من الحدود الى الحدود) وفي هذه المنطقة الجنوبية لا نجد الا ١٥ في المائة فقط من المياه الجوفية في حين نجد أن المياه تزيد عن الحاجة في القطاع الشمالي فهي شحيحة في القطاع الجنوبي حيث معظم الاراضي الزراعية التي لم تتطور بعد وكذلك المناطق الصناعية التي تعتمد عليها البلاد . ومع ذلك فقد أمكن التغلب على هذه الصعوبة بنقل المياه الى مسافات طويلة جدا كذلك موارد المياه غير المتطورة فهي أيضا يجب أن تنقل بوسائل مماثلة وكان أكبر المشروعات هو مشروع الاردن باستخدام الانابيب قطر ١٠٨ بوصة عبر الصحراء .

وكذلك الحالة الطبوغرافية للبلاد غير ملائمة فأكثر من ٧٠ في المائة من موارد مياه الدولة توجد في منسوب أعلى من سطح البحر بقليل بل وهناك أماكن منخفضة وبمستوى ٢٠٠ متر تحت سطح البحر في حين ان مستوى الاراضي الزراعية يختلف بين ٧٠ و ٢٠٠ متر فوق سطح البحر فمماثلتغلب على هذا الموقف الطبوغرافي التعس لا بد من رفع المياه بالطمبات باستهلاك نحو ٨٠٠ واط / ساعة لكل متر مكعب من المياه .

وتبلغ الكمية في العام ١٥٠٠ م م م من المياه العذبة في عام ١٩٧٠ ، وهذا الرقم يسمح بالتجاوز على اعتبار أن الموارد في ذلك العام من المياه العذبة ستبقى هكذا باستمرار .

ويتحصل عليه بالنسب التالية (تقريبية) .

الانهار ٣٣٪

مياه جوفية ٥٤٪

المجارى ٨ ٪

من حجز مياه الامطار ٥ ٪

- وهذه النسب أجريت بمقتضى وسائل منقذمة جدا ومع ذلك فقد يكون هناك انحراف عن الدقة المتناهية .

وسائل التقدير :

بما أن اسرائيل هى دائما عديمة الاكتفاء من ناحية المياه فهى لاتألو جهدا فى تكليف فنييها لاكتشاف موارد المياه التى لم تستخدم من قبل واستصلاح الأخرى التى فى حاجة الى تحسين والطريقة الحديثة فى تقدير قوة هذه الموارد تتطلب أولا ضرورة اصلاحها اصلاحا كاملا حتى يصبح التقدير صحيحا .

كان أولا تقدير مياه النهر يجرى بالطرق العتيقة ، وبما أن الانهار قليلة العدد وصغيرة فى كمية مياهها فالطرق العتيقة اذن تطورت حتى يمكن قياس كثافتها بدقة .

وهناك مسألة أخرى أصعب وأهم وهى تقدير كميات المياه الجوفية وهى ليست فقط أهم موارد المياه فى اسرائيل ولكنها أيضا أعقد مشاكلها .

تقدير موارد المياه الجوفية :

توجد المياه الجوفية فى اسرائيل أصلا فى هينتين :

- المنخفضات الرملية والأحجار الرملية الواقعة على طول شاطئ البحر الأبيض مباشرة والناشئة فيه التى تتجمع فيها المياه .

- ثم الأحجار الجيرية العميقة التى تتجمع فيها المياه النازحة عن سطح الأرض فى جبال الجليل والكرمل وتلال يهودا .

والأخيرة تمتد على الأقل ثلاثة من الأنهار الجارية طول العام والتي
تصب في البحر الأبيض المتوسط .

الينابيع الضحلة :

الينابيع الساحلية الضحلة ، انتفع بها اليوم كلها تقريبا بحمر عدد
كبير من الحفر الا أن التغالى في أخذ المياه من هذه الحفر قد يكون من نتيجة
اختلاط مياه البحر بها وفي هذا خطر عليها وتتم الدراسة الهيدروولوجية
لهذه الحفر الساحلية - على أساس وجود شبكة من الآبار وهذه الشبكة
تؤخذ في مساحة ٢ كم في ٢ كم وتتضمن نحو ٢٠٠ أو أكثر من آبار
الضبط وتعمل الى مستوى كامل من مستوى سطح المياه الجوفية وقد
زودت ٤٠ - ٥٠ بئرا منها بأجهزة آلية لمعرفة سطح المياه ، ثم هناك
٤٠ أخرى من الحفر العميقة تخترق طبقات الارض المنخفضة التي لا تنطرق
اليها المياه ، وأنشئت هذه المجموعة الأخيرة لمعرفة نوع الطبقات الواطية
وهي تمكن من عمل ضبط دقيق لحركة المياه المختلطة (المالحة والعذبة)
كذلك تقوم الشبكة بأغراض أخرى هي :

- (أ) تسجيل مستويات المياه الجوفية ودراسة تقلباتها .
- (ب) الحصول على معلومات جيولوجية وبصفة خاصة عن طبقات
الارض العميقة .
- (ج) الحصول على معلومات مفصلة عن مياه مناطق تجمع المياه .
وقدرتها على تجميع وتخزين المياه وذلك في كل منطقة على حدة .
- (د) امكن دراسة المياه الجوفية (من حيث الاضرباغ فيها
واشعاعها الخ) وأخذ عينات منها .
- (هـ) تعيين محل اختلاط المياه الحلوة بالمالحة على طول الساحل
ومعرفة مقدار انتشارها في منطقة التوزيع .
- (وا) ايضاح السطح الجيولوجي لمحل تجمع المياه والزقاق
الموجودة بين الطبقات المختلفة .
- (ز) تقدير كمية المياه الموجودة في هذه الينابيع بأكملها .

وهذه الشبكة لآبار الضبط قد قدمت كميات كبيرة من المعلومات
الجيولوجية والهيدروولوجية وقد وضعت خريطة جيولوجية - هيدروولوجية
للمنطقة الساحلية وكذلك معدلات المياه في كل منطقة صغيرة على حدة .

ووضعت تعديلات عن معدل المياه في كل منطقة صغيرة على أساس المعلومات التي حصل عليها .

وقد حصلت على تفصيلات أكثر عن هذه المستويات بعد عمل اختبارات بالطلّيمات هذه الاختبارات بطرق تقليدية ومع ذلك فبالنسبة لكثرة آبار الطلّيمات بين هذه المناطق الساحلية ، كان اختبار البئر بالطلّمية وهو بين هذه الآبار الكثيرة غير دقيق وعلى ذلك كانت نتائج هذه الاختبارات محدودة الفائدة .

وكل هذه الوسائل ينم بعصها البعض وتأتي بنتيجة مفصلة عن هذه الينابيع الجوفية . درست بعد ذلك جميع هذه الأساليب بالطرق الحسابية ثم عملت معادلات لإخراج معدل ثابت لكل منطقة لما يمكن الانتفاع به من المياه فيها .

وهذه الحطة (معدل الانتفاع بالمياه في المنطقة) تعمل مع اعتبار لوقف اختلاط المياه المالحة بالعذبة وللمحافظة على المركز المعين لاختلاط المياه العذبة بالمالحة تجنب المحافظة على طاقة المياه الجوفية عند كل مسافة معينة من الشاطئ في مستوى معين لا تتعداه .

وحتى يتم الوصول إلى مستويات المياه الجوفية بصفة نهائية ما يمكن زيادة سحب المياه منها والاستفادة بما يسمى (احتياطا لوقت الكامل) وهذا الاحتياط يتكون من :

(أ) كمية المياه الموجودة في هذا التشكيل (المنطقة) بين الرقمين الأول والنهائي في جدول المياه .

(ب) المياه العذبة المزاحة بالعملية الداخلية لمنع اختلاط المياه العذبة مع المالحة .

والعملية الأساسية واضحة فقبل مغادرة المنطقة أفرغت هذه المياه المالحة في البحر الأبيض وبعد نزح المياه بالطلّمية وصلنا إلى حالة متوسطة حتى أمكن أن يصل سطح المياه الجوفية إلى حالة فيضها في البحر ونقص فيض مياه البحر في العين وفي المرحلة الأخيرة (الحالة الثانية) لا تزداد قوة النزح بالطلّمية حتى لا تتعدى الحد المعين وبذلك تبقى المياه العذبة هي التي تصب في البحر وبذلك تبقى مياه البحر بعيدة .

والمدى المسموح به لمياه البحر في الدخول في الشاطئ معناه نقص المياه العذبة المزاحة إلى البحر والتي لا يمكن تعاشيها وكلما ازدادت هذه

الحركة قلت هذه الكمية وكلما قلت اقترب الخطر ، ولتحاشي هذا الخطر لابد من الاحتفاظ بأدق تفصيلات عن جيولوجية وهيدرولوجية المياه الجوفية الساحلية .

الينابيع العميقة :

وهي المورد الثاني الأساسي للمياه الجوفية الأخرى في كثير من المناطق في هيئة ينابيع في المناطق الجبلية وهي من أعقد الأمور .

ومياه هذه الينابيع من أجود نوع ولو أنها أحيانا تنقلب دفعة واحدة الى مياه ملحة كما يحدث في نهر تانينيم بالقرب من قيصرية أو نهر نعام بالقرب من حيفا .

ومع ذلك فالمياه العذبة في اسرائيل وهي دولة شبه مجدبة ، ليست معمة تجسد عليها وتبلغ المياه في الينابيع منهاها في فصل الشتاء عندما تبلغ حاجتنا اليها شديدة وتخزن المياه اصطناعيا في خزانات ويتكلف ذلك كثيرا كما أنها تفقد الكثير من المياه بسبب التبخر فمن الأصلح اذن حفر كمية نزع العيون بالطرق الصناعية والحفر حتى يمكن توفير المياه اللازمة في فصل الصيف .

واضطر الأمر عمل دراسات وافية لوضع تخطيطات للتحكم في صرف مياه العيون وتحويلها بوساطة استخدام الطلمبات واستخدمت في هذه الخطط وسائل التحليل والتكهن بما ستكون حالتها في كل عام ويعمل بذلك رسم (هيدروجرافي) أي رسم يبين وصف المياه السطحية وحالات انخفاض المياه في العيون (أي انخفاض الرسم الهيدروجيني في أثناء فصل الجفاف) يبين هندسيا حالة تعبئة المياه الأرضية والتخزين فيها ومستوى ارتفاع المياه فيها وهذا المستوى هو المقياس المتغير تبعاً للحالة ، ثم ان تحليل مياه العين يمكن من حساب (حالة الامتلاء) في هذا التخزين بالنسبة الى حصيلة الينبوع والعين الحالية ومن هنا اذا كانت خطة التخزين الاصطناعي قد عملت بدقة لأمكن في المستقبل عمل هذا النظام بالتكهن الى معرفته لأول وهلة دون اجهاد .

ويعطينا نهر ناجتيم مثلاً قاطعاً لما نقول . فهو غزير المياه - نسبياً - في دولة شبه مجدية كاسرائيل - ثم ان موقعه الجغرافي العظيم مع دقة نظامه في فيضانه جعل منه موردا هاما للمياه ولو أن مياهه تشوبها الملوحة . وقد عملت دراسات للروافد التي تصب في هذا النهر لمعرفة أسباب هذه الملوحة الزائدة ولعمل ترتيب منع اختلاط مياه العيون به

قبل أن تصيبه الملوحة ، وكانت النتيجة أن عملت خطة لمنع بعض هذه العيون التي كانت تسبب ملوحتها .

أما في حالة نهر نعامين فقد أمكن تحويل أغلب المياه الأرضية التي كانت تصب فيه مياه مالحة إلى حفر خاصة ، وتتدفق المياه السطحية المكشوفة (الأنهار والقنوات) والعيون الراكدة بنظام طبقا لنظريات معلومة . وقد وجد أن بإمكاننا مراقبة معدل النقص في تدفق هذه العيون في أثناء الفصول المختلفة .

تخطيط أصح للانتفاع بالينابيع :

إن من الحسارة الكبرى أن نفشل في معرفة النتائج التي تنسب عن عدم تطوير موارد المياه الأرضية .

وبما أن إسرائيل قد بلغت اليوم النهايات التي تسمح لها بالاستغلال أصبح من الضروري إذن إيجاد الأدوات للحصول على تقديرات وسيطبق أدق من الحالة الراهنة حيث أن النظريات وفنون القياسات لمعرفة معدلات حركات المياه قد وجدت في الزمن الماضي لمعرفة بعض الحالات المحدودة وبصفة عامة . ومن النتائج التي انتهت إليها الجهود للحصول على الدرجة القصوى من الانتاج بموارد المياه الموجودة أن حصلت إسرائيل على تطويرين اثنين حديثين ، أحدهما عن تخزين المياه السطحية في باطن الأرض والثاني عن تجميع المياه الأرضية الساحلية .

تخزين المياه السطحية في باطن الأرض :

عملت أبحاث جيولوجية وهيدرولوجية لمعرفة إمكان إعادة فيض صناعي للمياه السطحية وتخزينها مؤقتا للانتفاع بها وقت الحاجة . كما عملت دراسة خاصة لعمليات هذا الفيض الصناعي على المياه الأرضية وخاصة إذا ثبت أن التكوين الكيميائي (المحتويات المعدنية) لهذه المياه يختلف عن المياه الموجودة أصلا من قبل . والتجربة التي تمت لتخزين مياه بها نسبة أكبر من الأملاح المعدنية في مناطق بها مياه عذبة (نسبيا) حدثت بصب مياه من بحيرة طبرية في المناطق الساحلية ومنطقة كريناكوس ، فستخزن كميات كبيرة من مياه البحيرة فيهما في أشهر قليلة من السنة ثم تسحب منها وذلك لتنفيذ مشروع الانتفاع بمياه الأرض موسميا وطول السنة .

تجميع المياه الارضية - الساحلية :

الفكرة الاساسية للينبوع الساحلى وجعله متعادلا مع شاطئ البحر الابيض هى لتقليل نزع المياه الجوفية الى البحر الى اقل حد وذلك لحماية هذا النبع لذلك أنشئت عدة مناطق للارشاد مختلفة الاشكال (آبار ضخلة ومصارف) لتغير من مدى تخفيض مقادير تسيل المياه الارضية فى اتجاه البحر الى ما هو ضرورى فقط - وذلك تحت الظروف الجيولوجية المختلفة .

وقد أثبتت الاختبارات فى العمل وبالحسابات امكان منع كميات كبيرة من هذه المياه المزاحة دون حدوث أى ضرر للينبوع ووجد أن المياه التى يمنع تسربها بهذه الكيفية ترفع أكبر نسبة من المياه المنتفع بها بنحو ٨٪ .

ضبط التبخر :

عملت خطة لتنظيم ضبط مستويات المياه السطحية فى المناطق التى قد يكون فيها سطح المياه كبيرا فيسمح بتسرب البخار فى تسربات دقيقة (صغيرة) وذلك لتوفير المياه للاستفادة منها . وقد حدث هذا فعلا بقياسات التبخر (من الهليوكوبتر) على بعض النباتات المختلفة لمعرفة امكان توفير استهلاك المياه بعد اختصاص كثافة هذا الغطاء (من هذه النباتات) المؤقتة فى جميع مجارى المياه ، ثم تنظيم مجارى المياه نفسها . وأخيرا بزراعة نباتات مختاره يمكنها التغلب على نمو هذه النباتات التى تستهلك المياه .

منع ضياع المياه :

وأخيرا وليس آخرا ، يمكن زيادة هذه الموارد بانقاص المياه الضائعة وقد عملت بحوث جبارة فى هذه الناحية مع تحسين الموارد الطبيعية الموجودة أصلا . واتخذت اجراءات لانقاص المياه الضائعة فى المناطق المزروعة وخاصة فى النواحي الآتية :

(١) الحد من هذه الخسارة فى أثناء التخزين والنقل بسبب التسرب والتبخر واستهلاكها بوساطة النباتات غير المفيدة . واستبدال نظام قنوات المياه المكشوفة المعقد الموجود فى منطقة الحولة الزراعية فى شمال اسرائيل ، بنظام أنابيب مغلقة (وأصبح اليوم أكثر من ٨٠٪ من مشروعات توزيع المياه فى اسرائيل بالانابيب المغلقة) .

(ب) توقيت دقيق للرى مع تطبيق الاحتياجات الفسيولوجية للمزروعات .

(ج) تطور حالات المزروعات بتحليل الاجواء والارض في كل منطقة تحليليا دقيقا .

(د) تحليل مقادير المحصولات تحت نظم صرف المياه المختلفة وخاصة بغرض تقليل كمية المياه التي تصرف في كل وحدة من كل منطقة بالذات ، وكذلك للحصول على أكبر ما يمكن من المحصول في كل من هذه الوحدات بالنسبة لكمية معينة من المياه .

ومع التطورات الأخرى وادخال نظام اصلاحات المجارى على مدى أوسع ، سوف تعلم هل حقا هذا القياس الدولى تحقق معنا أم لا . ونشيرنا الشكوك في هذه الناحية من ظهور النسبة العالية من المياه المستخدمة في المدن عندما تظهر لنا في المجارى حيث أن المياه المرتجعة في هذه المجارى عبارة عن ٨٧٪ فقط من المياه المستخدمة واما الـ ١٣٪ من هذه المياه التي أخذتها المدن فهي مستهلكة ولا يمكن توفير غير جزء بسيط من هذه النسبة بالتدابير التي تجريها .

ميزان توزيع موارد المياه على حسب الاستعمالات المختلفة :

إذا أعددنا النسبة الكبيرة للموارد الموجودة أصلا للاستخدامات المنتظمة كلها لتوقعنا أن هناك نسبة عالية جدا ستصيب الزراعة فقد ارتفعت كمية المياه المخصصة للزراعة من ٢٦٠ مليون متر مكعب (م م م) في ١٩٤٩ الى ٨٦٠ م م م في ١٩٦١ وازدادت المحصولات الزراعية في هذه المدة بما يقدر عنها في ١٩٤٩ .

ولن تكفى موارد المياه الحالية لى تروى جميع الاراضى غير المستصلحة بعد وقد عملت دراسات ضخمة لتقرير المياه الاحتياطية اللازمة في المناطق المختلفة والتي تنتج محاصيل مختلفة . وستقارن النتائج مع الاستخدامات المختلفة في الصناعة وسيكون ذلك دليلا لنا عند توزيع الموارد الاحتياطية القليلة الموجودة .

مشروعات الرى في اسرائيل :

يتوقف بقاء العدوان الصهيونى في المنطقة على الاستثمار الكامل للمصادر المائية المتوافرة في الجزء المحتل من فلسطين ، وأهم مصادر

المياه فيها هو نهر الاردن وروافده وينبع معظمها من الاراضي العربية المجاورة ومياه الامطار والسيول والمياه الجوفية .

وقد دلت البحوث والدراسات والكشوف الهيدرولوجية التي أجرتها السلطات الاسرائيلية مؤخرا على أن المصادر المائية الاجمالية في فلسطين المحتلة تزيد على الحاجة التي تتطلبها مشروعات التنمية بشرط أن تجمع هذه المياه وتخزن وتوزع بصورة دقيقة ، ولا يسمع بضياع أية كمية منها دون فائدة وهذا في الواقع هو الهدف الذي حددته السلطات الاسرائيلية لخطة الري الشاملة التي أعدها اليهود بالتعاون مع كبار المهندسين المختصين الامريكيين .

وقد قسم الجزء المحتل من فلسطين من ناحية المصادر المائية ثلاث مناطق طبيعية :

(أ) المنطقة الشمالية :

وهي التي تحوى فائضا من الماء عن احتياجاتها الحالية .

(ب) المنطقة المتوسطة :

وتتساوى فيها المصادر المائية مع الحاجة .

(ج) المنطقة الجنوبية : (صحراء النقب) .

وهي تعاني نقصا شديدا في الماء والمهمة الاساسية التي تعنى بها الخطة الشاملة للري هي استخدام فائض مياه المنطقة (أ) لارواء المنطقة الجنوبية (ج) أى نقل مياه الانهر والينابيع والفيضانات من الشمال الى اراضي الجنوب الصحراوية .

وطبقا لهذه الخطة بدأت اسرائيل منذ السنوات الاولى لقيامها في تنفيذ عدد كبير من المشروعات الثانوية التي يعتبر كل جزء منها من المشروع الاقليمي الشامل للري وقد انجزت فعلا بعض المشروعات الحسرى لاستغلال موارد المياه الجوفية والينابيع والامطار والسيول .

وأهم مشروعات الري هي :

١ - مشروع الاردن - النقب (المشروع المركزي) :

يهدف هذا المشروع الى جمع مياه نهر الاردن وتحويلها الى الجنوب لجعل منطقة النقب منطقة زراعية مروية تستطيع استيعاب عدد كبير من المهاجرين اليهود الذين سيفقدون الى اسرائيل . وسنقدم دراسة وافية عن هذا المشروع الرئيسي .

٢ - مشروع اليركون - النقب :

ينقسم هذا المشروع قسمين : الممر الشرقي أو (المشروع الاول) والممر الغربي أو (المشروع الثاني) .

(أ) الممر الشرقي أو (المشروع الاول) :

بعد أن ظهر عجز الآبار عن تأمين احتياجات الري في مستعمرات النقب الموزعة هنا وهناك تقرر نقل مياه اليركون الى النقب الشمالى وفي عام ١٩٥٤ بدأ العمل في هذا المشروع الذى صنعت أنابيبه من المسح فطرها (٦٦) بوصة - (١٦٥) سم وطولها ١٠٦ كم وينقل هذا الخط (١٠٠) مليون متر مكعب من الماء سنويا .

وقد احتفل بافتتاح هذا القسم من المشروع في ٢٠/٧/١٩٥٥ وبدأ سكان شمالى النقب بأخذ المياه من أنابيب اليركون ، وقد أعلن حينئذ أن خط الانابيب هذا سيساعد على إنشاء ٨٠٠٠ وحدة زراعية جديدة تدريجيا واسكان ٣٣ ألف شخص على الاقل .

ومصدر المياه الاساسى بالقرب من (روشى هانيا) حيث كانت المياه تصب في البحر قبل الافادة منها وان المشروع الاول سيحول نصف هذه الكمية الى النقب .

ولما كان ارتفاع (روشى هانيا) ١٦ م عن سطح البحر وكانت اراضي النقب على ارتفاع ١٠٠ - ١٥٠ م وجب ايجاد مضخات لضخ المياه على طول الطريق وقد أنشئت المضخات تحت الارض لهذه الغاية ، وكذلك السدود والخزانات على طول المجرى الجديد ، كما أنشئت اول محطة للضخ في (روشى هانيا) توصل المياه الى خزان (كولا) الذى يتسع ل ٧٠ ألف متر مكعب ويرتفع الخزان ٦٥ م عن مستوى منابع روشى هانيا .

ولهذا يسيل الماء حتى محطة الضخ الثانية بالقرب من اللد (راس

العين) وعلى ارتفاع ٦٠ م فوق سطح البحر ، فهي لذلك اخفض من خزان كولا ب ٢٥ مترا وتدفع مضخات المحطة الثانية المياه الى مسافة ١٠٥ كم والى ارتفاع ١١٥ مترا والى خزان (بيديا) قرب الرملة ، ثم تسيل المياه من هناك الى محطة الضخ في (هوج) بالقرب من (دوروت) حيث تضخ المياه الى خزان تكوما وهو أوسع الخزانات . ويتسع لـ ٢٠٠ ألف متر مكعب ، ومن تكوما تجرى المياه الى منطقة (ماجين) حيث كان من المقرر أن ينشأ خزان جديد لاتمام الخط .

وتجدر الإشارة الى أن تكاليف هذا المشروع بلغت ٤٥ مليون ليرة اسرائيلية وقد زادت الاراضى المروية بعد اتمامه (٢٠٠) ألف دونم وستفيد منه ١٠٠ مستعمرة في النقب ، وسيؤدي الى انتاج محصولات قيمتها ١٥ - ٢٠ مليون ليرة اسرائيلية سنويا .

(ب) الممر القري (المشروع الثانى) :

سيسير هذا الخط على سفوح جبال يهودا لينتهى الى النقب الشرقى وسيروى اراضى أكثر ارتفاعا من اراضى المشروع الاول لذلك لابد من وجود محطات عدة للضخ لا يصل المياه الى الحقول وسيؤدي هذا الخط الجديد الى مضاعفة الاراضى الزراعية .

ويبلغ قطر أنابيب هذا الخط ٧١ بوصة (١٧٨) سم وطولها حوالى ١٣٠ كم وسينقل هذا الخط مياه المجارى المكورة من تل أبيب كما سيضاف اليه كميات كبيرة من المياه التى ستستخرج من الآبار الكثيرة التى كان من المقرر أن تحفر على طول الساحل من ريشون ليزيون حتى عسقلان

وعلى هذا يمكن القول بأن مجموع مياه البركون ستحول بصورة مباشرة او غير مباشرة الى النقب ، وأما القسم الآخر الذى سيخصص لرى تل أبيب فسيحول بعد تكريره الى النقب ايضا ، وتبلغ تكاليف المشروع بقسميه ٨٠ مليون ليرة اسرائيلية .

أما بصدد تزويد تل أبيب ورامات جان بمياه البركون فيتم ذلك على مرحلتين : الاولى بتجفيف النهر للتخلص من الحشرات والبعوض والاخرى باسالة جزء من المياه لارواء المدينة المتضاعفة السكان . ويقال : ان المشروع يتكلف حوالى ٣٠٠٠٠ الفليرة وسيزود هذا المشروع تل أبيب بأكثر من ٢٥ ألف متر مكعب من الماء يوميا والسبب في اقامة هذا المشروع

هو تضوب ينابيع تل أبيب التدريجي من جهة وزيادة ملوحتها من جهة أخرى .

وقد قررت منطقة (دان) - بسبب نقص المياه الذي تعانيه - إنشاء خط مياه خاص من اليركون لارواء المستعمرات على غرار مشروع اليركون - النقب .

٣ - مشروع الجليل الغربي - مرج ابن عامر (أو مشروع كيشون):

يهدف هذا المشروع الى نقل مياه نهر وفائض المياه في منطقة الجليل الغربي لاستغلالها في رى اراضي مرج ابن عامر ، وستمثد أنابيب هذا المشروع التي يبلغ قطرها ١٢٤ سم من جبال الجليل مارة بكفر حسيديم الى خزان كفار باروخ حاملة معها مياه المصارف المصفاة من حيفا بالاضافة الى مياه الينابيع والسيول والمياه المتجمعة بطريقة الضخ ، وتستطيع هذه الانابيب نقل ١٨٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا وسوف تروى جميع منطقة الجليل الغربي ووادي زبولون ومرج ابن عامر (بزرعيل) كما تمتد حيفا وعكا بالماء ، وتبلغ تكاليف هذا المشروع ٣٥ مليون ليرة اسرائيلية .

٤ - مشروع بحيرة طبرية - بيسان :

يهدف هذا المشروع الى مد وادي الاردن (القسم الذي في الاراضي المحتلة) ب ٧٤ مليون متر مكعب من الماء سنويا بأنبوبة قطرها ٧١ بوصة (١٧٨) سم وأنبوبة اصغر قطرها (٤٨) بوصة (١٢٠) سم .

وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية ان شركة مكوروت بدأت بالاعمال اللازمة للمرحلة الاولى من المشروع بعد ان شرع الاردنيون في تحويل مجرى نهر اليرموك وستمد في هذه المرحلة انبوبة بقطر ٤٨ بوصة (١٢٠) سم على طول خمسة كيلومترات لارواء اراضي جوربيسان ، كما سيبنى حوض لتخزين المياه : وقد قدرت حاجة قرى جوربيسان ب ٢٢ مليون متر مكعب من الماء سنويا تأخذها من اليرموك ومتى انجز هذا المشروع فسيكون بالمستطاع تزويد هذه القرى ب ٤٥ مليون متر مكعب سنويا .

وقد تم انجاز مد أنابيب الخط في نهاية صيف سنة ١٩٦٠ وذلك لتسهيل وصول المياه الى مستعمرات وادي الاردن التي اراضيها شرق طريق جسر (سمخ) وكانت هذه المستعمرات تحصل على مياهها من نهر اليرموك .

٥ - مشروع الجليل الاعلى :

ويقوم على رى المناطق الزراعية فى الشمال فى قنوات تتدفق منها المياه فى ينابيع روافد نهر الاردن فى الحولة ، وتمتد هذه القنوات فى مراحلها الاخيرة حتى تشمل المستعمرات الشمالية كلها ويزود مشروع الجليل تلك المناطق بـ ١٠٠ مليون متر مكعب فى السنة .

٦ - مشروع استغلال مياه السيول لتحسين الاراضى :

وقعت الحكومة الاسرائيلية اتفاقية مع صندوق المساعدات الخاصة للامم المتحدة فى يناير سنة ١٩٦٠ لتنفيذ مشروع استغلال مياه السيول والفيضانات فى وادى حاس ، وقد خصص صندوق المساعدات الدولى مبلغ ٣٢٠ الف دولار لهذه الغاية .

كما خصصت حكومة اسرائيل (٧٦٧) ألف ليرة اسرائيلية أيضا لتنفيذ المشروع خلال فترة تتردد بين ٣ و ٥ سنوات ، ويستقوم حكومة اسرائيل بالاشتراك مع منظمة التغذية الزراعية بتنفيذ المشروع المذكور .

ويعتبر هذا المشروع من اهم المشروعات التى أشرف عليها الخبير الهيدرولوجى الدولى المعروف (د. كريمجولد) وهو يهدف الى دراسة الامكانيات الطبيعية والاقتصادية لحفظ استغلال مياه السيول والفيضانات التى تتجمع فى حوض (وادى حاس) المعروف بـ (ناحال شيكما) الذى يمتد على سطح نحو ٧٣.٠٠٠ دونم من الاراضى فى المنطقة التى بين (باد مردخاى) غربا حتى جبال الجليل شرقا .

وقد سبقت تخطيط هذا المشروع دراسات لميزان المياه فى ثلاثة أحواض تجريبية فى جبل الكرمل وجبال صفد وجبال القدس حيث ركبت أجهزة قياس خاصة يمكن بها قياس توزيع مياه الامطار ومعرفة مدى سرعة تدفقها ونسبة تفجرها وغير ذلك ، وهذه القياسات تساعد على تنظيم استغلال المياه وتعيين الاماكن التى يصلح انشاء الخزانات والسدود فيها .

وتجرى هذه الاعمال تحت اشراف لجنة فنية فرعية شكلت بناء على توصية الخبير الدولى المذكور برئاسة الخبير الاسرائيلى (دوژتن) نائب مدير دائرة الارصاد الجوية .

٧ - مشروع تحويل مياه البحر الميت الى مياه عذبة :

اكتشف المهندس (ا . زاركين) فى أواخر عام ١٩٥٩ طريقة لتكرير مياه البحر الميت . وصرح ناطق بلسان وزارة الانشاء والتعمير الاسرائيلية فى مارس سنة ١٩٦٠ انه تم استخدام اول جهاز كامل لتكرير مياه البحر على الطريقة التى اخترعها المهندس المذكور .

ويقدر انتاج الجهاز بنحو ١٠٠٠ متر مكعب من المياه المكررة العذبة يوميا .

نتائج السنوات العشر الاولى :

وكنتيجة للاعمال التى تمت خلال السنوات العشر الاولى لقيام الدولة الصهيونية يجب ان نشير هنا الى أن اراضى الرى فى اسرائيل تبلغ الآن نحو ١٠٠.٠٠٠ ر.١٠٠.٠٠٠ دونم كما ارتفعت كميات المياه المستعملة من ٣٥٠ مليون م^٣ الى ١٢٠٠ - ١٣٠٠ مليون م^٣ سنويا بالاضافة الى الاراضى التى جفت فى الحولة .

أما أبرز النتائج التى حققت فى خلال هذه المدة فهى :

- (ا) تم انشاء نحو ٤٥٠ مستعمرة جديدة ، كما تم توسيع وتركيز ٥٠ مستعمرة أخرى .
- (ب) تم اعداد ٦٠٠ ألف دونم من الاراضى الزراعية مقابل ٣٠٠ ألف دونم قبل عشر سنوات .
- (ج) بلغت مساحة الاراضى الزراعية فى المناطق اليهودية ٣ ملايين دونم مقابل ٧٠٠ ألف دونم قبل ١٠ سنوات .
- (د) ارتفعت اراضى الاحراج من ٥٠ ألف دونم تضم خمسة ملايين شجرة الى ٢٥٠ ألف دونم تضم ٣٥ مليون شجرة فى أواخر عام ١٩٥٩ .

إمكانيات السنوات العشر القادمة فى تقدير اسرائيل :

تتوقع الحكومة الاسرائيلية أن عدد سكان اسرائيل خلال السنوات العشر التالية سيبلغ ٣ ملايين نسمة ، وحينئذ ستتوزع كمية المياه فى اسرائيل وهى نحو ١٨٠٠ مليون متر مكعب كما يلى :

١٤٠٠ مليون م^٣ للرى الزراعى و ٤٠٠ مليون م^٣ لاحتياجات المستعمرات والمدن والنواحي الصناعية .

٢ - الخطوط الرئيسية للمشروع :

في شهر مايو عام ١٩٥٠ وضع المركز الزراعي اليهودي مشروع اسكان النقب على مراحل ، وقد انجزت المرحلة الاولى منها بين عامي (١٩٥٠ - ١٩٥١) بمد أنابيب قطرها ٢٤ بوصة تتدفق فيها المياه بمعدل ١.٥ مليون متر مكعب في السنة ، أما المرحلة الثانية فكانت ترمى الى زيادة تدفق هذه المياه الى ٣٠ مليون متر مكعب في السنة بحيث يتم تأسيس ٣٤ مستعمرة جديدة في النقب بالإضافة الى ٣١ مستعمرة قائمة مع اجراء تجارب لري ما مساحته ٣٠ ألف دونم في عام ١٩٥٢ . وهذا المخطط الذي وضعته اسرائيل في عام ١٩٥٠ لم يكن سوى توطئة لمشروعها الكبير المتعلق بجر مياه نهر الاردن الى النقب .

والمشروع الجديد صمم في هندسته بشكل يتمشى في تخطيطه مع مشروع جونستون بحيث لو أعيد العمل بمشروع جونستون لكان من وجهة النظر اليهودية غير متعارض مع المشروع اليهودي الجديد ، وقد استغرق اعداد هذه التصاميم عامين ، وقامت السلطات اليهودية في حينه بنقل تفاصيله الى الحكومة الامريكية في مذكرات قدمها كل من (أبا ايبان) (ويعقوب هوتسوج) الممثلان السياسيان لاسرائيل في الولايات المتحدة الامريكية ، وظلت هذه المذكرات سرا مطويا حتى النصف الاول من فبراير سنة ١٩٥٩ حين أعلنت الحكومة الاسرائيلية ان سفارتها في واشنطن سلمت مستر (دوجلاس ديلون) الخبير الاقتصادي في وزارة الخارجية الامريكية مذكرة تفصيلية بمشروع المياه الاسرائيلي الذي اعتبره ليفي اشكول وزير المالية الاسرائيلية جزءا من مشروع جونستون وان المساعدة التي طلبتها اسرائيل تتناول المرحلة الاولى للمشروع ومدتها اربع سنوات وتبلغ نفقاتها حوالي مائتي مليون ليرة اسرائيلية يجب ان يكون ثلثها من النقد الاجنبي .

ويهدف مشروع (الاردن - النقب) الى نقل ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا الى النقب الشمالي والجنوبي وسيكون طول انابيبه ٢٠٠ كيلو متر .

ويتألف القسم الشمالي من هذا المشروع من قناة مفتوحة ذات عدة منشآت مائية فنية على طول الخط تتألف من (محطات ضخ وخزانات برك وثقق وعيون محطة قوى كهربية وبركة بيت ناطوقا ، وستكون بحيرة طبرية خزانا طبيعيا لنحو ٧٠٠ مليون متر مكعب من الماء لحفظ التوازن بين السنوات الممطرة والسنوات الشحيحة .

ويبلغ طول الجزء الاول من هذه القناة - اى الجزء الممتد ما بين جنوب الحولة وشمال بحيرة طبرية - ٢٠ كم ، ويكون بديلا لمجرى النهر الطبيعى الذى يضيق بالمياه المتدفقة فيه فتفيض على جانبيه وتشكل الروافد والمستنقعات حوله .

وتستطيع هذه القناة المفتوحة نقل ٤٣٥ مليون م^٣ من المياه سنويا غير أن قسما منها سيستغل فى تشغيل محطة توليد الكهرباء التى ستقام فى الزاوية الشمالية الغربية لبحيرة طبرية تحركها المياه المتدفقة فى المجرى الجديد الذى يرتفع عند الحولة بمقدار ٢.٤ أمتار عن مستوى مصبه فى بحيرة طبرية ، وتستطيع هذه المحطة توليد (٢٥ - ٤٠) ألف كيلووات / ساعة ويهدف توليد هذه الطاقة الى :

- مد الشبكة القطرية بالقوة الكهربائية .

- تحريك مضخات ضخمة تتولى رفع المياه من البحيرة ودفعها فى قناة مكشوفة تمتد من تلك المنطقة الى الغرب حتى تصب فى البحيرة الصناعية التى يبنها اليهود فى سهل البطوف (بيت ناطوفا) شمال مدينة الناصرة لتكون الخزان الرئيسى لمشروع الرى الاقليمى .

وتنحدر المياه من بحيرة البطوف الى الجهة الجنوبية الغربية بآنايب الاسمنت وقبل انحدار المجرى الى السهل الساحلى جنوبا تعترضه سلسلة جبلية وقد باشر اليهود شق نفق فى باطنها (نفق منشة) ويبلغ طول هذا النفق (٥٤٠٠ - ٦٧٠٠) متر ، وتنحدر المياه من هنا النفق فى آنايب جنوبا حتى ضواحي تل آيب ، وهناك تلتقى هذه الانابيب بمشروع نهر اليركون (العوجة) وتعطى أكثر من ٧٠ مليون متر مكعب من مياه اليركون سنويا .

ويتألف خط المياه المذكور من بيت ناطوفا من انبوبة قطرها ١٠٨ بوصة أو ما يعادل ٢٧٨ سم ، وتنفذ هذه العملية على مرحلتين : ففي المرحلة الاولى التى تستغرق أربع سنوات يستطيع الخط نقل ٢٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا الى النقب وتبلغ تكاليف انجازات هذه المرحلة ١٥٠ مليون ليرة اسرائيلية ، وعندما تنتهى المرحلة الاخيرة يستطيع الخط تزويد النقب بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا . وهذه المرحلة الاخيرة أيضا تستغرق عدة سنوات وهى تشمل بركة زوهار الغربية من مستعمرة الفالوجا (بلوجوت) ، ويتصل المشروع فى طريقه الى النقب بجميع فروعه وبمشروعات المياه المحلية لتزويدها بالمياه عند

الحاجة ولسحب المياه الفائضة منها في حال زيادتها عن الحاجة والخلاصة
أن المشروع بأسره سينفذ على مرحلتين .

المرحلة الاولى :

وتنتهى في عام ١٩٦٣ ومدتها أربع سنوات تكون اسرائيل قادرة
عندها على دفع مياه نهر الاردن حتى ضواحي تل ابيب ونقل ٢٠٠ مليون
متر مكعب من المياه سنويا الى النقب .

المرحلة الثانية :

وتنتهى في عام ١٩٦٦ ومدتها ثلاث سنوات تتمكن فيها السلطات
اليهودية من ارواء النقب طولا وعرضا حتى جبل النقب الذى فى اقصى
الجنوب بشبكة تقام حول المستعمرات والمنشآت العسكرية والاقتصادية
المبثوثة فى النقب ، وسوف تبلغ نسبة تدفق المياه فى نهاية هذه المرحلة
٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا .

وتبلغ نفقات المرحلة الاولى على حسب التقديرات الأولية قرابة
٢٠٠ مليون ليرة اسرائيلية على حين تبلغ فى نهاية المرحلتين حوالى ٣٥٠
مليون ليرة اسرائيلية .

٢ - تنظيم العمل :

سلمت مهمة الاعمال الادارية لموارد المياه فى اسرائيل الى دائرة
المياه التابعة لوزارة الزراعة وقد سلمت أعمال التنظيم الى شركة (تاهاال)
أما تنفيذ الاعمال فقد عهد بها الى شركة (مكوروت) تحت اشراف شركة
(تاهاال) .

(وسنقدم فى الملحق كلمة عن هاتين الشركتين) .

٣ - التعديل الذى ادخل على مشروع الاردن - النقب :

لقد ادخلت اسرائيل بعض التعديلات (المؤقتة) على مشروعها
تجنباً لنشوء نزاع على حدودها الشمالية .

ومن المعروف أن المرحلة الاولى من المشروع تتضمن تحويل مجرى
نهر الاردن الى مجرى جديد بصورة تساعد على انتاج قوة كهربية هائلة
من انصباب المياه من ارتفاع كبير الى بحيرة طبرية ، وبموجب المشروع

الاساسى سيجرى ضخ المياه بعد بحيرة طبرية التى ستستخدم كخزان عام للمياه بالقوة الكهربائية التى ستنتج من انصباب مياه نهر الاردن فى بحيرة طبرية .

تفاصيل المشروع الاسرائيلى :

يتألف المشروع الاسرائيلى من سبع حلقات يجرى تنفيذها فى وقت واحد وقدّر لها أن تتم فى بداية سنة ١٩٦٤ وتبلغ تكاليف هذا المشروع ٣٥٠ مليون دولار أى أكثر من ٦٠٠ مليون ليرة اسرائيلية وهذه المراحل كما يلى :

الحلقة الأولى :

انشاء محطة كهرباء فى اراضى قرية الطابغة الواقعة فى الزاوية الشمالية الغربية من بحيرة طبرية لكى ترفع المياه من البحيرة الى خزان كبير يقع عند محطة الكهرباء - وتبلغ كمية المياه التى يرفعها الضغط الكهربى الى الخزان ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه ثم يجرى انحدار هذه الكمية من الخزان الى البحيرة لتوليد طاقة كهربائية تستطيع أن ترفع من مياه البحيرة ٣٧٠ مليون متر مكعب من المياه .

وقد أشرف انشاء هذه المحطة الكهربائية على النهاية (ان لم تكن قد تمت بالفعل) كما أن التوربينات الكهربائية قد تم تركيبها لخزن الطاقة الكهربائية المتولدة من الانحدار ونصب هذه التوربينات فى الرقعة المنحدرة من اراضى قرية الطابغة الى البحيرة والمعتقد أن هذه المرحلة قد تمت أواخر عام ١٩٦٣ .

الحلقة الثانية :

تتألف هذه المرحلة من قناة عريضة محفورة فى باطن الارض تمتد من خزان قرية الطابغة الى نفق عيلبون وهذه القناة مبطنة بالاسمنت المسلح الذى يمنع تسرب المياه الى باطن الارض وتقع فى نهاية القناة مضخة تساعد على رفع المياه فى الارتفاع الموجود فى تلك المنطقة والقسم الثانى من هذه المرحلة هو نفق عيلبون الذى وضع له مخطط خاص من مؤسسة تنظيم المياه فى اسرائيل هذا نصه :

- نفق عيلبون هو قسم من مشروع المياه الرئيسى لجر مياه الاردن الى بقعة بيت ناطوفا .

— باب النفق .

— مخرج النفق .

— النفق هو جزء من أنبوبة ضغط قطرها ١٢٦ بوصة ، يبدأ في مضخة وادى التفاح أى على بعد ثلاثة كيلومترات الى الشمال الشرقى من النفق .

— مهمة النفق هي توفير ضخ المياه الى رأس الجبل الذى يحرق ببقعة بيت ناطوقا على ارتفاع ٦٠ مترا .

— ارتفاع سطح الارض عند باب النفق هو ١١ متر والارتفاع الشامل للارض هو ١٤١٥٠ . الحد الاقصى لارتفاع الجبل عند ارض النفق ٦٠ مترا .

— ارتفاع سطح الارض على مخرج النفق هو ٩٥ مترا وارتفاع ارض النفق ١٤٣٥٠ طول النفق ٨٥١ مترا .

— النفق مستدير وقطره بعد صب الباطون ٣ متر وسيمك الباطون ٢٠ سم وهو باطون غير مسلح فى الداخل اما من الطرفين فهو باطون مسلح على طول عشرة أمتار من الطرفين .

— بعد صب الباطون سيفلق الفضاء الواقع بين الباطون والنفق لمنع وجود فجوات وهذا الاغلاق سيجرى بعد تفريغ الهواء بالضغط الخفيف .

— الحد الاقصى لعرض النفق وارتفاعه ٣٤٠ متر .

— قسم من النفق مدعم بأقواس من الحديد فوقها ألواح من الخشب .

تكاليف المشروع :

٢٠١٧٤ يوم عمل .

٦١٧٣٧٠ ليرة اسرائيلية وذلك فى حفر النفق .

١٦٧٦٠ يوم عمل .

٥٢٢٠٠٠ ليرة اسرائيلية .

٧٠٠ دورية عمل (أى كل ثماني ساعات دورية) .

٥٢٥	عملية تفجير ونسف .
٧٤٣١	ساعات عمل للمراجلة .
٦٢٣٨	ساعات عمل لمولدات الكهرباء .
١٧٨٣	ساعات عمل لصهاريج المياه .
٢٥٦٠	ساعات عمل لاجهزة ثقب الصخور .
١٢٠٠	ساعات عمل لنقل الركام .
٢٨٩٨	ساعات عمل لقطارات النقل .
٣٢	ساعات عمل للجرارات الثقيلة .
ومن أجل اتمام النفق يجب القيام بما يلي :	
- فحص داخل النفق في الأماكن التي فيها شقوق .	
- صب الجدران في داخل النفق بالملح .	
- اغلاق الفجوات .	

يقال الدخول الى باب النفق :

قبل باب الدخول الى النفق حفر قناة عمقها الأقصى ١٤٥٠	
من المتر وطولها ٢٢٥٥٠ .	
في هذا العمل صرفت :	
٢٧٢٢	يوم عمل .
١٤٦٣	ساعات عمل للمعدات الميكانيكية الثقيلة .
٤٥٤	ساعات عمل لسيارات النقل التي نقلت التراب .
٧٢٢	ساعات عمل للمداخل .
٨١٣٠٠	ليرة اسرائيلية صرفت على العمل .
٤٥٠٠	ليرة ثمن المتر المكعب من الحفر والتنقيب .

قناة الخروج عند مخرج النفق :

في طرف النفق حفرت قناة للخروج .

٦٠	مترا طول القناة .
٢١٦٠	مترا مكعبا كميات التراب التي اخرجت .
٦٦٢	يوم عمل .
١٢٧	ساعات عمل للمعدات الميكانيكية الثقيلة .
١٨٦	ساعات عمل لوسائل النقل .
١٦٥	ساعات عمل للمداخل .
١٤٠.٧	ليرة نفقات العمل .

عمق الحفر كحد أقصى ٩٥٠ من الامتار .

الحلقة الثالثة :

وتتألف هذه المرحلة من التالي :

— قناة عريضة تخرج من نفق عيلبون الى أن تصل الى بحيرة بيت
نطوفة .

— بحيرة بيت نطوفة نفسها وهى عبارة عن منخفض طبيعي من
الارض يقع في اراضى سبع قرى عربية محيطة به اكبرها قرية بيت نطوفة
وكفر منده وتتسع هذه البحيرة بصورة عادية لأكثر من ٦٠٠ مليون
متر مكعب من المياه تتجمع فيها أثناء موسم الامطار التي تسيل مياهها
من الجبال المحيطة بالمنخفض ، وقد استولت اسرائيل على اراضى البحيرة
واغلقت الشقوق التي تسهل تسرب المياه منها الى جوف الارض — كما
أقامت عليها محطتي ضخ في أولها وآخرها واحدى هاتين المحطتين تستقبل
المياه القادمة من نفق عيلبون والثانية تدفع المياه الى الجنوب .

وقد ثبت بعد التجارب الكثيرة أن هذه البحيرة تستطيع أن تحتفظ
بكمية من المياه فيها بحيث لايزيد معدل التبخر والتسرب عن ٤٠ ٪ سنويا
— ويمكن تخفيض هذا المعدل كلما زادت سرعة مرور المياه بالبحيرة بدلا
من تخزينها بها .

وترمى حكومة اسرائيل الى نقل ٣٧٠ مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبريا الى هذه البحيرة في معدل سنوى بحيث لا تزيد كمية الاسالة اليومية أو الشهرية بعضها عن البعض وتبقى المياه سائلة فى البحيرة والقنوات المرتبطة بها على مدار السنة يضاف الى ذلك كميات المياه التى تتجمع من الامطار فى فصل الشتاء وقد قدر معدلها السنوى بحوالى ٦٠ مليون متر مكعب من المياه . ومعنى هذا أن بحيرة بيت نظوفة (أو البطوف) تستطيع أن تدفع جنوبا حوالى ٤٣٠ مليون متر مكعب من المياه أما باقى القرى العربية التى سلبت اسرائيل اراضيها لتوسيع البحيرة فهى بعينة - عرابة - كوكبا - رمانة - عزيز - دير حنا - مشهد - صفورية .

وتزيد مساحة الاراضى التى سلبت من أصحابها العرب على ٤٣٠ ألف دونم كما تقرر أخذ القرى نفسها وطرد سكانها منها .

الحلقة الرابعة :

وتتألف هذه المرحلة من نفقين يخترقان الجبال الممتدة من بحيرة بيت نظوفة الى وادى عارة فى طرف السهل الساحلى الممتد من مرج العفولة الى حدود سيناء .

أما النفق الاول واسمه نفق متسة فهو أطول نفق يخترق الجبال فى اسرائيل وطوله حوالى ستة كيلو مترات وارتفاعه ثلاثة أمتار ونصف وقد استغرق العمل فيه ثلاث سنوات واحتفل بتدشينه فى شهر سبتمبر ١٩٦١ وبلغت تكاليفه ١٧ مليون دولار وقد تبين أن أرضه لا تصلح لمروء المياه فيها ولذلك فسوف توضع فيه الانابيب الضخمة التى قطرها ١٠٨ بوصات وهى من نفس الانابيب التى تجرى فيها المياه من النفق الى الجنوب .

أما النفق الثانى فاسمه الونيم ، وطوله كيلومترا ن ويقع الى جوار نفق متسة لاختراق جبال نهلال ورمات دافيد المتفرعة من جبل الكرمل وتعتبر هذه المرحلة من اصعب مراحل المشروع لانها تجتاز منطقة جبلية مرتفعة تمتد مع اطراف جبال الكرمل وجبال السامرة وقد بلغت تكاليف النفق الثانى حوالى عشرة ملايين دولار وما زال العمل فيه مستمرا . وكان العمل يجرى فى حفر النفق من الجانبين أى أن قسما من العمال كانوا يحفرون من مدخل النفق والقسم الثانى من مخرجه ويلتقى القسمان فى واسط النفق .

الحلقة الخامسة :

هذه المرحلة عبارة عن مد أنابيب ضخمة قطرها ١٠٨ بوصات وطول كل أنبوبة منها ٥٠ مترا وتمتد من انفاق متسة الى رأس العين أي مسافة ١٢٨ كيلو مترا تخترق فيها السهل الساحلي الاسرائيلي ويجرى تركيبها بمعدل أربع أنابيب في كل يوم ويعتقد أن العمل فيها قد انتهى وخصوصا بعد أن صدرت الاوامر الى المصنع الذي ينتج هذه الانابيب الضخمة المصنوعة من الاسمنت وهو يقع في مجدل عسقلان بأن يزيد من انتاجها خمسة أضعاف الانتاج السابق ، وكان العمل في تركيب هذه الانابيب يجري في عدة أماكن في وقت واحد اذ كانت السيارات تنقل هذه الانابيب الى أماكن العمل على طول امتداد الخط من رأس العين الى بلدة زخرون يعقوب الواقعة عند سفح جبل الكرمل ، ويسير هذا الخط بعيدا عن ساحل البحر وبعيدا عن خطوط الهدنة الاردنية ، وقد ركبت الى جانبه محطات لقياس مجرى المياه فيه ودفعها وأخذ كميات منها لرى الاراضي التي يمر فيها هذا الخط كما أنشئت مخافر حراسة متصلة بعضها ببعض بأسلاك تليفونية .

الحلقة السادسة :

وهذه المرحلة عبارة عن تخزين المياه التي تأتي بالانابيب من نهر الاردن في رأس العين .

ورأس العين هي أكبر مستودع للمياه في اسرائيل وفيها ينابيع غزيرة المياه منبثقة من جبال السامرة بالإضافة الى المياه الجوفية التي تتفجر فيها ومن هذه المياه يسيل نهر اليركون الذي يمتد من رأس العين الى شمال تل أبيب حيث يصب في البحر الابيض المتوسط عند محطة ريدينج .

وتبلغ كميات المياه التي تتجمع بصورة طبيعية في رأس العين حوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه يسيل منها في نهر اليركون ١٨٠ مليون متر مكعب ويسيل منها في أنابيب خاصة تمتد من رأس العين الى مدينة القدس حوالي ٣٢ مليون متر مكعب من المياه اللازمة للشرب في هذه المدينة ، وقد أنشأت اسرائيل مشروعا لجر قسم كبير من مياه اليركون الى النقب ، وأقامت خطا من الانابيب قطره ٣٦ بوصة لجر المياه من اليركون الى بحيرة «تكوما» الواقعة الى الشمال من بئر السبع كما باشرت في انشاء خط آخر من الانابيب يصل من رأس العين الى

«هيلس» عند آبار البترول الاسرائيلية الى الشمال الشرقى من منطقة غزة .

الطقة السابعة :

وهى المرحلة النهائية ، وترمى الى توحيد ميساء نهر الاردن مع نهر ايركون لتنفيذ مشروعات الري فى جنوب اسرائيل وخاصة فى منطقة النقب الشمالى . .

وتعتقد اسرائيل انه من الممكن أن يقدم هذا المشروع فى الفترة الاولى من تنفيذه ٣٢٠ مليون متر مكعب من المياه الى اراضى النقب على أن تستمر الزيادة فى جر المياه الى تلك المنطقة عندما تصل الى مرحلتها النهائية .

وتتوى اسرائيل استخدام خط الانابيب الرفيع الذى يستخدم الآن فى جر مياه نهر اليركون على أن يجرى بعد ذلك انشاء خط انابيب من قطر ١٠٨ بوصة من رأس العين الى بحيرة تل بروحام الواقعة الى الجنوب من بير السبع حيث أنشئت بحيرة اصطناعية لاستقبال مياه المشروع .

المراحل التى قطعتها اسرائيل فى تنفيذ المشروع

تكم الاسرائيليون تفاصيل المشروع وتكتموا ما انجزوه من مراحل المشروع حتى أوائل عام ١٩٥٩ عندما أذاعت الحكومة الاسرائيلية اتصالاتها بالحكومة الامريكية وطلبها قرضا لتنفيذ هذا المشروع وكذلك خرجت اسرائيل عن تكتمها فيما يتعلق بالمشروع عندما نشرت ميزانيتها لعام ١٩٦١/٦٠ وخصصت فيها حوالى ٢٧ مليون ليرة اسرائيلية لتنفيذ أعمال المشروع لهذا العام .

وقد بدأت اسرائيل فعلا بوضع دراستها عن هذا المشروع عام ١٩٥١ وبشرت عمليات التخطيط والحفر عام ١٩٥٣ . وهكذا بدأت بحفر القناة العريضة من (قصر عطرة) جنوب (جسر بنات يعقوب) فى المنطقة المجردة وبشرت اقامة محطة لتوليد الكهرباء ، وامت حفر قناة تخترق الجبال فى نفق واسع قرب قرية (عيلبون) الى سهل (البطوف) شمال الناصرة حيث أقيمت بحيرة اصطناعية وبشرت تخطيط المناطق الممتدة من هذه البحيرة الى (مرج ابن عامر) لجر المياه الى وادى (عارة) ومن هناك الى

النقب الا أن إسرائيل توقفت عن اتمام العمل فى المنطقة المجردة عام ١٩٥٣ بعد القرار الذى اتخذه مجلس الامن فى شهر اكتوبر من العام المذكور ، ولم يمنعها ذلك من المتابعة على العمل خارج المنطقة المجردة (ستأتى تفاصيل هذا الموضوع فى فصل تجفيف بحيرة الحولة) .

وفى عام ١٩٥٦ أعلن انتهاء حفر نفق (عيلبون) واتخذت الترتيبات لحفر نفق جبال (منشية) جنوبى سهل (البطوف) وفى نهاية يونية من ذلك العام ذكرت الصحف اليهودية أن شركة (مكوروت) للرى تقوم باعداد مشروع جديد لتحويل مجرى الاردن وأعلن فى الوقت نفسه أن لجنة خاصة قد بحثت موضوع استئناف العمل فى مشروع الاردن خارج المنطقة المجردة وفى القطاع الموازى لها وأوصت بتنفيذه وانه من المؤكد أن العمل فى تحويل مجرى الأردن خارج المنطقة المجردة ما زال مستمرا وأن أعمال الحفر تجرى بالجرارات الثقيلة لشق القناة . وانه قد تم تقريبا حفر القناة البالغ طولها من جسر بنات يعقوب حتى الطابغة ١٦ كم عدا القطعة التى طولها ٢٠ كم فى المنطقة المجردة التى لم يتم العمل فيها بسبب معارضة القوات المسلحة فى الاقليم السورى على حين انجزت القناة المحفورة حتى بحيرة طبرية فى نهاية ذلك العام .

وفى شهر أغسطس عام ١٩٥٦ قام اليهود بتحويل مياه بحيرة الحولة ونهر الاردن ضمن قناة مستورة (داخل الارض) وكان العمل يجرى ليلا لزيادة التكتم وأعلنت الصحف اليهودية فى مطلع سبتمبر سنة ١٩٥٦ من بين الاعمال الواسعة التى تقوم بها شركة مكوروت للمياه والتى باشرت فعلا بناء المحطة الكهربائية فى الطابغة ، ان تجارب تعيين الوسائل الفنية اللازمة لانشاء المحطة . . بدى بها باشراف مستشار سويدي فى شئون الكهرباء ، وبوشر أيضا حفر قناة على التل عرضها متران وعمقها متران أيضا بطول ٩٠ مترا وبانحدار قدره ١٥ درجة . وذلك لايجاد شلال اصطناعى وقوة انتاج المحطة من ٣٦ - ٤٥ ألف كيلووات/ساعة ، وستستعمل قوة المحطة لضخ مياه الاردن الى حوض (بيت ناطوفة) عن طريق وادى تفاح باقامة محطة ضخ هناك وانشاء قناة قرب (عيلبون) فى الجليل الاوسط وتبلغ تكاليف المحطة نحو ١٠ ملايين ليرة اسرائيلية وقد بدأت شركة مكوروت منذ شهر أغسطس ١٩٥٦ بنسف الصخور شمال غرب الطابغة لكون المنطقة ملائى بالصخور مما يجعل العمل فيها شاقا . وقد شوهد فى نهاية اكتوبر سنة ١٩٥٦ فى تلك المنطقة العربية ان اليهود يعملون فى شق قناة التحويل التى كان مقررا أن تأتى من غرب الشونة الى غرب الشيخ حسن . وقد حولت القناة الى الطريق التالية :

شرق (سيرين) وشرق (الشونة) ثم تدور حول جبل ياقوق
(شمال الشيخ حسن) من الجهة الشرقية الى الشيخ حسن حيث تمر منه
وتعود الى مجراها المحدود سابقا .

أما في شرق (عيلبون) فقد قام العمال اليهود بالحفر هناك لمد
أنابيب الأسمنت الضخمة ووصل النفق بالقناة القادمة من الشمال
الشرقي من نواحي (ياقوق) .

وأجريت في أوائل عام ١٩٥٧ تجربة لسحب مياه الاردن بمضخات
وأنابيب تحت الارض ولهذا فقد قرر أن نقام محطة لسحب المياه يكون
مكانها الطابعة كما ذكرنا سابقا .

ان الاعمال التي تمت في المنطقة المجردة هي :

— بناء السد (المنظم للمياه) كما يلي :

حاجز من الاسمنت المسلح يبلغ عرضه خمسين مترا تقريبا مقسم
الى تسعة أقسام . الثلاثة الوسطى منها مدعمة واسمك من الاقسام
الجانبية وأعلى منها ويقدر سمكها بثلاثة أمتار تقريبا وفي كل قسم من
الأقسام الثلاثة فتحة يبلغ ارتفاعها ١٨٠ سم وعرضها ٢٥٠ سم . كما
أن هذه الفتحات تنحدر بشدة نحو خلف السد مع اتجاه الماء حيث يسهل
سيلان مياه النهر الى القناة التي فتحها اليهود خلف السد ويمكن بهذه
الفتحات تنظيم كميات المياه المارة في القناة ويجري حاليا جزء لا بأس به
من مياه النهر عن طريق القناة التي فتحها اليهود خلف السد غير أن هذه
المياه تعود ثانية الى المجرى الأصلي للنهر بمجرى مؤقت على بعد ٤٠٠ م
جنوب السد .

— القناة من السد الى حافة المنطقة المجردة .

وقد تبين مما نشرته الصحف الاسرائيلية بين أواخر عام ١٩٥٩
والثلث الأول من عام ١٩٦٠ أنه تم انجاز الاعمال التالية من المشروع :

— مشروع تجفيف الحولة (وقد أفردنا فصلا خاصا به) .

وتجدر الإشارة هنا الى أن (ح . سوفرين) رئيس قسم التجفيف
في مؤسسة الكيرن كايت صرح للصحفيين يوم ١٧/١٢/١٩٥٩ بأن تعميق
قناة الاردن مرحلة متممة لعملية تجفيف بحيرة الحولة . وقد جرت أعمال

اصلاحية فى الاراضى المجففة • وفى اراضى الحجارة النارية فى الحولة بنيت سلاسل بطول ١٢ كم وحفرت قنوات بطول ٨ كم لجلب المياه الى هذه الاراضى والمحافظة على نسبة معينة من الرطوبة كما حفرت ٧ قنوات لسير القوارب بعرض يتردد بين ١٠ - ٢٥ مترا •

وفى ابريل سنة ١٩٦٠ اوصت اللجنة الخاصة التى شكلها وزير الزراعة لدراسة مشروع تجفيف الحولة من جميع نواحيه بضرورة تخصيص مليون ونصف مليون الليرة فى هذه المرحلة لغرض اىصال هذا المشروع الى حالة منتظمة كما اوصت أن يوضع مشروع التجفيف تحت اشراف قسم المراقبة الهندسية فى ادارة المياه العامة فى البلاد • وقال أعضاء هذه اللجنة فى تقريرهم أيضا : انهم لا يستطيعون تحديد تكاليف الصيانة فى الوقت الحاضر • على أن المبلغ الذى يحددونه لصيانة هذا المشروع فى السنوات الاولى يبلغ ١٠٠ ألف ليرة اسرائيلية سنويا ، وقد انتقد أعضاء اللجنة بعض الاعمال المنفذة فى المشروع لانها لا تؤدى الى النفع الكامل الذى وجدت من أجله •

• بناء المرحلة الاولى لبحيرة البطوف •

• فى أواخر عام ١٩٥٩ أنهى عمال شركة مكوروت عمليات حفر ١٢ كم من قناة الجليل كما أعدت الاراضى على امتداد ثلاثة كيلومترات لحفرها • ومن أجل حفر قناة الجليل جرت تفجيرات وأعمال حفر فى الصخور عند بدء مرتفعات الجبال التى ستمر بجانبها القناة ، ويبلغ اتساع القناة عند أعلى حافتىها ١٠٣ أمتار وعرضها فى القاع متران وعمقها ثلاثة أمتار • ويبلغ طول هذه القناة فى هذه المرحلة ١٥ كم وقد كان من المتوقع انجاز كيلومترين آخرين حتى ربيع ١٩٦٠ وخلال فصل الربيع يمكن انجاز كل هذه القناة •

ويحفر عمال شركة (مكوروت) الآن قناة اضافية لاستيعاب مياه الامطار ومنع انسداد القناة الرئيسية من الأتربة والمواد الأخرى المحروقة •

• تم حتى ديسمبر سنة ١٩٥٩ حفر معظم قناة (حكوك - بيت ناطافا) وكان يجرى فى ذلك التاريخ حفر الاجزاء الاخيرة منها •

ويبلغ طول هذه القناة ٣٠ كم ومن المعروف أنه بدىء بحفرها قبل نحو سنتين •

جـ. بالنسبة لمد خط الانابيب الضخم قطر ١٠٨ بوصة فقد تم مد هذه الانابيب بعد خروجها من خزان البطوف الى قرب بير سبع في أوائل النقب .

١٩٦٠ - تم حفر نفق عيلبون وكان من المتوقع أن يبدأ في شهر ابريل سنة ١٩٦٠ بحصب البساطون على جدرانها ، قد كانت شركة (سوليل يونيه) تقوم بتجارب أولية لعملية حصب الباطون هناك .

— أما أعمال حفر نفق (منسية) من الجهة الجنوبية فانها تسير بصورة منتظمة وقد تم حفره فى نهاية عام ١٩٦٠ .

كلمة ختام

عن مشروعات اسرائيل بعد عام ١٩٦٤

.....

كتبت الصحافة الاسرائيلية عن مشروعات المياه التي تنوى الاستمرار فيها بعد اتمام المرحلة الاولى والتي تنتهى ببداية سنة ١٩٦٤ . وقد وضعت السلطات الصهيونية مخططا للعمل فى الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٤ الى سنة ١٩٧٠ . وسننقل ما كتبه الصحافة نقلا عن المسئولين عن المياه فى اسرائيل . فماذا قالوا عن هذه الفترة القادمة وماذا رسموا لها . وان كل عربى يبتهل الى الله عز وجل أن ينجح مؤتمر القمة العربى فى المهمة الخطيرة الموكولة اليه ويستطيع أن يضع حدا لهذه الاطماع الصهيونية .

قالت الصحافة الاسرائيلية: ان أزمة المياه التى تعاني منها اسرائيل تضطر السلطات الاسرائيلية الى القيام بدراسات وابحاث مستمرة لوضع مشروعات لتنمية المياه وزيادة الكمية التى يمكن استغلالها منها .

وقد انتهت شركة تأهال (المسئولة عن تخطيط المياه فى اسرائيل) من وضع مشروع لتنمية مصادر المياه فى خلال السنوات الثماني الممتدة من ١٩٦٢ الى ١٩٧٠ ليصبح بالمستطاع توزيع الموجود منها على القطاعات المختلفة أى الاستهلاك المنزلى والزراعى والصناعى .

وهذا المشروع الجديد قد وصل الى نتائج خطيرة جدا منها أنه لامناص من الاستمرار فى تقنين المياه أى توزيعها بالحصص مادام انه لا توجد مصادر أخرى وما دام العرب يرفضون تنفيذ مشروعات مائية مشتركة وهناك نقطة واحدة مؤكدة وهى أن التنمية الزراعية فى اسرائيل قد وصلت الى أقصى طاقتها بسبب قلة المياه بل انه يتتظر أن يحصل بعض

التراجع والتقهر في تبذير المياه على الزراعة لان معظم كميات المياه التي سيتم استغلالها خلال مشروع السنوات الثماني سوف تستهلك للصناعة .

ومن الواضح أن الافضلية المطلقة في استهلاك المياه تعطى للشرب والاستهلاك المنزلي ومع ذلك فان السلطات قد اتخذت أقصى ما يمكن اتخاذه من وسائل لتقليل استهلاك المياه للشرب والمنزل . ووضعت في كل منزل عدادا من نوع جديد يحدد كمية المياه التي يستطيع كل منزل استهلاكها ومن المنتظر أن يعم هذا النوع من العدادات على النواحي الاخرى من البلاد .

ويعتقد خبراء تاهال أن كمية المياه المؤكدة في اسرائيل هي ١٥٠٠ مليون متر مكعب والاعتقاد السائد هو أن عدد السكان في سنة ١٩٧٠ قد يصبح ثلاثة ملايين نسمة يجب أن ينالوا كفايتهم من الماء .

أما الصناعة فانها قد تتسع بعد ثماني سنوات وتزيد بنسبة ١٥٠ - ٢٠٠ ٪ عما كانت عليه في سنة ١٩٦٠ ، وتقول شركة تاهال ان تقنين المياه للاستهلاك المنزلي يجب أن يستمر خلال السنوات الثماني القادمة .

وفي سنة ١٩٦٠ بلغ الاستهلاك المنزلي والصناعي ربع كمية المياه التي استخرجت في تلك السنة - أي ٢٧٥ - ٣٠٠ مليون متر مكعب من أصل ١١٠٠ - ١٢٠٠ مليون متر مكعب . أما في سنة ١٩٧٠ فان هذين القطاعين أي المنزلي والصناعي سيأخذان ٣٠ ٪ من مجموع المياه .

وترى شركة تاهال أن مصادر المياه الاكيدة التي يمكن الحصول عليها في سنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ هي ١٢٠٠ مليون متر مكعب من تطهير مياه المجارى و ١٠٠ مليون متر مكعب من استغلال المياه المالحة وغيرها .

وتقول الشركة ان تطهير المياه القنرة وتكرير المياه المالحة ليس عملا سهلا وانه يجب استثمار مبالغ مالية طائلة من أجل هذا الغرض والشئ المؤكد لدى جميع خبراء شركة تاهال ان التقارير التي وضعها سمحا بلاس مدير شركة تاهال السابق كانت مخطئة اذ كان يعتقد أن الكميات التي يمكن الحصول عليها من جميع مصادر المياه في اسرائيل تبلغ ثلاثة آلاف مليون متر مكعب ولكن خبراء الشركة يرفضون هذا الرأي ويقولون ان كل ما يمكن الحصول عليه سنويا لا يزيد على ١٧٠٠ مليون وربما أقل من ذلك .

مشروع نهر الاردن بعد اتمام المرحلة الاولى :

ان الخطوط الرئيسية لمشروع المياه الاسرائيلي لسنوات ١٩٦٢ - ١٩٧٠ تمنح حق الافضلية لمشروع الاردن وان الاموال الكثيرة والاهتمام والطاقة البشرية والمضايقات المزعجة كلها موجهة في الوقت الحاضر الى الاسراع في استغلال مياه نهر الاردن وتوصيله الى النقب الشمالي . وان مشروع خط الانابيب الاقليمي كله سيبدأ العمل تقريبا بكامله في السنوات الاربع الاولى أي من سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٦ وأما نهر الاردن الذي سيؤخذ من بحيرة طبريا التي تعتبر المخزن الرئيسي للمياه في اسرائيل فان مياهه سوف تصل في نهاية ١٩٦٣ أو بداية سنة ١٩٦٤ الى نقطة انطلاق خطي أنابيب اليركون الى النقب . والخطة التي وضعتها تاهال ومكورت تقضي بأن نسييل المياه فعلا - اذا لم يطرأ شيء يغير جدول المواعيد - في شتاء ٦٣ - ١٩٦٤ وتشغيله بانتظام في موسم الري لسنة ١٩٦٤ .

وقبل بضعة أشهر من جر المياه في الخط الاقليمي سوف تجر مياه بحيرة طبريا الى الجنوب لزيادة المياه الجوفية الضئيلة التي بدأت تنقص لان هذه الزيادة ضرورية الى أن يصل مشروع الخط الاقليمي مع مياهه . وكذلك سوف يتم قبل ذلك تنفيذ مشروعين متصلين اتصالا مباشرا بمشروع الاردن وهما مشروع طبريا - بيسان ومشروع تحويل مياه الينابيع المالحة المحيطة ببحيرة طبريا كما أنه سيتم انشاء بحيرات لخزن المياه الجوفية وسوف تستخدم هذه البحيرات في خزن مياه بحيرة طبريا في الشتاء .

أما المرحلة الثانية أي السنوات الباقية من مشروع السنوات الاربع الاولى من ١٩٦٤ الى ١٩٦٦ فان تاهال تقترح اتمام الاعمال اللازمة لزيادة تدفق المياه في الخط الاقليمي وزيادة مقدرة استيعاب المياه في الجنوب .

وهنا يجب أن نذكر أنه عندما يبدأ جر مياه بحيرة طبريا بكميات كبيرة في المرحلة الثانية فانه سيطرأ تغيير على مستوى المياه ويصبح من الضروري انشاء ميناء لزوارق الصيد مخصص لتغييرات مستوى المياه في سطح البحيرة وجعل المضخات والمجارى الواقعة على ضفاف البحيرة ملائمة للتغييرات المنتظرة في مستوى المياه . ومن الصعب أن نعرف من الآن كيف تؤثر تغييرات المياه في هذه المرحلة على سواحل البحيرة .

ومن أجل زيادة مقدرة استيعاب المياه في جنوب البلاد فان تاهال تقترح انشاء خطوط أنابيب أخرى خاصة في النقب الشمالي - وبين هذه الخطوط خط آخر يخرج من رأس العين حيث جفت منابع نهر اليركون تقريبا - وتحويل هذا الخط الآخر الى منطقة تل ابيب ويافا وانشاء خط رابع بين رأس العين وخزان زوهار . (انظر الخريطة) .

وحتى يتم انشاء الخط الاقليمي فان على القطاع الزراعي أن ينحلي بالصبر ويكتفى بما هو موجود ويمتنع عن توسيع الاراضي المروية الا اذا أمكن احداث توفيرات في أسلوب الري .

وحتى ربيع ١٩٦٤ فان صافي كمية المياه التي سيتم جرّها لن يزيد على ٣٧ مليون متر مكعب سوف يخصص منها ١٩ مليوناً للاستهلاك المنزلي والصناعي ، و ١٨ مليوناً للزراعة .

وعندما يتم تشغيل الخط الاقليمي بكامل قوته في سنة ١٩٦٥ فان الكمية التي يمكن الحصول عليها اذ ذاك تبلغ ١٥٠ مليون متر مكعب ومنها يخصص للمنازل والصناعة ٤١ مليوناً والباقي للزراعة . وبعد خمس سنوات من ذلك الوقت أي من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ سوف يزداد جر المياه الى ١٥٧ مليون متر سنوياً وتقترح تاهال أن يخصص من ذلك ١١٤ مليون متر مكعب للمنازل والصناعة لكي ينال الاستهلاك المنزلي والصناعي كفايته الضرورية وهي ٤٦٠ مليون متر مكعب أما الزيادة التي تستطيع الزراعة أن تنالها سنوياً فهي ٤٣ مليون متر مكعب في السنوات الخمس التالية . ولكن يمكن تطبيق جدول المواعيد الذي تدير عليه تاهال وميكوروت لاتجاه الخط الاقليمي دون أن يمس ذلك تنفيذ المشروعات الحيوية الأخرى . فان على الحكومة أن تخصص في ميزانيات ١٩٦٤/٦٢ مبلغ ٧٥ - ٨٠ مليون ليرة في السنة وقد ورد في الميزانية الجديدة التي تم وضعها مبلغ ٦١ مليون ليرة للمشروع وهذا المبلغ أقل من المطلوب ولكن وزير المالية والزراعة قد تعهدا باتمام المبالغ اللازمة .

وتستطرد الصحافة الاسرائيلية فتتناول جانباً آخر من الموضوع فتقول :

« وتحاول شركة تاهال في مشروعها ألا تتكلم عن المضاعب الرئيسية التي نقف أمامها في تنفيذ المشروع - وأهم هذه المضاعب هي ملوحة بحيرة طبريا التي ازدادت في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف المستمر »

ويرى المتشائمون وهم كثيرون أن ملوحة بحيرة طبريا قد تؤدي الى استحالة استغلال مياه طبريا ونهر الاردن في الجنوب لان أراضي الجنوب مالحة وقد ارتفعت ملوحة مياه بحيرة طبريا في سنة ١٩٦١ - وهذا الارتفاع النسبي في الملوحة قد منع اسرائيل في الوقت الحاضر أيضاً من استخدام مياه البحر في استنبات أنواع معينة من النباتات وليس من المعروف كم ستكون نسبة الملوحة في نهاية سنة ١٩٦٣ - ولكن المستر

أهرون وينر مدير شركة تاهال يقول ان النسبة مقلقة جدا ويقول ان السبب في ذلك هو قلة المياه المتدفقة من نهر الاردن وهي أقل من المعتاد في السنوات الماضية . ومعنى هذا انه اذا حاول السوريون واللبنانيون تحويل مياه بانياس والحصباني ونقصت مياه نهر الاردن فان ذلك سوف يؤدي الى وقف الاستفادة من مياه البحيرة وانه كلما نقصت كميات المياه المتدفقة من نهر الاردن الى بحيرة طبريا فان ذلك يزيد من نسبة الملوحة فيها ويعتقد المستر أهرون وينر انه اذا تساقطت الامطار الغزيرة في فصلين متعاقبين من فصول الشتاء فان ذلك يعيد الملوحة الى ١٥ أو ٢٠ جرام من الكلور في اللتر الواحد . وعلى كل حال فمن الصعب تحديد الموعد التي ستهبط فيه الملوحة الى الدرجة التي تسمح باستخدام المياه في ري الاراضى المالحة قليلا .

ويعتقد المستر وينر أنه سوف تخف الملوحة اذا نجحت فكرة تحويل مياه الينابيع المالحة التي تصب في بحيرة طبريا وهو عمل يحتاج الى مبالغ طائلة وليس من المعروف اذا كانت شركة تاهال ستنجح في تحويل هذه الينابيع المالحة واين سوف تذهب مياهها ثم ان الامر يحتاج أيضا الى تدفق مياه عذبة الى البحيرة من مصادر أخرى .

أما الخبراء المتشائمون فانهم كانوا قد تنبأوا بأمرين هما : قلة مياه نهر اليركون ، وملوحة بحيرة طبريا ، وقد صدقت النبوءتان وهم يقولون الآن أن بحيرة طبريا واقعة فوق حوض مالح من الصخور وانه من الصعب ايجاد مياه عذبة لجريها الى بحيرة طبريا .

وقد وضعت شركة تاهال تقريراً سرياً رفضت أن تسمح للصحف بالاطلاع عليه ، وهذا التقرير يتعلق بملوحة بحيرة طبريا وقد اشترك في وضعه عدد كبير من الخبراء وهم يقولون ان طبقة الاملاح تحيط ببحيرة طبريا وهذه الطبقة واقعة على عمق محدد من طبقة المياه الحلوة . وهم يقولون ان مصدر المياه المالحة غير معروف تماماً ولكن يعتقدون أن عملية الملوحة مستمرة بانتظام وهي أسرع من عملية تدفق المياه العذبة وانه كلما أخذت المياه من البحيرة زادت ملوحتها ومعنى هذا انه اذا حاولت اسرائيل أخذ كميات كبيرة من مياه بحيرة طبريا مباشرة فان ذلك يعتبر خطراً على مستقبل البحيرة وكل ما فيها من مخزون المياه يصبح غير صالح للزراعة .

والعمل في جر مياه بحيرة طبريا الى النقب يستمر بسرعة على الرغم من أن مشكلة الملوحة لم تحل بعد . كما أنه من المحتمل عندما تصل مياه

بحيرة طبريا الى النقب وفيها هذه النسبة العالية من الملوحة فانها قد لا تصلح لرى اراضى النقب التى تحتوى هى الاخرى على نسبة من الملوحة كما أن مياه بحيرة طبريا وحدها بما فيها من الملوحة لا تصلح لزراعة أنواع معينة من النباتات .

وقد فكرت شركة تاهال فى استخدام جهاز كبير لتقليل الملوحة ولكن الخبراء يرون أن هذا لا يفيد .

وليست مسألة الملوحة وحدها هى التى تزعج السلطات بل هناك مسألة أخرى هى استخدام مياه بحيرة طبريا فى الشرب والصناعة اذ أن مصانع الاطعمة وغيرها تحتاج الى مياه نقية فى حين سوف تجر مياه البحيرة فى قنوات مكشوفة مسافة طويلة ومن الممكن تنقية المياه بالكلور ولكن هذه الطريقة ليست أمينة تماما فان المياه التى تسير فى أنابيب طويلة ومكشوفة لابد لها أن تتلوث بأمراض لايفيد فيها الكلور .

ووجدت شركة تاهال أنه يجب استثمار ٤٧٠ مليون ليرة لتنفيذ الخطوط الاساسية لمشروع تنمية المياه فى اسرائيل خلال ثماني السنوات القادمة من ٦٢ - ١٩٧٠ وهو المشروع الذى وضعته من أجل زيادة كميات المياه بما يقرب من ٧١٥ مليون متر مكعب .

ويجب أن نذكر أن قسما كبيرا من المياه التى سيتم استثمارها سوف تكون بديلة عن مصادر المياه الشحيحة القليلة بحيث يمكن تنسيق استخدام المياه والاستغناء عن كثرة ضخ المياه بصورة ضارة - ومعنى هذا ان المياه التى سيتم استثمارها لن تستغل كلها فى الرى بل ستستغل فى سد حاجات المدن والزراعة والصناعة كما أن قسما منها سيعود الى أعماق الارض قبل استغلاله .

وان الاستثمارات المالية اللازمة لتنفيذ مشروع الثمانى سنوات (٦٢ - ١٩٧٠) محسوبة على أساس مستوى الاسعار فى النصف الاول من سنة ١٩٦١ أى على حساب ١٨٨ من الليرة للدولار الواحد .

وان مجموع المبلغ هو ٤٧٠ مليون ليرة قد يحتاج الى اضافة ١٥٠ مليون ليرة بعد اعلان تخفيض سعر الليرة .

والجدول التالى يبين أنواع المشروعات وتكاليفها :

اسم المشروع	النفقات	الزيادة/مليون المتر
مشروع الاردن المرحلة الاولى	١١٠ر٤	٣٠٠
مشروع الاردن المرحلة الثانية	٨١ر١	-
مشروع اليركون المرحلة الثانية	١٢ر٠	-
مشاريع اقليمية (جبل النقيب)	١٤٤ر٧	١٩٩ر٠
مشاريع لاستغلال المجارى	٥٣ر٣	١١٦
مشاريع لاستغلال الوديان	٤٩ر٨	٧٥
مشاريع مياه الاراضى الساحلية	١٨ر٨	٢٥ر٠
مشروع طبريا - بيسان	٤ر٩	٤٠ر٠
المجموع	٤٧٥	٧٥٥

وليس من المعروف كم تبلغ نفقات مشروع طبريا - بيسان - ويجب أن نضيف الى المصاريف مبلغ ١٥٠ مليوناً التي تقرر صرفها في سنة ١٩٦٢/٦١ - ومعنى هذا أن مجموع النفقات بأسعار ما قبل التخفيض ٦٢٠ مليون ليرة *

وتقدر الشركة كميات المياه المتوفرة التي يمكن بيعها والاستفادة منها ب ٦١٧ مليون متر مكعب في السنة (وهذه الكمية تشتمل على زيادة مقدارها ٩٨ مليون متر مكعب) وهذه الزيادة يمكن اعتبارها استهلاكية طبيعية ومعنى هذا أن مصاريف استخراج مليون متر مكعب تبلغ مليون ليرة *

وكانت شركة تاهال منذ زمن طويل قد قدرت معدلاً مقداره ١١ قرشاً إسرائيلياً ثمناً للمتر المكعب الواحد تدفعه القطاعات الصناعية والمنزلية وفكرت الشركة أن هذا السعر يستطيع أن يغطي النفقات من رأس المال مع فائدة ٦٪ ومع جميع نفقات ومصاريف تشغيل المشروع *

ولا شك في أن هذه الحسابات قد تغيرت بعد ذلك بسبب تغير سعر الليرة ومن المحتمل كثيراً أن يرتفع هذا السعر ارتفاعاً كبيراً بعد ثمانى سنوات - بل اننا لا نستطيع أن نعرف سعر المياه الحقيقي بعد سنتين أو ثلاث سنوات بعد انتهاء المرحلة الاولى من المشروع الاقليمي العام *
وما هم خبراء شركات تاهال وميكوروت ومركز التخطيط الزراعى يجلسون الآن ويدرسون تأثير مشروع نهر الاردن على نفقات استغلال المياه في البلاد *

وعندما ينتهى مشروع الثمانى سنوات أى فى ١٩٧٠ يصبح مجموع استهلاك المياه ١٥٠٠ مليون متر مكعب فى السنة . وهذه الكمية هى كل ما تستطيع اسرائيل أن تقدمه من المياه . وفى سنة ١٩٦٠ استهلكت اسرائيل ١١١٢ مليون متر مكعب ومعنى هذا أن قسما صغيرا من المياه التى سوف يتم الحصول عليها فى ١٩٧٠ سوف يستخدم فى الاستهلاك وأن معظم الكمية سوف تعود الى الاعماق لموازنة كثرة استخراج المياه .

أما ال ١٥٠٠ مليون متر فانها سوف تستخرج سنة ١٩٧٠ من المصادر التالية :

- ٤٩٥ مليون متر مكعب من نهر الاردن ومشاريعه .
- ٦٨٢ مليون متر مكعب من مياه الاعماق .
- ٧٩ مليون متر مكعب من الينابيع والآبار فى بيسان وما جاورها .
- ١٠ متر مكعب من حفر الآبار على طريق القدس .
- ١١٦ مليون متر مكعب من السيول .
- ٨٣ مليون متر مكعب من مياه الوديان .
- ٢٥ مليون متر مكعب من تكرير مياه الساحل .
- ١٠ ملايين متر مكعب من جنوب وادى عربة .

المجموع ١٥٠٠

أما الاستهلاك السنوى فى الوقت الحاضر فهو :

- ٢٢٤ للاستهلاك فى المدن .
- ٦٥ للاستهلاك فى الصناعة .
- ٨٧٠ للاستهلاك فى الزراعة .

المجموع ١١٥٩

ومما يجدر ذكره ان اسرائيل تستغل الآن كامل قدرتها فى انتاج المياه من جميع المصادر أى ١١٧٦ مليون متر مكعب وتعترف شركة تاهال ان الانتاج الطبيعى العادى للمياه يجب أن يكون ٨٨٣ مليون متر مكعب والانتاج فوق العادى ٢٧٣ مليون متر مكعب وان هذا هو السبب فى قلة مياه نهر اليركون من ينابيع رأس العين وهو السبب فى اضطراب الحكومة الى تقنين استهلاك المياه بالحصص وان هذا التقنين سوف يستمر دائما .

والاعتقاد السائد هو أن المغالاة فى انتاج المياه سوف يستمر عند اتمام مشروع الثمانى سنوات أى فى سنة ١٩٦٩/٦٨ .

وبعد بحث دقيق ودراسة عميقة وجدت شركة تاهال ان النتيجة التى

وصلت اليها حكومة الانتداب البريطاني قبل ١٥ سنة كانت صحيحة وهذه النتيجة هي أن الحد الأقصى للمياه في اسرائيل هو ١٥٠٠ مليون متر مكعب .

ويقول اهرون وينر المدير العام لشركة تاهال انه عند انتهاء الثمانى سنوات سنبدا اسرائيل في التنقيب عن مصادر غير مؤكدة لاستخراج المياه منها وهذه المصادر يمكنها أن تقدم حدا أقصى هو ١٠٠ - ٢٠٠ مليون متر مكعب بما في ذلك المياه المالحة .

وأردفت الصحافة الاسرائيلية تقول :

« ومن الصعب أن نفهم لماذا كانت شركة تاهال تغير كل سنة تقديرها لكميات المياه فقد قالت مرة ان الحد الأقصى هو ٣٢٠٠ مليون متر مكعب ومرة قالت انه ٢٤٠٠ مليون أو ٢٢٠٠ مليون ومرة قالت ١٨٠٠ مليون متر مكعب وها هي الآن تقول ان الحد الأقصى ١٥٠٠ مليون وكان البريطانيون قد قرروا أن الحد الأقصى للمياه في فلسطين كلها ١٨٠٠ مليون متر مكعب ويجب أن تخرج منها ٣٠٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية فيبقى في داخل اسرائيل ١٥٠٠ مليون متر مكعب ويجب أن نذكر أن هذا الحد الأقصى لا يمكن استغلاله بأكمله بل ان ما يمكن استغلاله هو ١٣٠٠ - ١٤٠٠ مليون متر مكعب في السنة » .

تجفيف الحولة

تجفيف الحولة

كان البارون روتشيلد أول من تطلع الى تجفيف بحيرة الحولة ووضع مشروعاً لذلك منذ سنة ١٩١٠ ولكن هذا المشروع ظل سراً .

وظل الحلم يراود اليهود في امتلاك هذه المستنقعات لتجفيفها واستثمارها وإنشاء المستعمرات على أرضها الخصبة منذ أن أشار البارون روتشيلد ، وكانت فلسطين محتلة بالأتراك فمنحت السلطات التركية أراضي الحولة لعائلة سلام اللبنانية في بيروت ولكن عائلة سلام هذه لم تستطع استغلال هذه الأراضي لأنها مستنقعات وتحتاج الى تكاليف باهظة .

وبدأ سمسارة اليهود يتصلون بعائلة سلام ويفاضونها على بيع أراضي الحولة وتحت الضغط الصهيوني اضطروا الى بيعها في سنة ١٩٣٤ .

معلومات عن بحيرة الحولة :

بحيرة الحولة هي عبارة عن مستنقع كبير تكون نتيجة هزة أرضية تسببت في ظهور نتوء بارز في مجرى نهر الاردن في الجزء الجنوبي منه عند خروجه من البحيرة مما أعاق مجراه وجعل مياهه تفيض على ضفتيه وتركد في الأراضي المحيطة به وخصوصاً في فصل الشتاء حيث تزداد مياهه بفعل السيول والقنوات وذوبان الثلوج من قمم الجبال المحيطة وفي كل عام كانت رقعة الفيضان تزداد حتى شكلت مستنقعا كبيرا مساحته ٦٠ ألف دونم (١٥ ألف فدان) وأصبح هذا المستنقع موطناً للأمراض وخصوصاً الملاريا ونبتت فيه الأعشاب البرية .

مشاريع تجفيف الحولة :

وضعت عدة مشاريع لتجفيف مستنقعات الحولة وقد عرضت بعض الشركات البريطانية مشاريع للقيام بأعمال التجفيف الا أنه بعد التجربة

اتضح أن تجفيف الدونم الواحد يتكلف ما بين ٣٥ - ٥٠ ألف جنيه وكان ذلك عام ١٩٣٥ .

استطاعت الوكالة اليهودية - وكانت في ذلك الحين بمثابة الهيئة المسئولة عن اليهود في فلسطين أثناء حكم الانتداب البريطاني أن تقنع حكومة فلسطين بأن تساهم في مشروع تجفيف الحولة بحجة مكافحة الملاريا ووافقت حكومة الانتداب البريطانية على المساهمة في المشروع بمبلغ ثلاثة أرباع مليون جنيه فلسطيني إلا أن الحرب العالمية الثانية نشبت فعدلت عن المشروع وطوى المشروع جانبا بصفة مؤقتة .

جاءت حرب فلسطين أيضا فحالت دون الاهتمام بهذا المشروع إلا أنه في هذه المرة استطاعت السلطات اليهودية إنشاء مستعمرات على ضفاف بحيرة الحولة مثل مستعمرة جولاتا ومستعمرة يسود همعلا ، وصار سكان هذه المستعمرات يعيشون على صيد السمك من بحيرة الحوت .

تنفيذ مشروع التجفيف :

بدأ تنفيذ المشروع في شهر أكتوبر ١٩٥٠ وتم على ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى :

وتقضى بتعميق نهر الاردن عند خروجه من بحيرة الحولة أي في الجزء الجنوبي من البحيرة ، وقد صار تعميق مسافة من النهر قدرها أربعة كيلو مترات ونصف بعمق أربعة أمتار وهذا هو النتوء البارز في قاع النهر الذي كان يتسبب في فيضان المياه وتراكمها وتحولها الى مستنقع على ضفتي نهر الاردن .

إلا أن هذا الجزء يقع في المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية لذلك اشتكت سوريا الى مجلس الأمن فقرر وقف العمل في مايو ١٩٥١ حتى يقرر رئيس لجنة الهدنة المشتركة ما اذا كانت أعمال إسرائيل تعتبر مغنما عسكريا .

وفي يونيو ١٩٥١ استؤنف العمل وشمل في تلك المرحلة تعميق النهر وتوسيعه لمسافة أربعة كيلومترات ونصف وهذه المسافة هي التي تقع بين مصب نهر الاردن جنوبى بحيرة الحولة حتى جسر بنات يعقوب وانتهت هذه المرحلة في مارس ١٩٥٣ .

وكان يقوم بتنفيذها وتنفيذ مشروع التجفيف كله بصفة عامة
مؤسسة « صوليل بونيه » للمقاولات والبناء .

المرحلة الثانية :

تداول هذه المرحلة عمليات التجفيف ، ولذلك حفرت قناتا تصفية
رئيسيتان قناة شرقية وهي تعتبر القناة الرئيسية وقناة غربية وكذلك
قناة شمالية تربط بين القناتين وتبلغ أطوالها كالاتي :

- ١ - القناة الشرقية طولها ١٩٥ كم وعرضها ٥٠ مترا .
- ٢ - القناة الغربية طولها ١٦ كم وعرضها ٢٠ مترا .
- ٣ - القناة الشمالية طولها ٤ كم وعرضها ١٢ مترا .

وقامت بحفر هذه القنوات شركة المقاولات الامريكية واستعملت
آلات عائمة أحضرت خصيصا من الولايات المتحدة .

وقد بدأت أعمال الحفر في شهر أغسطس سنة ١٩٥٣ واستغرقت
عامين بعد ذلك !

وتعتبر هذه القنوات قنوات لسيل المياه المصفاة من المستنقعات
والمياه المتدفقة من السيول في موسم الشتاء . وتلتقي القنوات المارة من
الشمال الى الجنوب عند وسط المستنقعات ومن هنا تستمر المياه في
سيرها في القناة الشرقية الرئيسية التي تتصل بنهاية المستنقع (الذي
زال الآن) بنهر الاردن ، ولذلك فان القناة الشرقية هي التي تتجمع فيها
مياه القنوات الصغيرة وسيول الامطار ومياه الثلوج وتسيل من الشمال
الى الجنوب .

وبعد اتمام حفر هذه القنوات وتصفية المياه من جزء من المستنقع
تم استصلاح مساحة من الارض قدرها ١٢ ألف دونم تقع شمالي القناة
الشمالية وفي شهر يونيو ١٩٥٥ حرثت تلك الارض لأول مرة .

وقد تألفت شركة لاستصلاح أراضي الحولة وتساهم في هذنه
الشركة :

- ١ - حكومة اسرائيل بمبلغ ٦٠٪ من رأس المال .
- ٢ - الوكالة اليهودية بمبلغ ١٠٪ من رأس المال .
- ٣ - الصندوق اليهودي بمبلغ ٢٠٪ من رأس المال .

المرحلة الثالثة :

تتلخص هذه المرحلة في تصفية المياه المتجمعة على سطح الارض وتسربها الى القنوات التي تصب في نهر الاردن وتصفية المياه الموجودة في البحيرة نفسها لكي تصب في نهر الاردن .

تمت هذه المرحلة خلال عام واحد وقامت به الشركة القومية للهندسة اذ كان قد بنى عند نقطة التقاء القناة الشرقية الرئيسية بنهر الاردن سد كبير يحول المياه من نهر الاردن الى القناة . وعند اتمام المرحلة الثانية بدىء في ازالة هذا السد فأخذت المياه تتدفق وتصب في نهر الاردن ، ويبلغ مجموع المياه التي كانت في البحيرة ١٢ مليون متر مكعب .

وبذلك تغيرت الخريطة الاسرائيلية ولم يعد هناك ذكر للبحيرة التي كانت تدعى بحيرة الحولة وظهرت بدلا منها مساحة من الارض تغطيها أعشاب الحلفا والحصير والبوص .

بعض عقبات واجهت المشروع :

بعد أن أنفقت حكومة اسرائيل ثمانية ملايين من الجنيهات خلال ست سنوات على مشروع تجفيف الحولة اتضح أنه لاستصلاح الارض يجب القضاء أولا على الاعشاب البرية التي تنزل جذورها في الارض الى عمق متر تحت الارض وهذه عملية شاقة وتتطلب وقتا طويلا .

اتضح ان قاع البحيرة يحتوى ٦٠ - ٨٠ ٪ جير ولذلك فانها غير صالحة للاستغلال الزراعى .

بعد ان فتحت المصارف لتصريف مياه البحيرة والمستنقع سالت المياه وأخذ سطحها في الهبوط وكان مقدرا لتصفيتها يومان أو ثلاثة الا أنها وصلت الى مستوى معين ثم توقفت عن التصريف ويقول المهندسون ان في قاع البحيرة ينابيع جوفية ترسل مياهها الى البحيرة وهناك اعتقاد آخر بأن القنوات التي حفرت قد تراكم فيها الوحل المنحرف مع الماء ولذلك يحتاج الامر الى آلات جرف عديدة لجرف الاوحال من القنوات ، واذا اتضح أيضا وجود ينابيع جوفية في قاع البحيرة فستحفر قنوات تصل هذه الينابيع بعضها ببعض لكي تصرف مياهها الى نهر الاردن .

ويبدو ان اسرائيل قد تغلبت على هذه العقبات وانتهت بذلك مشكلة تجفيف بحيرة الحولة بالنسبة لاسرائيل .

موجز للحوادث التي رافقت تنفيذ المشروع :

(١) سنة ١٩٥١ بدأ مشروع التجفيف في الشهر الثالث من عام ١٩٥١ وبتاريخ ١٩/٣/١٩٥١ عقدت لجنة الهدنة المشتركة اجتماعا مستعجلا لبحث هذه المشكلة وقررت إحالة القضية الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة لدراستها واصدار قرار نهائى فى موضوعها الا انه قبل أن ينتهى رئيس لجنة الهدنة من دراسته عاد اليهود الى أعمال التجفيف مرة ثانية وقام العرب أصحاب الاراضى بمقاومة اليهود .

وبتاريخ ٣٠/٣/١٩٥١ عزز اليهود القوات التى كانت تحتل القطاع الاوسط من المنطقة المجردة منذ تاريخ ٢٧/٣/١٩٥١ ولم يتمكن السكان العرب من قرينى العتامة ومزرعة (الخورى) من العودة الى أماكنهم نظرا لاحتلالها من قبل الجيش اليهودى . وهذا يمنعهم من ممارسة الحياة الطبيعية التى تخولهم اياها اتفاقية الهدنة .

وفى ليلة ٣٠-٣١/٣/١٩٥١ أحاط الجيش الاسرائيلى بقرية البكاره ونقل اهاليها بالقوة بالسيارات العسكرية الى مكان مجهول داخل فلسطين وهو عمل وحشى يضاف اليه الاخلال العسكرى بالمنطقة المجردة .

وبتاريخ ٣/٤/١٩٥١ عقد اجتماع للجنة الهدنة المشتركة وقد تم الوصول الى وضع مشروع اتفاق يعرض على السلطات فى البلدين وتضمن هذا المشروع ما يلى :

١ - أن تعود الحياة المدنية الطبيعية للمنطقة المجردة الى ما كانت عليه قبل الحوادث التى وقعت خلال الاسابيع الثلاثة الاخيرة .

٢ - أن يعود السكان المدنيون العرب الى المنطقة المجردة فورا .

٣ - أن تخلى المنطقة المجردة من كل العناصر المسلحة التى دخلتها خلال هذه الحوادث .

٤ - أن تجرى مباحثات بين الطرفين تنتهى خلال مدة أقصاها شهر واحد وأن تتوقف أعمال التجفيف خلال هذه المباحثات .

وبتاريخ ٤/٤/١٩٥١ عقد اجتماع فى (روشبينا) لوضع التفاصيل والايضاحات المتعلقة بمشروع الاتفاق بعد أن أبدى الوفدان قبول حكومتيهما للمشروع . غير أن اليهود كانوا يبيتون خطة مرسومة لاحتلال المناطق المجردة .

وفي ليلة ٥ - ٦/٤/١٩٥١ قام اليهود بقصف القرى العربية التي ضمن المناطق المجردة وهي قرية (البكارة) و (الفانمة) ومزرعة (الخوري) وسيطر اليهود على المناطق المجردة التي غرب نهر الاردن من بحيرة الحولة شمالا حتى جسر بنات يعقوب جنوبا .

وقدم رئيس الوفد السوري الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة بتاريخ ١٩٥١/٤/٥ احتجاجا لخص فيه العدوان الذي قامت به الطائرات اليهودية وطلب اطلاق مجلس الامن بأسرع ما يمكن على الحادث .

وهكذا وبناء على طلب سورية عقد مجلس الامن أولى جلساته في ١٩٥١/٤/١٧ للنظر في شكوى سورية ضد اسرائيل وبعد عدة اجتماعات ومناقشات أصدر المجلس قرارا بتاريخ ١٩٥١/٥/١٨ نصه فيما يلي :

مجلس الامن :

١ - عطا على قراراته السابقة المؤرخة في ١٥ من يولية سنة ١٩٤٨ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٩ و ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ و ٨ من مايو سنة ١٩٥١ - والمتعلقة باتفاقات الهدنة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة وبالأحكام المتعلقة بوسائل ضيانة الهدنة وحل الخلافات برجال الهدنة المشتركة التي يشترك فيها الجانبان على حسب اتفاقية الهدنة .

٢ - استنادا على شكوى سورية واسرائيل الى مجلس الامن وليبانات ممثلي سورية واسرائيل بمجلس الامن والى تقارير كبير المراقبين ووكيله في فلسطين الى الامن العام للامم المتحدة والى تصريحات الاول منهما أمام مجلس الامن .

٣ - استنادا الى أن كبير المراقبين الدوليين في مذكرته المؤرخة في ١٩٥١/٣/٧ والى أن رئيس لجنة الهدنة المشتركة في مناسبات عدة كانا قد طلبا من الوفد الاسرائيلي في لجنة الهدنة المشتركة أن تؤكد اعطاء التعليمات اللازمة الى الشركة المحدودة لاستثمار الاراضي في فلسطين لرفع جميع الاعمال التي تقوم بها في المنطقة المجردة الى أن يتوصل الى اتفاق بشأنها بوساطة رئيس لجنة الهدنة المشتركة ، والى أن الفقرة الخامسة من اتفاقية الهدنة تعطي رئيس لجنة الهدنة الصلاحية في الاشراف على المنطقة المجردة يتبنى المجلس طلبات كبير المراقبين الدوليين ورئيس لجنة الهدنة المشتركة في هذا الموضوع ويطلب الى حكومة اسرائيل الاستجابة لها .

ويعلم أنه من الضروري أن تتقيد حكومتا سورية واسرائيل بكل
إخلاص بنصوص اتفاقية الهدنة العامة الموقعة بتاريخ ٢٠ من يولية ١٩٤٩
لإعادة السلم الدائم الى فلسطين .

ويعيد الى الذاكرة المادة الثامنة والفقرة الثامنة من اتفاقية الهدنة
التي تنص على أنه في حالة نشوب خلاف حول تفسير أحد نصوص
الاتفاقية عدا المقدمة والمادتين الاولى والثانية حينئذ سيكون تفسير لجنة
الهدنة المشتركة سائدا .

٤ - يدعو حكومتى سورية واسرائيل الى عرض شكواهما على لجنة
الهدنة المشتركة أو على رئيسها أيهما يتمتع بالمسؤولية حسب اتفاقية
الهدنة والتقيد بالقرارات التي تنتج عن ذلك .

٥ - يعتبر رفض الاشتراك في جلسات لجنة الهدنة المختلطة
والامتناع عن احترام طلبات رئيس لجنة الهدنة المختلطة المتعلقة بالتزامات
بموجب المادة الخامسة غير متفق مع أهداف اتفاقية الهدنة والغرض من
عقدها . وهو لذلك يناشد الطرفين إرسال ممثلين عنهما الى جميع
الاجتماعات التي يدعو اليها رئيس اللجنة واحترام هذه الطلبات .

٦ - يدعو الطرفان الى تنفيذ المقتطفات التالية من خطاب رئيس
منظمة مراقبة الهدنة في جلسة مجلس الامن ال (٥٤٢) في ٢٥ من ابريل
سنة ١٩٥١ والمقتبسة من محضر جلسات لجنة الهدنة السورية الاسرائيلية
المنعقدة في ٣ من يولية سنة ١٩٤٩ والتي وافق الطرفان على انها تعليق
على المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة الاسرائيلية السورية .

ان قضية الادارة المدنية في القرى والمستعمرات التي ضمن المنطقة
المجردة من السلاح منصوص عليها في اتفاقية الهدنة في الفقرة الفرعية
٥ (ب) و ٥ (ف) وان هذه الادارة المدنية بما فيها من أعمال البوليس
ستكون على أساس محلي دون اثاره القضايا العامة المتعلقة بالادارة وتطبيق
القانون والجنسية والسيادة .

وحيث يعود المدنيون الاسرائيليون الى قرية أو مستعمرة اسرائيلية
فان الادارة المدنية والبوليسية لتلك القرية أو المستعمرة تكون اسرائيلية
وعلى غرار ذلك حيث يعود المدنيون العرب الى قرية عربية أو يبقون فيها
تكون السلطة في أيدي ادارة ووحدة بوليس محليتين عربيتين .

وبينما تعاد الحياة المدنية تدريجيا تشكل الادارة على أساس محلي
نحت اشراف رئيس لجنة الهدنة المشتركة العام .

وسيقوم رئيس لجنة الهدنة المختلطة بالتشاور والتعاون مع السكان المحليين لاتخاذ كل التدابير الضرورية لاعادة الحياة المدنية وصيانتها ولن يتولى مسئولية ادارة المنظمة مباشرة .

٧ - يذكر حكومتى سورية واسرائيل بالتزاماتهما بموجب المادة الحادية عشرة الفقرة الرابعة من ميثاق الاسم المتحدة وتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة بالآلا تلجأ الى القوة العسكرية ويجد أن الاجراءين الاثنى (أ) ، (ب) مناقضان لبنود اتفاقية الهدنة والالتزامات التى ينص عليها الميثاق :

(أ) الاجراء الجوى الذى اتخذته قوات حكومة اسرائيل فى اليوم الخامس من ابريل سنة ١٩٥١ .

(ب) وأى أعمال عسكرية عدوانية من قبل أى من الطرفين فى المنطقة المجردة أو حولها التى قد يشبتها التحقيق الاضافى من قبل رئيس أركان منظمة مراقبة الهدنة فى التقارير والشكاوى المرفوعة حديثا الى مجلس الامن الصادر فى ١٥ من يولية لقرار وقف اطلاق النار المنصوص عنه فى قرار مجلس الامن الصادر فى ١٥ من يوليو ١٩٤٨

٨ - وبعد أن أخذ علما بالشكاوى المتعلقة بطرد السكان العرب من المنطقة المجردة من السلاح .

(أ) يقرر أن المدنيين العرب الذين أبعدوا عن المنطقة المجردة من السلاح من قبل حكومة اسرائيل يجب أن يسمح لهم بالعودة حالا الى بيوتهم وان لجنة الهدنة يجب أن تشرف على عودتهم واعادة اسكانهم بطريقة تقررها اللجنة .

(ب) ويعتقد انه لا يجوز اتخاذ اجراءات تنطوى على نقل الاشخاص عبر الحدود الدولية أو خطوط الهدنة أو داخل المنطقة المجردة من السلاح دون أن يتخذ رئيس اللجنة المشتركة قرارا بذلك .

٩ - وبعد أن درس باهتمام فى عدة حالات عدم السماح لمراقبى وموظفى مراقبة الهدنة الدخول الى الاماكن المجاورة والمناطق التى هى موضوع الشكوى بغية القيام بأعمالهم الشرعية يعتقد أنه يجب على الطرفين أن يسمحا بمثل هذا الدخول فى كل الاوقات عندما يطلب الامر ذلك لتمكين منظمة مراقبة الهدنة من انجاز أعمالها كما يجب عليهما أن تقدمتا كل مساعدة يطلبها رئيس لجنة الهدنة المشتركة لهذا الغرض .

١٠ - يذكر الطرفان بتعهداتهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتسوية خلافاتهما الدولية بوسائل سلمية وبطريقة لا تجازف بالسلم الدولي والأمن كما يعبر عن قلقه من فشل حكومتى سورية وإسرائيل فى الوصول الى تفاهم تبعا لتعهداتهما بموجب اتفاقية الهدنة للتعجيل فى عودة السلم الدائم الى ربوع فلسطين .

١١ - يأمر رئيس منظمة مراقبة الهدنة باتخاذ الاجراءات الضرورية لتنفيذ هذا القرار بغية اعادة السلام الى المنطقة ويخوله سلطة اتخاذ مثل هذه الخطوات التى من شأنها أن تعيد السلام الى المنطقة وتقديم توصياته وآرائه الى حكومتى سورية وإسرائيل على حسب ما يراه ضروريا .

وقد صوت على مشروع القرار كل من البرازيل والصين واكوادور وفرنسا والهند وهولندا وتركيا والمملكة المتحدة ويوغوسلافيا والولايات المتحدة .

وامتنع الاتحاد السوفيتى عن التصويت .

وكانت إسرائيل قد توقفت عن العمل فى المنطقة المجردة فى أثناء عرض شكورى سورية على مجلس الأمن الا أنه بعد القرار الذى اتخذ هناك سمح جنرال (رايلي) للشركة الاسرائيلية التى تقوم بأعمال التجفيف بمتابعة العمل فى المنطقة المجردة وفى الاراضى غير المتنازع عليها من الضفة الغربية لنهر الاردن فقط وقد برر رايلي قراره للأسباب الآتية :

(أ) ان نية أعضاء مجلس الأمن كما عبروا عنها صراحة تتجه الى مؤازرة - المشروعات وتسهيل تنفيذه .

(ب) ان المحافظة على الاراضى العربية كانت هدف مجلس الأمن وان قرار مجلس الأمن قد حقق هذه الغاية ومنع العمل فى الاراضى العربية وسمح بالعمل فى الاراضى الاخرى .

(ج) ان الاراضى التى كانت موضع الخلاف هى الاراضى العربية فقط ولم تبحث مطلقا قضية العمل على الاراضى اليهودية لذلك فالعمل فيها يبقى مرخصا به وليس موضع نزاع .

(د) لا يستطيع كبار المراقبين منع اليهود من القيام بالمشروعات التى يريدونها فى اراضيهم كما لا يستطيع منع العرب من العمل فى اراضيهم أيضا .

لقد أثار قرار جنرال رايلي حفيظة الحكومات العربية التى انتقدته

بشدة واعتبرته مخالفا لقرار مجلس الامن الذي نص على وجوب وقف الاعمال في جميع اراضي المنطقة المجردة دون تمييز بين الاراضي العربية والاراضي اليهودية .

وفي اوائل يوليو عام ١٩٥١ أعلنت اسرائيل انها تمكنت من ايجاد مخرج تستطيع به اجراء اعمال التجفيف على الاراضي اليهودية فقط ومن الضفة الغربية وبدون التعرض للاراضي العربية او مشروعات الري المعتادة .

وهكذا عدلت الشركة الاسرائيلية المخطط الاول الذي بدأت اعمال التجفيف بموجبه والفت القناة التي حفرتها بالقرب من مزرعة الجوري واستعاضت عنها بقناة اخرى تمر بكاملها عبر اراضي اليهود واصبح مجرى نهر الاردن الذي كان سيسير بخط مستقيم من بحيرة الحولة نحو الجنوب يسير الآن بخط منكسر يمر بمحاذاة الاراضي العربية دون ان يمسه ، وانشأ اليهود سدا كبيرا في اراضيهم عند ملتقى القناة الجديدة بالقناة القديمة .

وكي يتحاشى اليهود العمل في الاراضي العربية اخذوا يردمون ضفة النهر الغربية بالتراب الذي يستخرجونه من القناة الجديدة بغية انشاء رصيف تقف آلاتهم عليه ليتمكنوا من تجفيف مجرى النهر القديم دون استعمال شبر واحد من الاراضي العربية ، ولقد اثر الموضوع مرة اخرى عام ١٩٥٣ وعام ١٩٥٧ ، وعام ١٩٥٨ وسنورد تفاصيل ذلك بعد الكلام عن الاهمية الاقتصادية لتجفيف الحولة .

الاهمية الاقتصادية لمشروع تجفيف الحولة :

ان اعمال التجفيف هذه تؤدي الى تحقيق عدة غايات كل منها ذات اهمية وهي :

١ - ان تجفيف مساحة من الاراضي قدرها ٦٠ ألف دونم تقريبا يجعلها تصبح صالحة للزراعة عن طريق الري .

٢ - ان تجفيف هذه المستنقعات ومنع الفيضانات الموسمية سيؤدي الى خفض مستوى الماء الى عمق (٢ - ٣) أمتار تحت سطح الارض وبذلك تتحسن مساحات اخرى من الاراضي تبلغ عشرات الآلاف من الدونمات التي ليست في حقيقتها مستنقعات بل ان مياه السيل المرتفعة منعت استعمالها للزراعة عن طريق الري .

٣ - ان المياه المنتشرة في البحيرات وأراضي المستنقعات تبخر بفعل الحرارة الملتهبة في وادي الاردن وتضيع سدى كما ان نباتات البردى وغيرها من النباتات الاخرى تمتص كثيرا من المياه لنموها ويقدر الخبراء كميات المياه التي تضيع سدى على هذه الصورة بمقدار ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنويا ومثل هذه الكمية تكفى رى مساحة زراعية مقدارها ٢٠٠ الف دونم تقريبا ، ولهذا فان أعمال التجفيف تنقذ من الضياع كمية هائلة من المياه مقدارها ١٠٠ مليون م٣ سنويا .

٤ - تقضى أعمال التجفيف على مصادر الحميات والأمراض التي تعانيها جميع القرى والمستعمرات في تلك المنطقة على مساحة ١٠ كم مما أخرج حركة التوطن على نطاق واسع في المنطقة .

٥ - اكتشفت في القسم الجنوبي من المستنقعات مراكز عدة فنية بالسماط الطبيعي وقد برهن خبراء عديديون على أنه يمكن استعمال هذه المادة لتحسين الزراعة ويعتقد خبراء آخرون أنه يمكن استعمال هذه المادة كوقود في مشروعات معينة وسيتمكن الآن استخراج السماط على نطاق واسع ونقل هذه المادة الى المناطق الزراعية الأخرى في البلاد .

١ - استثمار اراضي الحولة :

تأسست شركة استثمارية باسم شركة استثمار الحولة بتاريخ ١٢ من يونية عام ١٩٥٦ واشترك في تمويل رأسمالها كل من الحكومة بمعدل ٥٠٪ والوكالة اليهودية بمعدل ٢٥٪ ومنظمة الكيرن كاييت بمعدل ٢٥٪ وبلغ رأسمال الشركة عند تأسيسها مليون ليرة اسرائيلية وقد سلطت الصحافة الاسرائيلية أضواءها على مشروع الحولة بعد انتهاء أعمال التجفيف وأثارت كثيرا من المشاكل السياسية ونوهت هذه الصحف بأن انجاز المشروع هو ذو أهمية اقتصادية كبيرة فهو لا يقتصر فقط على إيجاد بعض آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية وإنما يشمل أمورا أهم بكثير من هذه النواحي فقد أدى تنفيذ هذا المشروع الى :

١ - ان يكون اساسا اقتصاديا لخمسين الف عائلة فقد كان الناطرية في الخريطة قبل بضع سنوات يرى ذلك اللسان الضيق الخارج من روشبينا حتى المظلة لا يحتوى الا على كيبوتسات فقط وفي الآونة الأخيرة انضمت الى هذه الخريطة بلدة كريات شمونة وحاتسور الغربية من روشبينا .

ويعتبر كريات شمونة اليوم من مناطق الانشاء والتعمير ويبلغ عدد سكانها نحو ٢٠ ألف نسمة وهذه البلدة في ازدياد اذ يصل اليها كل شهر نحو ٥٠٠ شخص جدد ، وبموجب الخطة الموضوعة سيبلغ عدد سكان هذه البلدة ٥٠ ألف نسمة ويقوم السكان اليوم ببناء البيوت كما يشتغل بعضهم في الصناعات الصغيرة .

وبموجب البرامج الموضوعة للاستثمار زرعت خلال عام ١٩٥٧ مساحة ١٠١ ألف دونم منها ٤ آلاف دونم بالقطن كما انشئ مصنع لحلج القطن لتأمين احتياجات مصنع النسيج هناك وزرعت مساحة قدرها ٣٠٠٠ دونم بالارز عام ١٩٥٨ بعد ان نجحت هذه الزراعة تماما في هذه المنطقة كذلك سيزرع في الحولة ٣٠٠٠ دونم بالقمح وقصب السكر والبدور وغيرها .

اما المصانع التي ستقوم باستغلال كل هذه المزروعات فانها ستقام في المنطقة نفسها .

وبموجب البرنامج الموضوع لتوزيع الاراضي المجففة البالغة ٦٠ ألف دونم وضع ٢٠ ألف دونم تحت تصرف شركة استثمار الحولة ووزع ٢٠ ألف دونم على المستعمرات القائمة في المنطقة وانشئت مستعمرات زراعية جديدة في ال ٢٠ ألف دونم الاخرى .

٢ - استغلال منطقة الحولة لانشاء مركز بلدى :

وهي امكان انشاء مركز بلدى في هذه المنطقة يضم جميع مستعمرات الناحية التي كانت حتى الآن بعيدة عن أى مركز بلدى والتي كان سكانها يضطرون للسفر الى صفد التي تبعد عشرات الكيلومترات عنهم لقضاء انشاء رصيف تقف الآتيم عليه ليتمكنوا من تجفيف مجرى النهر القديم حاجتهم الاقتصادية والطبية وغيرها ، أما الآن وبعد ان ازداد عدد السكان فقد انشئت مؤسسات مالية في المركز البلدى (كريات شمونة)، كما انشئت فيها مؤسسات طبية وغيرها وقد تم انشاء أول بنك هناك في عام ١٩٥٠ كما أن بنوكا أخرى قد فتحت لها فروعاً هناك .

(٢) سنة ١٩٥٣ .

بتاريخ ١٩٥٣/٧/٢ لاحظت القوات السورية أعمالاً هندسية واسعة لاسالة نهر الاردن من المنطقة المجردة بقناة الى المنطقة المحتلة في فلسطين .

وفي ١٩٥٣/٩/٢ قدم الوفد السوري شكوى الى رئيس لجنة الهدنة السورية - الاسرائيلية المشتركة بهذا الخصوص جاء فيها : ان النشاط العسكري الاسرائيلي مستعمر في المنطقة المجردة ، وهذا غير مشروع وغير مقبول ، وان امر كبير المراقبين بوقف الاعمال لم ينفذ ، وان تحويل النهر يمنح اسرائيل افضلية عسكرية وسياسية واقتصادية على حساب سورية وطالب الوفد المذكور بوقف الاعمال وسحب القوات الاسرائيلية من المنطقة المجردة ودعوة لجنة الهدنة المشتركة للاجتماع واعلام مجلس الامن بالقضية .

واجرى رئيس اللجنة التحقيقات المطلوبة وطلب كبير المراقبين الجنرال (بنيكه) من السلطات الاسرائيلية وقف العمل فلم تدعن للطلب، وفهم بأن السلطات الاسرائيلية قامت بالعمل دون ترخيص من كبير المراقبين .

اتخذت الحكومة السورية آنذاك الاجراءات الرسمية فأصدرت وزارة الخارجية مذكرة وزعت على سفارات الدول الكبرى والدول العربية وحررت عدة شكاوى الى لجنة الهدنة وتكررت الاجتماعات مع الجنرال (بنيكه) . وأصدر كبير المراقبين قرارا اوجب فيه على السلطات الاسرائيلية وقف الاعمال في المنطقة المجردة فورا .

وردت السلطات الاسرائيلية على قرار كبير المراقبين وأعلنت رفضها العمل بموجبه مدعية أن مصدر القرار لا يملك هذا الحق كما أن سورية لا يحق لها التدخل في شئون المنطقة المجردة كما زعمت .

وقد استمرت السلطات الاسرائيلية باجراء عمليات التحويل .

وأعلن الامين العام للامم المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا وباكستان والولايات المتحدة الامريكية وايطاليا تأييد قرار بنيكه .

وفي ١٩٥٣/١٠/١٢ أبلغت سورية موقفها بمذكرة رفعتها الى الامين العام للامم المتحدة . ثم طلبت ادراجها في جدول الاعمال .

وفي ١٩٥٣/١٠/٢٠ أعلنت الخارجية الامريكية وقف المساعدات الامريكية الى اسرائيل والبالغة خمسين مليون دولار .

ثم اجتمع مجلس الامن واتخذ قرارا بالاجماع مطالبا بوقف الاعمال .

وقد أعدت الدول الغربية الثلاث مشروع قرار يتألف من ١٦ مادة متأثرة الى حد بعيد بوجهه النظر الاسرائيلية وقد انتقدت سورية المشروع من عدة نقاط كان اهمها انتقاد المادة (١١) التي اغفلت ذكر مصالحها صراحة ضمن المصالح المتعلقة بالموضوع ارضاء للمندوب الاسرائيلي .

ثم قدمت لبنان مشروع قرار لمجلس الامن بهذا الخصوص وقد ايد كل من مندوبي الصين الوطنية والباكستان . . ذلك ، وطلبا حذف المادة (١١) من المشروع الغربي .

وتقدمت الدول الغربية الثلاث صاحبة المشروع الثلاثي بتعديلاتها على مشروعها بعد ان هدد المندوب السوفياتي باستعمال الفيتو .

وفي ٢٢/١/١٩٥٤ عرض المشروع الثلاثي المعدل بمجموعه على التصويت بعد ان رفض اصحابه التصويت الجزاء على كل فقرة ، فكانت نتيجة التصويت كما يلي :

صوت ضد المشروع - لبنان والاتحاد السوفياتي .

امتنع عن التصويت - الصين والبرازيل .

صوت مع المشروع - الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، تركيا ، كولومبيا ، الدانمارك ، وزيلندة الجديدة .

وسقط المشروع نتيجة الفيتو السوفياتي .

ثم القى المستر (هامر شولد) بيانا طالب فيه بما يلي
قرار الموقف الاول للجنرال بنيكه .

اعطاء الجنرال (بنيكه) امكانية البحث عن اتفاق يحول دون ان تصبح هذه المشكلة سببا لنزاع دائم بين اسرائيل وسورية .

اتخاذ قرار مستعجل ايجابي يمنح الجنرال (بنيكه) السلطة اللازمة .

ثم رفعت الجلسة وترك لرئيس مجلس الامن دعوة المجلس لبحث القضية عندما يرى فائدة من ذلك ، وقد بقيت القضية مسجلة في جدول أعمال الامم المتحدة .

بتاريخ ٢٦/١/١٩٥٤ ادعت اسرائيل بان قرار مجلس الامن

القاضي بوقف الاعمال ملقى استنادا الى سقوط المشروع الغربى وعدم
امكان البحث السريع فى سبيل ايجاد حل للمشكلة .

ولكن الدول العربية تمسكت باستمرار سريان قرار وقف الاعمال
لان الموضوع قيد البحث فى مجلس الامن .

نصحت الدول العربية الثلاث ورئيس مجلس الامن . . اسرائيل بعدم
متابعة الاعمال .

واقترحت السلطات الاسرائيلية على الجنرال (بنيكه) التباحث
بمشروع التحويل فوافق الجنرال على الاقتراح وطلب تزويده بخبراء
فقبلت سورية انتداب الخبراء على اساس انهم مساعدون للجنرال
وليسوا خبراء لقضية النهر كما نص على ذلك مشروع القرار الغربى
الفاشل .

تألفت لجنة من الامم المتحدة برئاسة الدكتور (رالف بانس)
لدراسة الموضوع .

استمرت مشاورات الوفد السورى مع الوفد الأمريكى لتوحيد
وجهات النظر ووافق الوفد الأمريكى على أسس المشروع اللبنانى المقدم
فى ١٨/١٢/١٩٥٣ .

بتاريخ ١٩/٧/١٩٥٤ أعلم رئيس مجلس الامن . . سوريا بأن اسرائيل
مستمرة فى العمل خارج المنطقة المجردة ويخشى أن يتم انجاز المنشآت
الخاصة بالمنطقة المجردة قبل أن يكون لدى مجلس الامن الوقت الكافى
للتدخل وبهذا يصبح العالم كله أمام الامر الواقع . وقد هددت سوريا
بأن عودة السلطات الاسرائيلية الى العمل فى المنطقة المجردة سيؤدى الى
نتائج خطيرة .

وقفت الدول العربية الثلاث ضد شكوى سوريا وتبنت وجهة
النظر الاسرائيلية وبذلت كل نفوذها لصالح اسرائيل . وكانت
الغاية المتوخاة الحصول على قرار ينكر حق سورية فى التدخل فى قضية
تحويل نهر الاردن ضمن المنطقة المجردة وقد حفظ الفيتو السوفياتى
لسورية حقها فى الموافقة على أى عمل يراد القيام به فى المنطقة المجردة
أو رفضه .

وجهات النظر العربية والاسرائيلية

وسنورد وجهات النظر العربية والاسرائيلية التى ابدت حول
موضوع التحقيق وتحويل مجرى النهر فى هذه المنطقة :

لقد انصب دفاع العرب أمام مجلس الأمن على النقاط التالية :

١ - ان أعمال التحويل تجرى في المنطقة المجردة :

ولكن السلطات الاسرائيلية تفسر المنطقة المجردة بأنها اراضى
وهى تمارس عليها بعض مظاهر السيادة كوجود البوليس الاسرائيلى فيها
وتنكر السلطات الاسرائيلية على سورية حقها في المنطقة المجردة ولا تعتبرها
طرفا له حق الخصومة أمام مجلس الأمن بهذا الخصوص وهى ترفض
حضور اجتماعات لجنة الهدنة اذا تعلق موضوع الاجتماع بالمنطقة المجردة
وتدعى بأن القوات السورية وان احتلت المنطقة المجردة فإنها قد انسحبت
منها لان هذه المنطقة واقعة خارج حدودها الدولية ، وقد كان جلاؤها غير
مشروط بموجب أحكام اتفاقية الهدنة لذلك فان الاتفاق معها غير ضرورى
لمتابعة أعمال التحويل . كما وان السلطات الاسرائيلية ترفض تنفيذ
قرارات هيئة الرقابة الدولية وتنكر على كبر المراقبين الدوليين حقهم
باعطاء قرارات وقف الأعمال في المنطقة المجردة لان مهمة هذه الهيئة
محدودة برعاية المصالح الخاصة فى المنطقة المجردة والاشراف على تنفيذ
أحكام اتفاقية الهدنة .

ويرى العرب أن المنطقة المجردة اراض كانت تحتلها القوات السورية
وانسحبت منها تلبية لرغبة الامم المتحدة لجعل هذه المنطقة المحتلة منطقة
عازلة تفصل قوات الطرفين وتقلل احتمالات الاحتكاك ووقوع الحوادث
وان يصير هذه المنطقة سيدرس عند تسوية المشكلة ولا شك بأن سورية
ستظل تطالب بذلك .

أما وجهة نظر الامم المتحدة فهى ان السيادة على المنطقة المجردة
قد استبعدت ولا يتمتع أى من الطرفين بهذا الحق حتى يتم اتفاق نهائى
بينهما .

وان جميع الامور المتعلقة بالسيادة وتحديد الحدود والسلطات
القضائية والتشريع مستبعدة أيضا ، ويجب أن تسلم الإدارة المحلية
الى السكان المحليين دون تدخل سلطان الطرفين ، وان جهاز الامم المتحدة
للمراقبة لا يمارس فيها حقوق دولة ذات سيادة ، انما يسهر على تطبيق
الاتفاقية .

وقد رأى رجال القانون ان امتياز شركة كهرباء فلسطين التى

تسترت السلطات الاسرائيلية خلفها في تنفيذ المشروع ، غير قابل للتنفيذ في المنطقة المجردة ما دامت لا توجد دولة تمارس السيادة فيها .

فمعنى تنفيذ المشروع دمج المنطقة المجردة في النظام الاقتصادي والكهربائي لفلسطين المحتلة وهذا غير مسموح به بموجب اتفاقية الهدنة .

وقد أرادت السلطات الاسرائيلية ابعاد الجانب السوري عن الموضوع فاعترفت بالحقوق الفردية (لان الرقابة الدولية نشرها) وادعت بأن المشروع لن ينطوى على استعمال اراض يملكها العرب في المنطقة المجردة ولن تؤثر في المستقبل على هذه الاراضى . كما أن المشروع لن يضر أية مصلحة عربية خاصة في المنطقة المجردة . وقد أثبتت تقارير المراقبين ان المشروع يؤدي الى اغراق منطقة عربية واسعة . ويؤثر على اراض عربية واسعة .

اما عن حقوق العرب خارج المنطقة المجردة (قرية البطيحة) فقد أنكرت السلطات الاسرائيلية حقوقهم المكتسبة بموجب العرف والعادة ، والمثبتة بالاتفاقيات الدولية وخاصة الاتفاقية الفرنسية البريطانية لعام ١٩٢٢ بخصوص الحدود السورية الفلسطينية ، وأعلنت السلطات الاسرائيلية انها لا تأخذ على عاتقها المعاهدات التي وقعتها بريطانيا باسمها ، ولكنها عادت فصرحت بأنها تمنح قرية البطيحة السورية ما يكفي حاجاتها وحاجات سكان شواطئ النهر الشرقية من الماء .

وقد ردت سورية بانها لم تتفق على الاساس ، حتى تبحث التفاصيل ومع ذلك فانها ترفض أن تعتمد سقائتها على حسن نية السلطات الاسرائيلية مقابل تنازلها عن حقوقها المكتسبة .

كما ان تقرير الجنرال (رايلي) المرفوع الى مجلس الامن يثبت بأن تجربة بوابات السدود جنوبى بحيرة الحولة الجارية بتاريخ ٨/١٠/٩٥١ قد أدت الى نقص ٧٠٪ من مياه مزرعة البطيحة ، لذلك أنهيت التجربة وأهمل مشروع تخفيض المياه بواسطة استعمال بوابات السدود .

كما ان توليد ٢٤ ألف كيلوات لن يبقى الا القليل من المياه في مجرى النهر الاصلى ، ان لم يقطع الماء كما ذكر الجنرال (بنيكه) لهذا فان مشروع تحويل النهر يبدل حقوق الرى المكتسبة في المنطقة المجردة وفي اراضى الاقليم السوري . وعلاوة على ذلك فان تحويل النهر يضر بالملكة الاردنية الهاشمية اذ يؤدي الى انقاص مياه بحيرة طبريا ، وبالتالي زيادة ملوحتها .

اعتبرت السلطات الاسرائيلية المنطقة المجردة منطقة محرمة لا يجوز لقوات أحد الطرفين دخولها ، وان ابقاء المنطقة المجردة من السلاح يعنى فقط منع دخول قوات الطرفين اليها ولا يعنى عدم تحسين هذه المنطقة ورفع مستواها الاقتصادي . وانهم عندما وقعوا على اتفاقية الهدنة تعهدوا بتجنب ارسال قواتهم الى المنطقة المجردة ولكنهم لم يتعهدوا بعد تحسينها أو باعمال الاعمال التى تؤدى الى رفع مستوى المنطقة كلها .

أما مبدأ عدم السماح لقوات أى من الطرفين بالحصول على فائدة عسكرية فقد كان مطبقا أثناء اتفاقية وقف القتال التى أبطلها قرار مجلس الامن فى ١٩٤٩/٨/١١ والتى سبقت عقد اتفاقية الهدنة . ولو أن اتفاقية الهدنة أعطت هذا الحق للطرفين لتمكنست سورية من إثارة اعتراضات مماثلة ليس فقط بخصوص المنطقة المجردة بل فى أية بقعة من أراضى فلسطين المحتلة .

كما أن نهر الاردن سيحتفظ بمجرأه الحالى . والقول بأن تحويله يغير وضع المنطقة المجردة ويحقق كسبا عسكريا للسلطات الاسرائيلية هو قول غير معقول لان القناة التى تحفر تشكل عائقا جديدا فى وجه أى فريق يقوم بالعدوان .

لكن الدول العربية ترى رأيا مخالفا لهذا فهى ترى أن مهمة المنطقة المجردة هى أن تفصل قوات الطرفين وتبقى مجردة من السلاح ولا يتخذ فيها أى تدبير عسكري حتى تجرى فيها حياة مدنية طبيعية وقد جاءت محاولة تحويل مجرى نهر الاردن تزيل حاجزا طبيعيا بين الطرفين وتؤمن كسبا عسكريا للسلطات الاسرائيلية ، وبالتالي تقلب وضع المنطقة المجردة وتضعف من قيمتها كمطقة عازلة للأسباب التالية :

يخرج نهر الاردن ، باعتباره يخترق المنطقة المجردة من اشراف الرقابة الدولية التى تمنع تحقيق مكاسب عسكرية عليه ما دام فى المنطقة المجردة .

يقلب الاسس الجغرافية والطبوغرافية الواردة فى اتفاقية الهدنة ويفتح مجالا للمنازعات .

ان وجود القناة يسهل للمشرف عليها السيطرة على مياه المنطقة والاستفادة منها وجعلها حاجزا دفاعيا ، وهذا يجعل المنطقة المجردة وسكانها تحت رحمة السلطات الاسرائيلية . كما يكون فى امكانها اقامة جسور على القناة وتجهيف المجرى الاصلى للنهر ، بواسطة السدود التى

تشرف عليها لتستطيع قواتها اجتياز النهر ، وهذا يعطيهم أفضلية هجومية كبيرة .

فان تعهد الدكتور بانس باسم الامم المتحدة ، بألا تبقى المنطقة خرابا وفراغا لاينفى قوله فى مذكرته نفسها ، ان مشكلة السيادة على المنطقة المجردة مسألة معلقة حتى ايجاد حل نهائى للمشكلة ولايجوز لاي من الطرفين أن يمارس عليها أى تصرف هو من تصرفات السيادة ، وليس هناك من ينكر أن هذا التصرف الاسرائيلى هو من تصرفات السيادة . ولو كانت غاية القناة أرواء القسم الشمالى من المنطقة المجردة دون أن تمتد الى داخل المنطقة المحتلة بغية تحسين أحوال سكان المنطقة المجردة لكانت القضية جديرة بالدرس .

مجلس الامن ينظر شكوى العرب من أن اسرائيل قد أقامت جسرا فى المنطقة المتروعة السلاح فى منطقة الحولة :

أرسل رئيس المراقبين بالنيابة فى هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة فى فلسطين تقريرا فى ٢٠ من ابريل عام ١٩٥٧ ذكر فيه أن سورية قد شكت فى ٢٦ من مارس ١٩٥٧ الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة الاسرائيلية السورية من أن القوات الاسرائيلية المسلحة كانت تشيد تحصينات عسكرية وتقيم جسرا عند مخرج بحيرة الحولة ، وطلبت سورية الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة أن يأمر بإجراء تحقيق فوري ، وأن يتخذ مع السلطات الاسرائيلية التدابير اللازمة لوقف هذا العمل غير القانونى فى المنطقة المجردة من السلاح .

كذلك قامت سورية فى ٣١ من (مارس) بإعلام رئيس اللجنة ثانية أن الجسر قد تمت اقامته وأنه لا ينبغى السماح به فى المنطقة المجردة من السلاح نظرا الى قيمته العسكرية بالنسبة الى اسرائيل .

وجاء فى التقرير أن رئيس المراقبين بالنيابة لم يتمكن من اجراء تحقيق فوري لان اسرائيل رفضت بحث الشكوى السورية . وقد اتخذت اسرائيل موقفا منعت بموجبه المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة من دخول المنطقة الحرام المجردة من السلاح من ناحية الاقليم السورى ، ورفضت السماح بإجراء تحقيق من ناحيتها ، على أنها كفت فيما بعد عن المعارضة فى تفتيش موقع الجسر ، مع اصرارها على معارضة ما وصفته بأنه تدخل سورى فى المنطقة المجردة من السلاح .

وقد تبين لرئيس المراقبين بالنيابة فى ٧ من ابريل عدم وجود

تحصينات ، ولكنه لاحظ أنه قد وضعت علامات على منطقة في المشارف الغربية للجسر تفيد أنها قد بثت فيها الألغام ، ولما كانت حقول الألغام والألغام ذاتها ممنوعة في المنطقة المجردة من السلاح ، فهو يعمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة لازالة أى ألغام مبعثرة في المنطقة .

كذلك تبين له أن الجسر لم يبن على أراض يمتلكها العرب . وأضاف انه على الرغم من امكان استخدام الجسر في الأغراض العسكرية فانه مقتنع مع ذلك بأن تشييده كان مرتبطا بمشروع استصلاح الاراضى فى منطقة الحولة . وعلى ذلك فانه لا يعتقد أنه يكون محققا فى طلب ازالة الجسر ، لان هذا الطلب ينبغي أن يركز على افتراض أن أحد الفريقين سوف يستخدم الجسر لأغراض عسكرية ، خرقا لاتفاقية الهدنة العامة وهو افتراض لا يحق له تصوره . كذلك اقترح رئيس المراقبين بالنيابة ان من المستحسن ، نظرا الى الصعوبات التى واجهت التحقيق أن يعاد تأكيد السلطات الخاصة التى لرئيس لجنة الهدنة المشتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة فى المنطقة المجردة من السلاح .

وأرسل الممثل السورى الى رئيس مجلس الامن رسالة فى ١٣ من مايو ١٩٥٧ قال فيها : ان اقامة جسر فى المنطقة المجردة من السلاح كفىل بأن يعطى اسرائيل ميزة عسكرية ، مخالفة لأحكام اتفاقية الهدنة العامة وان ابقاء الجسر ينطوى على خطر يهدد السلام .

وأضاف أن الحكومة السورية بينما تستطيع الموافقة على معظم البيانات الواردة فى تقرير رئيس المراقبين بالنيابة وخاصة ما يتعلق منه بسلطات لجنة الهدنة المشتركة ووظائف المراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة فانها لا توافق على استنتاجاته التى لم تطبق فيها أحكام اتفاقية الهدنة العامة تطبيقا دقيقا . وطلب الممثل السورى عقد جلسة مجلس الامن لبحث المسألة .

وفى جلسته رقم ٧٨٠ المنعقدة فى ٢٣ من مايو ١٩٥٧ ، أدرج المجلس الشكوى السورية فى جدول أعماله ، ودعا ممثلى سورية واسرائيل الى الاشتراك فى المناقشة .

وتكلم الممثل السورى فى هذه الجلسة ، فقال : ان اقامة الجسر قد صاحبه نشاط عسكري اسرائيلى فى المنطقة المجردة من السلاح ، وان اسرائيل لو كانت قد سمحت بإجراء تحقيق فى المنطقة فى الحال ، لكان من العسير اخفاء ذلك النشاط وذكر أنه ورد فى الفقرتين ٥ «أ» و ٥ «ب»

من المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة نص صريح يحظر القيام بأي نشاط عسكري في المنطقة المجردة من السلاح . وأشار الى ما قد ذكره رئيس المراقبين بالنيابة من أن الجسر يمكن استخدامه للأغراض العسكرية وبين ان سورية تعتقد وهي واضحة في اعتبارها قوة تحمل الجسر ، انه يمكن حتى في الوقت الحاضر استخدامه لنقل العتاد الكامل للجيش الى الضفة الشرقية من بحيرة الحولة . وهذه الميزة العسكرية التي تكتسبها اسرائيل على هذا النحو تعد خرقا لنصوص اتفاقية الهدنة العامة .

ويبدو أن رئيس المراقبين بالنيابة ، حين رفض الاستجابة لطلب سورية قد فرق بين الميزة العسكرية التي سوف تكتسبها اسرائيل ، وبين نيات السلطات الاسرائيلية في الانتفاع بهذه الميزة .

أما سورية فتعتقد أن تقدير النيات أمر غير جائز في تحديد وقوع أي خرق للاتفاقية .

كذلك قام رئيس المراقبين بالنيابة بوضع الاعتبارات الاقتصادية التي تؤثر في اسرائيل فوق كل الاعتبارات الاخرى عندما ذكر في تقريره أنه مقتنع بأن تشييد الجسر مرتبط بمشروع استصلاح الاراضي في منطقة الحولة .

وفضلا عن ذلك فان اسرائيل لم تلتزم الاجراء الذي وضعه مجلس الامن في قراره المتخذ في ١٨ من مايو ١٩٥١ بشأن تنفيذ ذلك المشروع، وختم الممثل السوري كلامه حاثا المجلس على أدانة اسرائيل على خرقها اتفاقية الهدنة العامة ، واصدار أمره بإزالة الجسر ، واعادة تأكيد السلطات الخاصة لرئيس لجنة الهدنة المشتركة وللمراقبين العسكريين التابعين للامم المتحدة واعادة تأكيد حق مراقبي الامم المتحدة في حرية التنقل والانتقال في جميع قطاعات المنطقة المجردة من السلاح .

وتكلم الممثل الاسرائيلي في الجلسة ذاتها فقال : ان اتفاقية الهدنة العامة قد نصت صراحة على اعادة الحياة المدنية الطبيعية الى المنطقة المجردة من السلاح وان الوسيط بالنيابة قد أعلن وقت توقيع الاتفاقية أن الامم المتحدة سوف تحرض على ألا تصبح تلك المناطق فراغا أو أرضا بورا . وقد دأبت سورية طوال السنوات الست الماضية على محاولة تعويق مشروعات التحسين في المنطقة المجردة ، ولكن رئيس المراقبين ومجلس الامن قد رفضا مرارا جميع حججها المقدمة ضد أعمال استصلاح الاراضي التي تقوم بها اسرائيل ، وفي عام ١٩٥١ أعلن رئيس المراقبين على نحو

قاطع أن الاحتجاج بوجود ميزة عسكرية يتعارض مع اتفاقية الهدنة العامة وهو لذلك أمر غير مقبول ، وبعد توقيع تلك الاتفاقية لم تعد العلاقات بين إسرائيل وسورية قائمة على أسس عسكرية بحثية ، وقد شيدت إسرائيل الجسر المشار اليه لا لشيء الا ليستخدم معبرا يمر عليه التراب والكراكات اللازمة لاتمام شبكة القنوات المتصلة بنهر الاردن .

وأضاف انه قد أزيلت كل الألغام التي بشت قرب المشارف الغربية للجسر ، وان رئيس المراقبين بالنيابة قد أخطر بذلك .

وقال الممثل العراقي : ان المسألة الاساسية هي أن إسرائيل قد اكتسبت بإقامة الجسر ميزة عسكرية لم تكن تخولها اياها اتفاقية الهدنة العامة . أما الاعتبارات الاخرى التي أقحمتها إسرائيل لتهوئش المسألة ، كتلك الميزات الاقتصادية المزعومة لمشروع الحولة ، فهي كلها خارجة عن الموضوع ، فضلا على ذلك فان الجسر خليف بأن يزيد من احتمال الاحتكاك بين القوات المسلحة للدولتين ، وبهذا تزداد امكانيات حصول الاشتباك والحوادث زيادة كبيرة وقال : ان رئيس المراقبين بالنيابة قد تجاوز الواجبات التي عهد بها اليه فيما توصل اليه من استنتاجات بشأن الجسر ، فليس المنتظر منه أن يقدر نيات الفريقين ، بل أن يحدد : هل الوقائع ، كما رآها ، تتماشى مع أحكام اتفاقية الهدنة العامة أولا ؟ وقال : ان رئيس المراقبين بالنيابة ليس لديه تأكيد بأن الجسر لن يستخدم لأغراض عسكرية ما في المستقبل . فضلا عن ذلك فان تشييد الجسر ليس عملا منعزلا وانما هو آخر حلقة في سلسلة أعمال دبرت بأحكام ، وقصد منها تقويض دعائم اتفاقية الهدنة وذلك كمقدمة لضم المنطقة المجردة من السلاح الى إسرائيل .

ان إسرائيل قد خرقت اتفاقية الهدنة العامة أيضا بإدخال وحدات من الشرطة الاسرائيلية في المنطقة المجردة من السلاح وبتعويق عمل هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وبرفضها حضور جلسات لجنة الهدنة المشتركة وبوقوفها في وجه عودة المدنيين العرب الى المنطقة المجردة من السلاح . وقال أخيرا : ان على المجلس ازاء أعمال الخرق هذه أن يتصرف بحزم للحيلولة دون تدهور الموقف أكثر من ذلك .

وتكلم ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ذاتها . فقال : ان المسادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة تضع مسئولية المراقبة العامة للمنطقة المجردة من السلاح على غاتق رئيس المراقبين أو نائبه ، من حيث انه رئيس للجنة الهدنة المشتركة . وقد كان المجلس دائما يؤيد سلطته ، كما أكدها

من جديد في قراره المتخذ في ١٨ من مايو ١٩٥١ . وفي الحالة المعروضة على المجلس الآن ، اقتنع رئيس المراقبين بالنيابة اقتناعا لا ريب فيه بأنه ليس وراء اقامة الجسر أى هدف عسكري وإن أهميته العسكرية لا تكفى للمساس بالاهداف التى اقيمت من أجلها المنطقة المجردة من السلاح . وقال : ان رئيس المراقبين بالنيابة هو وحده الذى يملك أن يقرر : هل أحكام اتفاقية الهدنة العامة تجيز اقامة الجسر أولا ؟

وقال : ان وفد المملكة المتحدة يرى فضلا عن ذلك ، أنه نظرا الى أن رئيس المراقبين مسئول عن ضمان التنفيذ الكامل لاتفاقية الهدنة فالمجلس أن يطلب اليه تقديم تقرير آخر عن الاوضاع القائمة فى المنطقة المجردة من السلاح ، فيما يتعلق فيها بأحكام اتفاقية الهدنة .

وتكلم ممثل كوبا ثم ممثل استراليا وأقرا وجهة نظرا أمريكا .

وفي الجلسة تكلم ممثل الفيليبين فقال : انه برغم أن حكومته غير مقتنعة بالظروف التى لا بدت اقامة الجسر فى المنطقة المجردة من السلاح ، فانها لا تود المساس بقرار رئيس المراقبين بالنيابة فى هذا الصدد . على أنه مادام المبرر الذى قدم لتشديد الجسر هو أنه يسهل اتمام مشروع استصلاح الاراضى فى الحولة ، فالنتيجة الضرورية لذلك هي انه لا يعود هنالك أى داع لبقاء الجسر متى تم المشروع . ولا شك أنه مما يساعد على استتباب الهدوء فى المنطقة المجردة من السلاح أن يزال الجسر بمجرد أن يؤدي المهمة الخاصة المقصودة منه .

وتكلم الممثل السويدي فطالب بتأكيد سلطات رئيس المراقبين والأخذ بما يراه .

وتكلم الممثل الصيني فى الجلسة ذاتها فقال : انه ليس هناك من الاسباب ما يكفى للاعتراض على قرارات رئيس المراقبين بالنيابة أو تعديلها على أن للمجلس ولهيئة مراقبة الهدنة أن تبحث مستقبل الجسر بعد أن يتم الغرض الذى أعلن أنه هو المقصود منه منطقة الجسر . واقترح أخيرا أن تولى هيئة مراقبة الهدنة مزيدا من الانتباه فى الشهور القليلة المقبلة ، وأن يقدم رئيس المراقبين بالنيابة تقارير جديدة عن الموقف .

وتكلم الممثل الفرنسي فى الجلسة ذاتها فقال : ان وفده يؤيد لتقرير (م/أ/٣٨١٥) المقدم من رئيس المراقبين بالنيابة .

وتكلم ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى الجلسة

ذاتها فقال : ان السلطات الاسرائيلية قد اتخذت عددا من الاجراءات المنفردة في المنطقة المجردة من السلاح ، خص منها بالذكر اقامة جسر جاء عنه في تقرير رئيس المراقبين بالنيابة أن من الممكن استخدامه للأغراض العسكرية ، ثم أن بثها الألغام في مشارف الجسر ، واتخاذها غير ذلك من التدابير ، قد أدت الى تحويل المنطقة المجردة من السلاح الى منطقة عسكرية وقال : انه لم يرد حتى الآن تقرير من رئيس المراقبين بالنيابة يفيد أن الألغام قد أزيلت . وبين أنه لا يسع وفد الاتحاد السوفيتي أن يوافق على الرأي القائل ان العامل الحاسم في القضية الحالية هو انتواء السلطات الاسرائيلية استعمال الجسر للأغراض السلمية وحدها فالمجلس لا شأن له « بنوايا » أي من الفريقين ، بل يود أن يعلم : هل اقامة الجسر تنطوي على خرق لاتفاقية الهدنة العامة أولا ؟ . وقد يفيد في هذا الصدد تقديم تقرير آخر من رئيس المراقبين بالنيابة في مساعدة المجلس على تقدير الاوضاع القائمة في المنطقة المجردة من السلاح .

وقال الممثل السوفياتي بعد ذلك : انه قد بات معروفا ان ممثلي اسرائيل لم يعودوا يشتركون في أعمال لجنة الهدنة المشتركة وانهم رفضوا مرارا السماح للمراقبين العسكريين للأمم المتحدة بإجراء تحقيقات في المنطقة ، وموقف اسرائيل ينم بوضوح عن رغبتها في الحيلولة دون مراقبة الطريقة التي تنفذ بها اتفاقية الهدنة العامة . وقد حذر المجلس اسرائيل مرارا لخرقها اتفاقية الهدنة ، ومن واجبه أن يطلب اليها ثانية وقف الاعمال المنفردة التي تقوم بها في المنطقة المجردة من السلاح ، وهم الجسر دون ابطاء وسحب شرطتها ، واتخاذ الخطوات اللازمة لاعادة المدنيين العرب الذين أجلوا عن المنطقة ، وقال أخيرا : ان وفد الاتحاد السوفيتي يؤمن بأن مطلب سورية الى المجلس عادل ، وبأنه يتماشى مع مبادئ الميثاق .

وتكلم الممثل الكولومبي فقال : ان وفد بلاده ، بعد دراسته لتقرير رئيس المراقبين يرى أنه لا يحق للمجلس أن يطلب ازالة الجسر .

وتكلم رئيس المجلس في الجلسة ذاتها بوصفه ممثلا للولايات المتحدة الامريكية فقال : ان وفد بلاده ، بعد أن بحث كل ما توافر بشأن المسألة المعروضة على المجلس من وقائع يرى أن تقرير رئيس المراقبين بالنيابة (م/أ/٣٨١٥) يفي تماما بطلب سورية على أن الولايات المتحدة لا تشارك الممثل الاسرائيلي في رأيه القائل انه لا يجوز لأحد أطراف اتفاقية الهدنة أن يستند الى الاعتبارات العسكرية الخالصة في المنطقة المجردة من

السلاح ، فقد حدث في مناسبة سابقة في عام ١٩٥٣ أن أكد رئيس المراقبين بوضوح ان الاعتبارات العسكرية تقع ضمن الامور التي يعهد مسئولا عنها بموجب اتفاقية الهدنة وقد أيدته في رأيه هذا أغلبية أعضاء المجلس .

وقال : ان تقرير رئيس المراقبين بالنيابة قد أثار عددا من المسائل التي تهم المجلس . وما دامت هذه المسائل ما زالت قائمة فان مما يفيد المجلس أن يتلقى من رئيس المراقبين تقريراً يعرض فيه آخر تطورات الموقف السائد في أرجاء المنطقة المجردة من السلاح .

وتكلم الممثل السوري . فقال : ان معظم أعضاء المجلس قد افترضوا أن اقامة السلطات الاسرائيلية للجسر هو الموضوع الوحيد للشكوى السورية ، ولكن الواقع أن تلك الشكوى تتعلق أساسا بعموم المركز القانوني للمنطقة المجردة من السلاح ولاتفاقية الهدنة . ورأى أن بحث القضية المعروضة حاليا يؤدي قطعاً الى النتائج الآتية :

أولاً : ان اقرار المجلس المتخذ في ١٨ من (مايو عام ١٩٥١) يضع حداً لجميع العمليات في المنطقة المجردة من السلاح الى أن يتم عقد اتفاق بين الطرفين .

ثانياً : ان اسرائيل قد واصلت عمليات التجفيف في المنطقة المجردة من السلاح دون تصريح من رئيس المراقبين أو رضا ملاك الارض العرب ، أو موافقة سورية .

وثالثاً : ان اقامة جسر ذي قيمة عسكرية تسيطر عليه اسرائيل خرق لاتفاقية الهدنة العامة . وقال : ان سورية تأمل أن يتخذ المجلس اجراء حاسماً في الشكوى الحالية ، نظراً الى أعمال الخرق المتكررة التي ارتكبتها اسرائيل . وقال أخيراً : ان سورية لا يسعها أن توافق على الرأي القائل أن رئيس المراقبين وحده هو المسئول عن مراقبة المنطقة المجردة من السلاح ، اذ لو صح ذلك ما كان هناك فائدة ترجى للجنة الهدنة المشتركة ، التي هي أهم أداة في جهاز مراقبة الهدنة .

وتكلم الممثل الاسرائيلي فقال : أن تقرير رئيس المراقبين بالنيابة لم يكن متفقاً مع ادعاء سورية بأن اقامة الجسر نشاط عسكري ، وانه يكسب اسرائيل ميزة عسكرية فيها خرق لاتفاقية الهدنة ، أو انه يضر بمصالح المدنيين العرب في المنطقة المجردة من السلاح . وقال ان الوفد الاسرائيلي يلاحظ بعين التقدير أن أغلبية أعضاء المجلس قد أيدت رئيس المراقبين

بالنيابة فيما توصل اليه ، وأيدت بذلك الرأي القائل بوجوب تشجيع مشروعات الإنماء في المنطقة .

واستجابة لطلب أعضاء مجلس الأمن . قدم رئيس المراقبين بالنيابة في ٢٧ من يونيو عام (١٩٥٧) تقريره الإضافي (م ١ / ٣٨٤٤) بشأن نواح معينة من عمل الهيئات التابعة للأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح التي نصت على إيجادها المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة بشأن أن المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة كانوا على وجه العموم يتجولون بحرية في المنطقة حتى يونيو عام ١٩٥٦ ، وذلك أما للقيام بزيارات منتظمة أو لأغراض التحقيق . على أنهم بدعوا منذ مستهل يونيو يعانون صعابا في تحقيق الشكاوى المتعلقة بتشديد تحصينات في المستوطنات الإسرائيلية التي في المنطقة المجردة من السلاح ومنذ ٣٠ من أكتوبر ١٩٥٦ رفضت أغلب طلبات دخول القطاع الأوسط من المنطقة المجردة من السلاح ، وحالت الشرطة الإسرائيلية دون القيام بالزيارات المنتظمة أو بالتحقيقات . وكذلك في القطاع الجنوبي لم يتمكن المراقبون من القيام بالتحقيق في النقب في ٢٨ من مايو ١٩٥٧ .

وقال رئيس المراقبين بالنيابة في ختام تقريره انه نظرا الى أن رئيس لجنة الهدنة المشتركة ومراقبي الأمم المتحدة قد منعوا في مناسبات عدة من دخول بعض المناطق التي في المنطقة المجردة من السلاح ، ونظرا الى أن المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة تضع على عاتق رئيس اللجنة مسئولية المراقبة العامة للمنطقة المجردة من السلاح سواء في الأمور العسكرية أو في الأمور المدنية ، الأمر الذي أكدته مجلس الأمن من جديد في قراره المتخذ بتاريخ ١٨ من مايو ١٩٥٦ ، فقد يكون من المرغوب فيه ، لضمان المراقبة وإتاحة القيام بتحقيقات أسرع ، بقاء بعض المراقبين لمدة ٢٤ ساعة في اليوم في مواضع من المنطقة المجردة من السلاح يختارها هو :

وأضاف رئيس المراقبين بالنيابة قائلا : ان حرية التنقل في المنطقة المجردة من السلاح ينبغي ألا تلقى من أطراف اتفاقية الهدنة العامة أو من السلطات المحلية أية صعوبة في مختلف القطاعات . فينبغي ألا يرفض التصريح بدخول أية منطقة ولا أن يقيد هذا الدخول بأي شروط كحضور ضباط من الجيش أو الشرطة خلال التفتيش .

وفي شهر أغسطس عام ١٩٥٧ حاولت الأمم المتحدة إقامة مركز للمراقبة في منطقة الحولة إلا أن إسرائيل رفضت ذلك وهاك تفصيل ما حدث ..

في ٧ من أغسطس ١٩٥٧ قدم رئيس المراقبين بالنيابة تقريراً يتناول فيه بعض نواحي أعمال جهاز الأمم المتحدة في المنطقة المجردة من السلاح والمقامة بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة العامة الاسرائيلية السورية . وورد في هذا التقرير أن رئيس المراقبين بالنيابة قد أخطر حكومة اسرائيل باعتزام هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة إقامة مركز للمراقبة قرب الجسر المشيد حديثاً عند مخرج بحيرة الحولة ، في القطاع الأوسط للمنطقة المجردة من السلاح . وذكر رئيس المراقبين بالنيابة أن مركز مراقبة كهذا يفيد في رأيه في الإقلال من أخطار الحوادث ولاسيما خلال المراحل النهائية من مشروع تجفيف بحيرة الحولة .

وجرى إعلام رئيس المراقبين بالنيابة بأن اسرائيل ترى أن بنود اتفاقية الهدنة العامة لا تخول هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة القيام بعمل ما في المنطقة المجردة من السلاح دون موافقة اسرائيل ، وأن إعلان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة عن اعتزامها إقامة مركز للمراقبة قرب جسر الحولة - دون استئذانها الحكومة الاسرائيلية - لا يتماشى مع اتفاقية الهدنة العامة . وعلى ذلك فلايسع الحكومة الاسرائيلية النظر في إعلان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة .

ونظراً الى معارضة اسرائيل في إقامة مركز للمراقبة في المنطقة ، فقد عمد المراقبون بالنيابة في محاولة أخرى منه لتحسين المراقبة في تلك المنطقة ، الى اتخاذ تدبير عملي في ٢٧ من (يولية) عام ١٩٥٧ ، فأوعز الى مراقبي الأمم المتحدة العسكريين ، عن طريق رئيس لجنة الهدنة الاسرائيلية السورية المشتركة باطالة مدة بقائهم في تلك المنطقة خلال زيارتهم التي تتم بمعدل مرتين يومياً .

وذكر في الاضافة أن المراقبين لم يتمكنوا من تنفيذ هذه التعليمات نظراً الى اعتراض السلطات الامريكية التي ذكرت أنها لم تر ما يدعو الى اتخاذ هذا التدبير في ذلك الحين .

هل لاسرائيل

حق قانوني في تحويل نهر الاردن

.....

هل لإسرائيل حق قانوني في تحويل مجرى نهر الأردن ؟

ليس لإسرائيل أي حق سياسي في تحويل مجرى نهر الأردن وكذلك ليس لها حق قانوني في ذلك .

فإن القانون الدولي ينص على أنه لا يحق لاية دولة من الدول المشتركة في مجرى نهر واحد أن تحول مجرى هذا النهر بحيث يتسبب عن هذا التحويل اضرار بالدول الاخرى المشتركة في هذا النهر .

ويقوم هذا الرأي القانوني على أن حق أية دولة في النهر الذي يجري في أرضها ويكون مشتركاً معها فيه دول أخرى ليس حقاً مطلقاً ، وهناك معاهدات دولية كثيرة تنص على هذا المبدأ القانوني نصاً صريحاً لا يقبل الجدل . وأصبح بذلك هذا المبدأ مبدأً دولياً ثابتاً تعمل بمقتضاه الدول .

وسنذكر بعضاً من هذه المعاهدات على سبيل المثال لا الحصر .

١ - معاهدة فونتنبلو :

الموقعة في ٩ من فبراير سنة ١٧٨٥ بين ألمانيا وهولندا ، وتعتبر هذه المعاهدة أول معاهدة تنظم الاستعمال المشترك للأنهار المشتركة .

٢ - اتفاقية مايسترخت :

التي وقعت في ٧ من أغسطس سنة ١٨٤٣ بين بلجيكا ولكسمبورج والتي نصت على أنه لا يحق لأي من الطرفين أن يتصرف في مياه الأنهار المشتركة بينهما إلا بعد اتفاق سابق بينهما .

٣ - المعاهدة المعقودة بين بلجيكا وهولندا في ١٢ من مايو سنة ١٨٦٣ والتي نصت على أن تترك الحكومة البلجيكية روافد الأنهار التي تنبع في الأراضي البلجيكية تواصل جريانها الى الحدود الهولندية .

٤ - الاتفاقية المعقودة بين المملكة المتحدة وإيطاليا والتي وقعت في روما في ١٥ من ابريل سنة ١٨٩١ وقد تعهدت فيها إيطاليا بعدم بناء أي انشاءات على نهر عطبرة من شأنها أن تؤثر في سريان مياه هذا النهر الى النيل .

٥ - المعاهدة المبرمة بين المملكة المتحدة والحبشة والتي وقعت في

أديس أبابا في ١٥ من مايو سنة ١٩٠٢ والتي التزمت فيها الحبشة عدم بناء أية منشآت على النيل الأزرق أو على بحيرة تانا وعلى نهر السوبات من شأنها أن تعوق سريان مياه هذه الأنهار إلى نهر النيل إلا باتفاق مع الحكومة البريطانية والسودان .

٦ - الاتفاقية المعقودة بين **النرويج والسويد** في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٠٥ والتي تنص المادة الثانية منها على أنه طبقا لمبادئ القانون الدولي العام وتمشيا مع هذه المبادئ فإن الأعمال المنصوص عليها في المادة الأولى من هذه الاتفاقية لا يمكن البدء في تنفيذها من قبل أية من الدولتين دون موافقة الدولة الأخرى .

٧ - المعاهدة المبرمة بين **المملكة المتحدة والنرويج البلجيكي** والتي وقعت في لندن في ٩ من مايو سنة ١٩٠٦ والتزمت فيها النرويج ألا تقيم أية منشآت على نهر سميلكي Smilki ونهر ازنجو Izengo أو بجوارهما تكون من شأنها أن تعوق جريان مياههما إلى بحيرة البرت إلا باتفاق مع الحكومة السودانية .

٨ - الاتفاقية المبرمة بين **الولايات المتحدة والمكسيك** والخاصة بنهر ريو جراند Rio Grande والتي وقعت في ٢١ من مايو سنة ١٩٠٦ .

٩ - المعاهدة الموقعة بين **الولايات المتحدة وكندا** لتنظيم الافادة المشتركة من الأنهار المشتركة بينهما وقد وقعت في ١١ من يناير سنة ١٩٠٩ .

١٠ - المعاهدة المعقودة بين **فنلندا وروسيا** في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٢٣ والتي تمنع الموقعين عليها ، إلا في بعض الحالات المتفق عليها ، من تحويل مياه الأنهار أو إقامة منشآت أو الاتيان بأي عمل من شأنه أن يؤثر في عمق هذه الأنهار أو مستوى مياهها أو اتجاه هذه الأنهار أو تسبب أي أضرار لأراضي ومصايد وملاحة الدول الأخرى .

١١ - معاهدة برلين الموقعة بين **روسيا وألمانيا** في ٢٧ من أغسطس سنة ١٩١٨ والتي تحرم تحويل البحيرة المشتركة بينهما بالوسبائل الصناعية .

١٢ - المعاهدات التي وقعت بعد الحرب العالمية الأولى ومن بينها **معاهدة لوزان The treaty of Lausanne** الموقعة سنة ١٩٢٣ - وكلها تقرر انه اذا ما كان النظام المائي في أية دولة سيتأثر نتيجة لاقامة أية منشآت في أية دولة أخرى فيجب أن يتم ذلك عن طريق اتفاقيات تعقد بين الأطراف المعنية .

١٣ - الاتفاقية بين الولايات المتحدة والبرازيل التي وقعت في لندن في ٥ من مارس سنة ١٩٤٠ والتي نصت على منح تخزين مياه الانهار المشتركة الا بعد اتفاق سابق بين الدولتين ويشمل هذا الاتفاق عمل القنوات للرى أو لتوليد الكهرباء .

١٤ - الاتفاقية المعقودة بين الولايات المتحدة والمكسيك والموقعة في واشنطن في ٣ من فبراير سنة ١٩٤٤ والتي فرضت المادة الخامسة والمادة السابعة منها وجوب قيام اتفاق سابق بين الدولتين قبل البدء في اقامة منشآت فنية على نهر ريوجراندي .

هذا الى جانب الكثير من الاحكام التي أصدرتها المحاكم الدولية التي تثبت هذا المبدأ ومن هذه الاحكام ما يلي :

١ - الحكم الذي صدر في سنة ١٨٧١ في النزاع الذي قام بين افغانستان وايران والخاص بالافادة بنهر هميلاند Himland

٢ - الحكم الذي صدر في سنة ١٩٠٥ في الموضوع السابق نفسه

٣ - الحكم الذي صدر في سنة ١٩٤٥ في النزاع الذي قام بين الاكوادور وبيرو والخاص بنهر موديلو Modelo

٤ - الحكم الذي صدر سنة ١٩٥٧ في الصراع بين فرنسا واسبانيا والخاص باستعمال بحيرة ليثو Lake Letho

ان هذه المبادئ السابقة قد أيدها رجال القانون وأعضاء الهيئات القانونية الدولية .

١ - فقد قرر المؤتمر السابع والاربعون لرابطة المحامين الدوليين Association of International Lawyers عقد في يوغوسلافيا في سنة ١٩٥٧ انه بالرغم من أن الجزء من النهر الذي يجري في أرض الدولة يعتبر واقعا تحت سلطان هذه الدولة The Sovereignty of the State لا يجوز لهذه الدولة أن تستعمل هذا الجزء من النهر الذي يجري في أرضها بصورة تؤثر على حق الدول الاخرى التي يجري فيها هذا النهر . وتعتبر الدولة مسئولة طبقا للقانون الدولي عن كل المنشآت الخاصة والعامّة التي من شأنها أن تغير الوضع الراهن وينجم عنه ضرر يقع على دولة أخرى .

٢ - وقرر المؤتمر الذي عقدته رابطة القانون الدولي في نيويورك في سنة ١٩٥٨ أن التعبير (النظام المائي International waters system والذي أقر بدلا من تعبير (الانهار الدولية) International rivers المقصود هو المياه المرتبطة بعضها ببعض في حوض طبيعي عندما يمتد جزء

من هذه المياه الى داخل اراضي دولتين أو أكثر . والقانون الدولي يقر النظرية القائلة بأن حوض النهر يشمل الوحدة الجغرافية التي تشكل جريان مياهه .

وترجع أهمية هذا التعريف الى أنه يعتبر حوض النهر وحدة طبيعية لا تتجزأ .

ولقد حاول بعض الاعضاء في هذا المؤتمر أن يحثوا المجلس على اعتبار تحويل المياه خارج حوض النهر أو من حوض الى حوض عملاً مسموحاً به ، وبالرغم من أن هؤلاء الاعضاء قد جعلوا هذا التحويل مشروطاً بشرط ألا يؤثر ذلك على جريان مياه النهر الطبيعية مما تسبب أضراراً بالدول الأخرى فإن المجلس لم يأخذ بهذا الرأي .

ومن ثم فإننا لا نجد تعارضاً في الرأي بين رجال القانون في هذا الشأن ولقد أوضح سير هيرسن لوثر باخت SiHer Sen Luther Bacht المعروف في القانون الدولي العام والقاضي الانجليزي في محكمة العدل الدولية بما لا يدع مجالاً للشك : « أن جريان مياه أي نهر دولي لا يمكن أن يخضع لسلطان دولة من الدول التي يمر بها تطبيقاً للمبدأ القانوني المعروف في القانون الدولي العام والقائل بأنه لا يحق لأية دولة أن تحدث تغييرات في أحوالها الطبيعية يكون من شأنها أن تؤثر في أراضي الدولة الأخرى »

ولذلك لا يحق لأية دولة أن تحدث تغييراً في أي نهر يجري من أراضيها الى أراضي دولة أخرى .

وعلاوة على ذلك فلا يحق لأية دولة أن تستعمل مياه نهر كهذا بصورة تعرض الدولة الأخرى للمخطر أو يؤثر في استعمالها العادي لمياه هذا النهر الذي يجري في أرضها .

• The flow of an international river is not subject to the authority of any one of the nations through which it runs, since one of the principles of Public International Law is that no country is allowed to initiate changes with regard to physical conditions in its territory to the detriment of the physical conditions in the territory of another country. For this reason no country has the right to divert or in any way change the course of any river, if it runs naturally from its territory into the territory of a neighbour. Moreover, no country is allowed, for the same reason, to use the waters of a river in a manner which would expose its neighbours to danger, or affect their normal use of the waters of this river in its territory .

مؤتمر القمة العربي

.....

مؤتمر القمة العربي رد فعل الدعوة للمؤتمر

.....

استجابة لبنان :

جاء من بيروت أن الدوائر السياسية في لبنان وصفت خطاب الرئيس عبد الناصر بأنه قوى وبناء كما أعربت عن إعجابها بشجاعة الرئيس وصراحته .

وقالت الدوائر السياسية أن اقتراح الرئيس قد أثلج صدور الجميع باعتباره منهاجا بارعا يوجه به العرب قضيتهم الكبرى.. وقد ضرب عبد الناصر مثالا رائعا جديدا للسمو والارتفاع فوق مستوى المصلحة الشخصية .

ومضت هذه الدوائر تقول ان كل ذلك يدحض مزاعم الرجعية التي روجت في الايام الاخيرة اشاعات كاذبة حول موقف ج.ع.م من تحويل مجرى نهر الاردن .

وصرح رشيد كرامي بأن هذه الدعوة ترتفع الى مستوى المسؤولية وتتصف بالمنطق والصدق وانها تتطلب عقد اجتماع عربي لوضع خطة.

وصرح السيد / عبد الله المشنوق النائب اللبناني بأن دعوة الرئيس لعقد هذا المؤتمر دليل جديد على الجدية التي يعالج بها قضية فلسطين وعلى مدى تضحياته وتفاضيه وتسامحه في سبيل المصلحة العربية المشتركة... وقال عندما يبادر الرئيس عبد الناصر بنفسه للدعوة مثل هذا المؤتمر فذلك أكبر دليل على أنه مستعد للتضحية بكل مشاعره الخاصة في سبيل القضايا العربية .. وان قول سيادته ان طريق اليمن

هو طريق فلسطين لقول حق ، فطريق اليمن قضاء على الاستعمار والرجعية وتحرير فلسطين لا يمكن أن يتم إلا بالتحرر من الاستعمار والرجعية .

واختتم السيد / المشنوق تصريحه بقوله : وعندما تتحرر جميع البلاد العربية تصبح الوحدة العربية قائمة . . . وعندما تتحقق الوحدة العربية لن يصبح هناك شيء اسمه إسرائيل .

وقال عثمان الدنا الوزير اللبناني أن الاقتراح تكريس عمل وواقعي لاختلاص ج.ع.م لقضايا العرب وقال ان تلك السياسة التي أسسها المارد الأسمر وأحوز فيها نجاحا باهرا قد أصبحت قنوة لشتى الزعماء .

وقال السيد / أمين الحافظ نائب طرابلس ان قضية فلسطين كانت من حوافز قيام الثورات العربية وفي طليعتها ثورة ٢٣ من يوليو التي سارت من نصر الى نصر وكادت في كل مرة تزود بالقوة الكافية لمجابهة المعركة الكبرى لتحرير فلسطين .

وقال لقد عرف عبد الناصر كيف يجند القوى الشعبية والفكرية العربية من أجل الاعداد للمرحلة الحاسمة المقبلة ولكن الصعوبات التي كان يلاقيها الركب العربي التقدمي هي ذاتها التي تعترض الطريق لمعركة فلسطين ولذلك كان لا بد من أن يأخذ ناصر المبادرة ويطلق دعوته الجريئة ليبدو الفتح من السمين وليعرف الشعب العربي من هو الجاد ومن هو الذي لا يتسلح للمعركة الا بالكلام .

واختتم نائب طرابلس تصريحه قائلا : لكل هذا فان دعوة عبد الناصر مفيدة بلا شك وانه اذا قبل الملوك والرؤساء هذه الدعوة ستكون بلا ريب خطوة كبرى في وجه التجمعات الصهيونية التي نشطت فجأة في أكثر من صعيد عالمي .

وأبرزت الصحف اللبنانية خطاب الرئيس جمال عبد الناصر الذي القاه في بورسعيد ونشرته تحت عناوين رئيسية في صفحاتها الاولى . . وقد اهتمت الصحف باقتراح سيادة الرئيس بشأن عقد اجتماع الرؤساء والملوك العرب لبحث مشكلة تحويل نهر الاردن . . كما نشرت صدى الخطاب في الاوساط العربية .

— فقالت صحيفة «الشعب» انه كان بمثابة قلب العروبة المفتوح .

— وقالت صحيفة « المحرر » ان الرئيس قد توج دعوته بجعل ج ٢٠٠٠ ع
تستطيع بالمواقف التي تستلزم الشجاعة أن تكون شجاعة .

— وقالت صحيفة « الانوار » ان الرئيس عبد الناصر قد سما حين
وجه دعوته وفعل ذلك في سبيل فلسطين التي أثبت دائما انه أكثر
انتصارا لها وحرصا على عروبتهما ولقد كان الرئيس رائدا في القضاء على
الاستعمار ويثبت اليوم أنه رائد في القضاء على الصهيونية .

واستجاب الاردن :

وقد استجاب الملك حسين لدعوة الرئيس لعقد مؤتمر القمة العربي
وأعلن ترحيبه للفكرة وان الاردن لن ترفض الدعوة للاشتراك في هذا
المؤتمر في أي مكان وفي أي زمان .

وقالت الإذاعة الأردنية في تعليقها : « ان قضية نهر الاردن لا تعنى
مجرد خسارتنا لبضع أمتار من الماء تروى برضنا وتسقى مزارعنا
وزارعينا ولكنها تعنى تحقيق الصهيونية لحلم عزيز من أحلام غلاة
مفكرهم وطاقة اقتصادية ضخمة تضاف الى رصيدهم في مواقفهم
العدوانية القادمة . والملك حسين يشارك ناصر وجهة نظره في اعتبار
مشكلة فلسطين مشكلة العرب جميعا ولأن الاردن هي قلب الشعب العربي
وحامية أطول خط دفاعي فهي لن ترفض أية دعوة لاجتماع لمصلحة
فلسطين والحفاظ على حقوقها في أي مكان وأي زمان .

وقالت جريدة الجهاد المقدسة . . . أننا على ثقة ان مجرد اجتماع
الملوك والرؤساء العرب لبحث قضية مشتركة ولغاية واحدة سوف
يجعلهم يخرجون من المؤتمر وهم قد تناسوا خلافاتهم او قد تناسوا الكثير
منها . . . ومثل هذا المؤتمر سيعود على العرب بربح مزدوج هو ربح
مقاومة عدوان اليهود ثم ربح تصفية الخلافات العربية وبالتالي التمهيد الى
توحيد الصف العربي بعد طوأل الفرقة . ويجب على كل دولة عربية أن
تتنبه الى أهمية هذا المؤتمر وأن تثق أن الشعوب العربية لن تتسامح مع
أية دولة قد تتقاعس عن الاشتراك في العمل لرد عدوان يهودي جديد
ولتوحيد الصف العربي الذي طال زمن انقسامه .

واستجاب العراق :

أشارت إذاعة بغداد الى ما جاء في خطاب سيادة الرئيس جمال
عبد الناصر جميعه وأضافت ما يلي :

رحب المشير عبد السلام عارف بدعوة الرئيس عبد الناصر لعقد المؤتمر المقترح وأعرب الرئيس العراقي عن استعداده لحضور هذا الاجتماع .

وأدلى الرئيس عارف بتصريح لوكالة الانباء العراقية قال فيه . . ان الجمهورية العراقية تؤيد كل التأييد دعوة الرئيس عبد الناصر لاجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية لمناقشة موضوع تحويل نهر الاردن وكل قضية عربية أخرى بصورة جديدة .

وقد تلقى الرئيس جمال عبد الناصر البرقية التالية من المشير عبد السلام عارف رئيس الجمهورية العراقية :

« سيادة الاخ جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة . . نبعث اليكم والشعب العربي الشقيق في ج.ع.م بمناسبة الذكرى المجيدة لانتصاركم في معركة بورسعيد بتهائننا الاخوية الخالصة . نود أن تؤكد لكم بأن العراق شعبا وحكومة يؤيد دعوتكم لاجتماع الرؤساء مبتهلين الى الله أن يسدد خطا الجميع لما فيه خير العربوة » .

وصرح الدكتور عبد الرحمن البراز سفير العراق في لندن بأن اقتراح الرئيس عبد الناصر كان دليلا آخر على اخلاص الرئيس في تأييده القضايا العربية الكبرى وأضاف قائلا : ان طبيعة الاخطار التي تحيط بالعالم العربي تستدعي اتخاذ اجراءات حاسمة مثل هذه الاجراءات التي اقترحها الرئيس عبد الناصر ، ووصف السفير العراقي هذا الاقتراح بأنه اقتراح عظيم وهام للغاية وعملي وقال انه يوضح مرة أخرى أن رئيس الجمهورية العربية المتحدة يدرك مسؤوليته التاريخية .

وقالت صحيفة «البلد» العراقية . ان قضية فلسطين هي القضية الاولى وانه يجب وضعها فوق كل خلاف وقالت لقد استطاعت الصهيونية العالمية استغلال الظروف واقامة كيائها الاجرامي فانه ليس من الممكن اعادة تلك الادوار على الشعوب العربية التي تحررت من الحكومات العميلة . وأعربت الصحيفة عن أملها في أن يؤدي الاجتماع المقترح الى فتح صفحة جديدة للعلاقات العربية تجعل الصف العربي أقدر على تحقيق تحرير فلسطين .

واستجاب الكويت :

بعث الأمير عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت برقية الى الرئيس جمال عبد الناصر وأعلن فيها استعداداه لحضور الاجتماع من أجل تحرير فلسطين .

أصدر الأمير الصباح البيان التالي للشعب العربي في الكويت . .
« ان دعوة الاخ الرئيس جمال عبد الناصر لاجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية لهى صدى لصوت الضمير العربى وتعبير ايجابى عن حاجة ملحة لتبذ الخلافات وتناسيها ومجابهة المشاكل العربية الاساسية لحسمها باخلاص عميق وعزيمة صادقة .

ويسرنى باسم الشعب الكويتى أن أعلن تلبيتى لهذا النداء . .
واستعدادى لحضور اجتماع رؤساء الدول العربية » .

صرح السيد عبد العزيز حسين وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء الكويتى بأن اقتراح الرئيس عبد الناصر بدعوة الرؤساء والملوك العرب لبحث قضية فلسطين لهُو فكرة رائعة ويجب أن يرحب بها كل المخلصين . . . كما انها خطوة سليمة فى سبيل حل القضية الفلسطينية .

ووصف وزير خارجية الكويت دعوة الرئيس عبد الناصر بأنها خطوة هامة فى سبيل تناسى الخلافات من أجل مصلحة الامة وتحرير فلسطين .

أضافت الدوائر السياسية فى الكويت أن اقتراح عبد الناصر قد وضع الحل للوضع العربى الذى تعيشه الامة العربية . . كما ارتفع الرئيس بهذه الدعوة فوق الجراح حيث جاءت دعوته دليلاً على ايمانه وصفائه واخلاصه من أجل العمل للقضية العربية .

وقد احتلت أنباء اقتراح الرئيس عبد الناصر بعد مؤتمر القمة العربى العناوين الرئيسية للصحف الكويتية فكان العنوان الرئيسى لصحيفة « أخبار الكويت » هو تأييد عربى لدعوة ناصر .

وعلقت الصحيفة على الاقتراح بقولها : ان اقتراح الرئيس جمال عبد الناصر ما كان ليخرج لولا اهتمام الرئيس العربى الصادق بقضية فلسطين ونظراته الجدية الواقعية لها وحرصه الشديد على تسديد ضربة محكمة قاضية الى اسرائيل . . وأشارت الصحيفة الى الانتصارات التى حققها الرئيس عبد الناصر منذ قيادته ثورة ٢٣ يوليو .

ورحبت عمارة :

اعلن الامام غالب بن علي رئيس دولة عمان تأييده الكامل لعقد المؤتمر المقترح وقال ان الشعب العربي في عمان يؤيد كل تأييد اقتراح الرئيس ويرى فيه خطوة ايجابية لمواجهة تحدي اسرائيل . وقال الامام غالب انه على الرغم من ان عمان تخوض في الوقت الحاضر معركة مريرة ضد الاستعمار البريطاني الا انها على اتم استعداد للقيام بما يفرضه عليها الواجب العربي تجاه قضية فلسطين .

ورحبت لحج :

صرح السلطان علي عبد الكريم سلطان لحج بأن دعوة الرئيس عبد الناصر اكدت من جديد ان الرئيس يعيش فوق مستوى الاحداث ويرتفع فوق مستواها .

ورحب الجنوب العربي :

كما صرح السيد شيخان الحبشي الامين العام لرابطة الجنوب العربي بأن الدعوة لعقد هذا المؤتمر اكدت السجايا الخلقية والسياسية للرئيس عبد الناصر التي ترتفع فوق مستوى الحزازات .

واستجابت ليبيا :

بعث السيد محي الدين فيكمي رئيس وزراء ليبيا برقية للجامعة العربية بموافقة الملك ادريس السنوسي على اجتماع القمة العربي .

وفي القاهرة صرح السيد / طاهر بكير سفير ليبيا في ج.ع.م ان اقتراح الرئيس عظيم وعملى يجد فيه العرب ما يحقق مصالحهم وكل ما يكفل درء الخطر في تحويل نهر الاردن وفق الله ملوكنا ووؤساءنا لتحقيق آمال العرب في اتحادهم وتعاضدهم لمواجهة الخطر الكبير .

واستجابت الجزائر :

رحب الرئيس احمد بن بيللا بحضور المؤتمر المقترح .

قال القائم باعمال السفارة الجزائرية بالقاهرة ان هذا الاقتراح هام للغاية فتحويل مجرى الاردن يعتبر مؤامرة صهيونية خطيرة تهدد البلدان

العربية فلا بد من مواجهة المؤامرة بموقف عربي حاسم جرىء ولذلك
فلا بد من المصارحة الموضوعية بين العرب .

واستجاب السودان :

فقد أعلن الرئيس عبود موافقته على حضور المؤتمر . ورحبت
الصحف السودانية بدعوة السيد الرئيس لعقد هذا المؤتمر .

واستجابت اليمن :

فقد أعلن الرئيس السلالي ترحيب اليمن بعقد مؤتمر الملوك
والرؤساء العرب .

واستجابت السعودية ٠٠٠ أخيرا

واكتمل العقد العربي

الغاتمة

.....

تقدير الموقف

لكي نخرج بتقدير مسليم للموقف يجب أن ننظر الى الصورة من زواياها المختلفة ، وهناك عدة زوايا تستوجب مطالعتها وثبر غورها .

فهناك الزاوية الاسرائيلية .

وهناك الزاوية الدولية .

وهناك الزاوية القانونية .

ولنأخذ كل واحدة على حدة :

الزاوية الاسرائيلية :

فبالنسبة لاسرائيل فاننا قد رأينا ان المياه اساس حياتها وبقائها ومشاريع المياه التي آخرها ذلك المشروع الذي بدأت في تنفيذه منذ عام ١٩٥٢ ومهدت لتنفيذه منذ عام ١٩٥١ بتجفيف بحيرة الحولة ، مشاريع تضعها في المرتبة الاولى من الأهمية .

وهنا نتساءل : هل ستتخطى اسرائيل عن تنفيذ مشاريعها بسهولة؟ والجواب : لا . . فالأمر بالنسبة لاسرائيل أمر حياة أو موت ، أمر بقاء أو قناء . ولا يعقل ان نتوقع من اسرائيل ان تتنازل عن هذه المشاريع بسهولة .

والشواهد كلها تدل على ان اسرائيل قد كانت تتوقع صداما بينها وبين العرب بسبب مشاريع المياه . بل ان الصحافة الصهيونية في العالم قد حددت تاريخ هذا الصدام ، وهو تاريخ انتهاء المرحلة الاولى من مشروع تحويل نهر الاردن .

فقالته مجلة جويش أوبزرفر Jewish Observer اللندنية في غلافها بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٢ : « ان الحرب في عام ١٩٦٣ أو عام ١٩٦٤ » . . War in 1963 or 1964 ثم في غلاف نفس المجلة بتاريخ ٥ من أكتوبر ١٩٦٢ نشرت صورة للصواريخ الأمريكية التي عقدت اسرائيل صفقة لشرائها من أمريكا وهي صواريخ هوك « Hawk » . ومنذ

ذلك التاريخ والصحافة الصهيونية تتحدث عن احتمال اشتباك مسلح بين العرب وإسرائيل .

ومن البديهيات أن من يتوقع نشوب حرب أن يستعد لها . ولا شك أن إسرائيل قد استعدت . وطالعتنا تصريحات المسؤولين الإسرائيليين بأن إسرائيل ستستمر في تنفيذ تحويل مجرى نهر الأردن ولو أدى ذلك إلى صراع مسلح .

وفي خضم هذه الاستعدادات والتصريحات نواجه نفمة غريبة مصدرها إسرائيل نفسها ، هذه النفمة تدور حول أن مشروع تحويل مجرى نهر الأردن مشروع فاشل بالنسبة لإسرائيل وأن ملايين الليرات الإسرائيلية التي صرفت عليه قد ضاعت هباء . وأن مياه نهر الأردن ضررها أكثر من نفعها لإسرائيل . وخلاصة هذا الرأي تبلورت في مقال نشرته مجلة « جويش أربزرفر » بتاريخ ٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ ، وقد جاء في غلافها صورة لأنابيب مبعثرة على الأرض وكتب عنها : « أنابيب من غير مياه Pipes without water »

وجاء في هذا المقال الذي كان عنوانه : « خليط من المياه المالحة : الهجوم على مشروع مياه الأردن إلى النقب »
« A Salty Mixture : Jordan-Negev Project Under Fire »

« يلقى مشروع نقل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب نقداً شديداً رغم أن هذا المشروع قد قيل الكثير في مدحه والترحيب به . . وبالرغم من أن المرحلة الأولى قد أوشكت على الانتهاء . لقد هاجمه مزارعو الموالح (الحمضيات) من الزراع الإسرائيليين . لقد اعتاد هؤلاء المزارعون على ري أراضيهم بالمياه المستخرجة من جوف الأرض ، وهذه المياه نسبة الملوحة فيها تبلغ ٤ . أو ٥ جزء في المليون . وهذه النسبة أقل بكثير من الحد الأقصى وهو ١٧٠ وحدة في المليون والذي بعده لا تصلح المياه للاستعمال . ولقد هب هؤلاء المزارعين يعترضون على قرار الحكومة الذي يجبرهم على خلط مياه هذه الآبار (وهي مياه كما قلنا قليلة الملوحة) مع المياه الآتية من نهر الأردن وهي مياه نسبة الملوحة فيها مرتفعة . فمعروف أن نسبة الملوحة في مياه الأردن والتي ستنقلها الأنابيب إلى النقب تصل إلى ٢٢٠ وحدة في المليون . ولكن لكي تنخفض نسبة الملوحة العالية هذه ، فإن مياه الأردن ستمزج بمياه الآبار حتى تنخفض نسبة ملوحتها إلى الحد الأقصى الذي تتقبله الأرض وهو ١٧٠ وحدة في

المليون . وانضم الى المزارعين الدكتور رانان ويتز Dr. Ra'anan Weitz رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية فقد قال :

« ان هذه النسبة القصوى ١٧٠ وحدة في المليون لم يثبت بعد انها لا تضر الارض والزرع . وان اسرائيل لا يمكنها المخاطرة لتعريض أهم محصول تنتجه - وهو الحمضيات - لهذه التجربة . هذا فضلا عن أن الاستمرار في ري الارض بمياه على هذه الصورة من الملوحة سينجم عنه بعد مرور بضع سنوات ازدياد نسبة الملح في الارض . وعندئذ يتحتم غسل هذه الارض بماء تقي ، وهذا الاجراء سترتب عليه فقدان الارض لمواد الاخصاب فيها .

وعندما ظهرت هذه الحملة من الانتقادات في الصحف الاسرائيلية هزت المجتمع هذا عنيفا لانها موجهة الى مشروع عقد عليه الاسرائيليون آمالا عريضة .

وقال أهرون واينر المسئول الأول عن التخطيط المائي في اسرائيل ومدير « شركة تاهال » مدافعا عن نفسه ازاء هذه الحملات انه مهندس ومنفذ فقط وانه ليس خبيرا في كيمياء الماء وانه قد ابلغ دكتور رانان ويتز باحتمال ارتفاع نسبة الملوحة في مياه الاردن في بداية المشروع وقبل أن تبلغ التكاليف التي صرفت على المشروع ٣٠٠ مليون ليرة اسرائيلية . لكن رانان ويتز أنكر كل الانكار ان أهرون واينر قال له شيئا من هذا القبيل .

ان ما يطالب به المزارعين وقف تنفيذ هذا المشروع حتى يصل الخبراء الى قرار بالنسبة لملوحة مياه نهر الاردن وتخفيض هذه الملوحة .

« Clash between experts: When there criticisms appeared in the press recently they created a stir throughout the country, because they implied the whole Jordan-Negev Scheme on which so much hope had been pinned for years, might do more harm than good. Until now no such objections had been heard. That indeed is the reply given by the chief Water Planner, Aharon Wiener of Tahal (Water Planning for Israel Ltd.). He says that he is an engineer not an agronomist, and that he informed Weitz of the probable salinity level of the water from the Jordan-Negev Scheme when it was still in the planning stage and before over. It 300 million had been invested in it. Weitz, for his part denies this. What the

farmers want is that the operation of the water scheme should be delayed until the salinity of the water is considerably reduced ».

هذا ما جاء في مقال المجلة المذكورة ، فاذا أضفنا اليه ما جاء في المقال الافتتاحي للمجلة في العدد نفسه والذي يقول فيه كاتبه « ان الحركة الصهيونية تتصرف بقدرتها على مواجهة الحقائق وانها على استعداد للانسحاب والتقهقر اذا ما دعت الضرورة الى ذلك » .

« ... the strength of Zionism was in its ability to face reality, to retreat when necessary ».

أقول اذا أضفنا هذا القول بالاستعداد للانسحاب والتقهقر الى ما قيل عن فشل مشروع الاردن بالنسبة لاسرائيل ، فهل نستطيع أن نعتبر هذا تمهيدا من اسرائيل لاعلان تأجل تنفيذهم لمشروع تحويل مجرى نهر الاردن ولو لفترة ؟ أم انها مناورة صهيونية للتمويه !!؟

ثم هناك الزاوية الدولية :

ان اسرائيل الذي خلقها الاستعمار لتبقى ، على رأى الرئيس الأمريكى السابق جون كيندى ، لن يتركها خالقوها تموت . بل ان تصرف دول المعسكر الغربى وعلى رأسها أمريكا منذ أن قامت اسرائيل يدل على اصرار هذه الدول على حمايتها . وسنتبع باختصار ما فعله المعسكر الغربى لحماية اسرائيل وتدعيم بقائها دون أن نتعرض للمساعدات المالية والعسكرية التى امطرها الغرب بها .

وسنرجع الى الوراء قليلا :

سنرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أول دولة فى العالم اعترفت بقيام اسرائيل .

ثم فى ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٠ أى بعد أن أعلن العرب توقيع معاهدة الدفاع والتعاون المشترك لدول الجامعة العربية فى ١٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ أعلنت كل من الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا البيان الثلاثى المعروف ، وهذا هو نصه بعد الديباجة .

« ان حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة قد انتهزت فرصة اجتماع وزراء خارجيتها الذى عقد اخيرا فى لندن للدراسة بعض

المسائل المتعلقة بالسلام والاستقرار في الدول العربية واسرائيل . .
ومسألة تزويد تلك الدول بالاسلحة الحربية قررت اعلان التصريح الاتي :

تعترف الحكومات الثلاث أن الدول العربية واسرائيل جميعا في
حاجة الى الاحتفاظ بقدر خاص من القوات المسلحة لتأمين امنها الداخلي
ولضمان حقها القانوني في الدفاع عن النفس ولتمكينها من القيام بدورها
في الدفاع عن المنطقة كلها بصفة عامة ، ولهذا فان جميع الطلبات التي
تقدم من هذه الدول للحصول على اسلحة او مواد حربية سوف تفحص
في ظل هذه المبادئ ، وبهذه المناسبة تود الحكومات الثلاث ان تعيد الى
الذاكرة وان تؤكد التصريحات التي سبق ان القاها مندوبوها في مجلس
الامن في ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٩ والتي أعلنوا فيها معارضتهم لقيام
سياق للتسلح بين الدول العربية واسرائيل وتعلن الحكومات الثلاث أنها
تلقت تأكيدات من جميع الدول المعنية والتي ستسمح لها بالتزويد
بالاسلحة منها بأن الدول المسترية لاتنوى أن تقوم بأي اعتداء ضد أي
دولة أخرى . وسوف تطلب ضمانات مماثلة كذلك من أية دولة أخرى
في المنطقة سيسمح لها بأن تزود بالاسلحة مستقبلا .

وتنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن عن عميق اهتمامها
ورغبتها في اقرار السلام والاحتفاظ بالسلام والاستقرار في المنطقة
واعتراضها الذي لايتغير لاستخدام القوة والتهديد باستخدام القوة بين
أية دولة أخرى في تلك المنطقة . وان الحكومات الثلاث اذا مارأت أن
أحدى هذه الدول تعد العدة لانتهاك الحدود أو خطوط الهدنة فانها
سوف تتخذ اجراءات عاجلة وفقا لالتزاماتها بوصفها أعضاء في هيئة
الامن داخل وخارج الهيئة لمنع هذا الانتهاك .

— ثم جاءت الخطوة التالية من نفس الكتلة لتأمين سلامة اسرائيل
ففي ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٥١ أصدرت كل من أمريكا وفرنسا وبريطانيا
وتركيا بيانا حول مشروع لاقامة قيادة للشرق الاوسط دعت فيه الدول
العربية واسرائيل واتحاد جنوب افريقيا واستراليا ونيوزيلندا للاشتراك
فيه . وقد اقترح ان يكون مقر القيادة في القاهرة وقد اقترح ان تقوم
الحكومات العربية بوضع قواتها المسلحة وقواعدها العسكرية وموانئها
وطرق مواصلاتها ومنشأتها الأخرى تحت تصرف القائد العام للمنطقة .

ولاداعي لان نقول ان العرب رفضوا هذا المشروع كما رفضوا من
قبل مبدأ البيان الثلاثي

ثم جاءت المحاولة التالية : بإقامة حلف بغداد وكان ذلك في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ وكان الحلف مفتوحا أمام إسرائيل للانضمام اليه . وكان إبطاله هم نفس إبطال الخطوتين السابقتين .

وتلى ذلك محاولة أخرى ممثلة في مشروع تميلر الذي قدمه في ديسمبر سنة ١٩٥٥ وكان يهدف الى ضم الاردن الى حلف بغداد وعزله نهائيا عن المخطط العربي اذ ينص في مادته (د) ان الاتفاقية الجديدة تقضى بالارتبط الاردن بأي التزامات خارج منطقة ميثاق حلف بغداد .

ثم جاء بعد ذلك تصريح ايدن في ٤ من ابريل سنة ١٩٥٥ والذي قال فيه : عن العلاقة بين العرب واسرائيل .

« ليس في الامكان اجراء تسوية بين العرب واسرائيل الا اذا شملت تلك التسوية :

اولا : تسوية مشكلة اللاجئين .

ثانيا : تسوية مشاكل الحدود .

ثالثا : تسوية مشكلة مياه الاردن .

ثم رأينا ان تسوية مشكلة اللاجئين بالنسبة للغرب هي عن طريق توطيئهم دون الاعتراف بقرارات الامم المتحدة التي تنص على العودة مبتدئة بقرار رقم ١٩٤ الصادر في الدورة الثالثة في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وما تلاه من قرارات . وقد تبلورت هذه الفكرة فكرة توطيئ اللاجئين في مشروع جونسون الذي قدمه مبعوث ايزنهاور الى المنطقة .

ثم رأينا أن تسوية مشكلة مياه الاردن معناه من وجهة نظر هذه الدوائر الاستعمارية هو اعطاء أكبر نصيب من المياه لإسرائيل .

وجاءت الخطوة التالية ممثلة في الخطاب الذي القاه جون فوستر دالاس في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٥٥ وقد تناول فيه مشروع استثمار مزارع نهر الاردن وضرورة ايجاد اراضي زراعية نتيجة لهذا الاستثمار وذلك لاستيعاب بعض اللاجئين الذين سيعودون ثم تكلم عن ايجاد حدود دائمة بين العرب واليهود وذلك عن طريق اتخاذ تدابير جماعية لها من القوة ما يردع العدوان او اية محاولة من الجانبين لتعديل الحدود بين إسرائيل وجاراتها .

وفي ١/٢/١٩٥٦ صدر بيان المحادثات الأمريكية - البريطانية وقد نص على ضرورة تنفيذ البيان الثلاثي . واستطرد البيان يقول :

« لا يسمنا الا ان نعترف بالخطر الذي يتزايد من جراء استخدام القوة وبناء عليه فقد اتخذنا التدابير اللازمة لاجراء اجتماعات أخرى تضم الأمريكيين والبريطانيين لدرس كيفية تدخلنا في المستقبل لفض النزاع وسندعوا الحكومة الفرنسية الى هذه الاجتماعات » .

(انهم هم أنفسهم الثلاثي الذي وضع نفسه لخدمة الصهيونية واسرائيل .

ثم جاء الاعتداء الثلاثي يشكل صورة مجسمة واقعية لهذا التعاون .

وبعد ذلك جاء مبدأ ايزنهاور الذي اقره الكونجرس الأمريكي في ٩ من مارس ١٩٥٧ وفي مادته الاولى « يخول الرئيس الأمريكي سلطة التعاون مع اية امة أو مجموعة من الامم في منطقة الشرق الاوسط وتقاسم المساعدات لهذه الدول من أجل التطور الاقتصادي لتستطيع المحافظة على استقلالها القومي » .

وجاء في مادته الثانية : « يخول الرئيس الأمريكي سلطة تنفيذ برامج المساعدات العسكرية في منطقة الشرق الاوسط اذا كانت دول هذه المنطقة ترغب في ذلك كما تعتبر الولايات المتحدة مصلحتها الوطنية ومصلحة السلام العالمي تقتضيان المحافظة على استقلال دول الشرق الاوسط ووحدة أراضيها » .

وتتبع ذلك زيارة رتشاردز مبعوث ايزنهاور للمنطقة وترحيب اسرائيل به وبيان الكونجرس .

ثم جاء مبدأ كيندي الذي عبر عنه في كتابه « استراتيجية السلام » وفي سياسته بعد ذلك وهو المبدأ القائل « ان اسرائيل قد خلقت لتبقى » .

ثم اصدر في ٦/٥/١٩٦٣ بيانه المشهور الذي يتكون من النقاط التالية :

١ - ان الولايات المتحدة تؤكد أمن وسلامة كل من اسرائيل وجاراتها .

٢ - ان الولايات المتحدة تسمى الى الحد من سباق التسليح في منطقة الشرق الاوسط .

٣ - ان الولايات المتحدة تعارض استعمال القوة في الشرق الاوسط او التهديد باستعمال القوة .

ان الولايات المتحدة في حالة العدوان او الاستعداد له بطريقة مباشرة او غير مباشرة فانها تؤيد اتخاذ الاجراءات المناسبة من جانب الامم المتحدة وانها ستتخذ اجراءات من جانبها لمنع او وقف العدوان .

وجاء خليفة كيندى لندن جونسون يعلن سيره على مبادئ سلفه كيندى .

الزاوية القانونية :

هناك حقيقة يجب ان نضعها نصب اعيننا عندما نتكلم في قانونية تحويل مجرى نهر الاردن هذه الحقيقة هي أن الدول العربية الثلاث التي تتصل بنهر الاردن وهي لبنان وسوريا والاردن دول يطلق عليها في قوانين الانهار « دول النهر العليا » Upper Riparians أي الدول التي ينبع منها النهر المشترك . أو بمعنى آخر أن هذه الدول في يدها التحكم في جريان النهر بعكس الدول التي يصب عندها النهر فانها تسمى « الدول السفلى للنهر Lower Riparians وفي مشكلة نهر الاردن فان اسرائيل هي من دول النهر السفلى .

يقول ف.ج. بيربر F.J. Berber في كتابه « الانهار في القانون الدولي » Rivers in International Law ان هناك أربع وجهات نظر مختلفة في مسألة استغلال مياه الانهار المشتركة هذه المبادئ أو وجهات النظر الأربع هي (انظر ملحق د) .

١ - وجهة نظر تقول : **بالسلطة المطلقة على اراضيها Absolute Territorial Sovereignty** ويخول هذا الرأي للدولة حق التصرف في المياه التي تجري في أراضيها بمحض ارادتها . . ولكنها لا يحق لها ان تطلب من الدول الاخرى التي يمر فيها نفس النهر ان تسمح باستمرار جريان النهر . أو بمعنى آخر انها حرة تفعل ما تشاء في الجزء الخاص بها من

النهر ومقابل ذلك فان الدول الاخرى التى تشترك فى نفس النهر لها هي الاخرى مطلق الحرية فى التصرف فى باقى النهر .

٢ - وجهة نظر تقول : **بوحدة الاراضى المتكاملة Absolute Territorial Integrity** وبناء عليه فان الدولة لها الحق فى ان تطلب من الدول الاخرى المشتركة معها فى نفس النهر ضمان استمرار جريان مياه النهر ومقابل ذلك فهي لا تأتى عملا من شأنه ان يؤثر فى جريان ماء النهر فى الجزء الذى يمر فى اراضيها او بمعنى آخر انها ليست مطلقة السلطة على الجزء الذى يمر فى اراضيها من النهر مقابل ان تكون الدول الاخرى المشتركة ليست مطلقة السلطة هي الاخرى فى الجزء الذى يجرى فى اراضيها .

٣ - وجهة نظر تقول : **بمبدأ الاقليمية Community in the Waters** وبمقتضاه تكون السلطة على النهر مشتركة بين الدول التى النهر وتصدر القرارات الخاصة بالنهر جماعة وبناء على اتفاق هذه الدول مشتركة .

٤ - وجهة نظر تقول : **تقييد السلطة المطلقة وكذلك تقييد وحدة الاراضى المتكاملة Restriction of absolute territorial sovereignty and restriction of absolute territorial integrity** وبناء عليه فان حرية استعمال المياه حرية مقيدة وكذلك مبدأ وحدة الاراضى المتكاملة مقيد

هذه هي وجهات النظر الاربع التى يأخذ بها رجال الفقه الدولى فى مسألة المياه كل حسب وجهة نظره وتفكيره . وهنا نتساءل أى هذه المبادئ هي التى تطبق بالفعل .

يقول الفقيه تالمان H. Thalmann أن الرأي الغالب هو الرأي الرابع وهو القائم على فكرة « حسنى الجوار الدولى » **International Neighbourship**

ونعود مرة اخرى الى ما قلناه فى أول هذا الكلام وهو ان الدول العربية المشتركة فى نهر الاردن وهي لبنان وسوريا والاردن كلها دول عليا **Upper Riparians** أى انها تتحكم فى النهر لانه ينبع من اراضيها وهذا يجعل موقف اسرائيل ضعيفا ، لاننا نستطيع ان نطبق وجهة النظر الاولى القائلة بالسلطة المطلقة على الارض وبالتالي تستطيع الدول العربية الثلاث ان تحول مجارى انهار الحصباني وبانياس

واليرموك على التوالي وتحول دون اتصالها بنهر الاردن . وهكذا تجد اسرائيل نفسها في موقف لا تحسد عليه .

وان الدول العربية ينبغي ان تلجأ الى هذا التصرف القانوني ولا يستطيع احد أن يعيب عليها مسلكها هذا لان اسرائيل هي المبتدئة بإساءة استعمال مجرى الاردن .

ولقد طبقت أمريكا هذا المبدأ في علاقتها مع المكسيك . فلقد أعلن المدعى العام الأمريكي هارمون Harmon في سنة ١٨٩٥ حول الجدل الذي دار مع المكسيك خاصا بالاستفادة بمياه نهر ريو جراند Rio Grande فقد قال : .. أن القوانين والمبادئ والسوابق في القانون الدولي لا تلزم أمريكا بأي التزام .. وأنها حرة تفعل ما تشاء .
« ... in my opinion, the rules, principles and precedents of international law impose no liability or obligation upon the United States ».

ومن هذا نرى ان اسرائيل ليس أمامها سوى أن تلتزم حدودها من مياه نهر الاردن فلا تقدم على تحويل هذه المياه .

وكلمة أخيرة نقولها :

إن اسرائيل قد أوقعت نفسها في مركز خطير .. فلذا كانت قد استعدت لأي صدام مسلح فلتعلم ، أو قل فهي تعلم ولا شك ، أن هذا الاستعداد لن يفيدنا شيئاً أمام إمكانيات العرب مجتمعين أو إمكانية الجمهورية العربية وحدها . وانتصارات جيشها في اليمن قد قلبت خطط اسرائيل رأساً على عقب .

وإذا كانت ستتمادى في غيها وتقدم على سلب مياه الاردن فإن القانون الدولي يقف الى صفنا وعندئذ ستعلم اسرائيل أننا ونحن نملك منابع نهر الاردن نستطيع ان نتحكم فيه وفي مياهه بينما اسرائيل لا تستطيع ان تفعل شيئاً .

وإذا كانت تعتمد على المبادئ والبيانات التي أعلن عنها الاستعمار لحياتها فإن هذه المبادئ وهذه البيانات قد ثبتت خواتها وعدم جدواها وتحطمت كلها على صخرة المقاومة العربية . وليست تجربة العدوان الثلاثي ببينة عن الاذهان .

على محمد علي

الملحق

.....

١ - شركة مكوروت Mekerot Water-Go

تعتبر هذه الشركة من أكبر الشركات الاسرائيلية للمياه ، حيث انها تسيطر تقريبا على جميع مصادر المياه في اسرائيل وقد تأسست في عام ١٩٣٧ بواسطة الوكالة اليهودية ، لتزويد المدن والمستعمرات بمياه الشرب والرى .

ولما انتهى عهد الانتداب استولت هذه الشركة على جميع مشروعات المياه في البلاد ، وقد صدر بها قانون خاص يجعلها سلطة مختصة بالمياه مع أنها تعتبر شركة تجارية تابعة للهستدروت . وتقوم هذه الشركة بتوزيع المياه على المدن والمستعمرات وباستغلال مصادر المياه وتنفيذ المشروعات لجر هذه المياه بالانابيب والمضخات الى جميع أنحاء البلاد بواسطة مخطط خاص وضعته الحكومة الاسرائيلية .

وبالإضافة الى ماذكر من أعمالها فانها تملك (٧٠٪) من أسهم شركة النفط (لايدوت) و (١٢٫٥٪) من أسهم شركة (الباحثين عن النفط) و (١٨٪) من أسهم شركة (نفطا) .

كما تملك شركة (مكوروت) (٥٠٪) من أسهم مصنع (بوفال جاد) في عسقلان الذي ينتج المعدات والانابيب اللازمة لمشروعات جر المياه الى أنحاء البلاد المختلفة .

وفي مطلع عام ١٩٥٨ ، أصيبت شركة (مكوروت) بأزمة حادة فقد عجزت عن تمويل أعمال التنقيب عن البترول ، فلم تتمكن من تنفيذ التزاماتها المالية تجاه الشركتين اللتين تملك معظم أسهما وكان من نتيجة ذلك أن قررت شركة (مكوروت) بصورة نهائية الانسحاب من ميدان عمليات التنقيب عن البترول ، وعرضت على الحكومة أن تشتري أسهما في هذه الشركات وتقوم هي بتمويلها .

٢ - شركة تاهال :

أنشئت شركة تاهال - شركة مشروعات المياه الاسرائيلية - من قبل الحكومة الاسرائيلية وذلك في عام ١٩٥٢ لغرض تنظيم مصادر المياه والافادة منها وتملك الحكومة الاسرائيلية (٥٢ ٪) من أسهمها أما الباقي فهو موزع بين الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي حيث يملك كل منهما (٢٤ ٪) من أسهم الشركة المذكورة .

وتعتبر هذه الشركة بمثابة منظمة تخطيط تعمل عن طريق ٤ دوائر هندسية هي :

- دائرة التخطيط العام .
- دائرة التنظيم .
- دائرة الخزانات والبحوث .
- دائرة المجارى أو التجفيف .

وقد أنشأت الحكومة الاسرائيلية هذه الشركة لكي تضع مخططا عاما عن استغلال مصادر المياه في البلاد ويمكن اعتبار موضوع تنمية مصادر المياه لمشروعات الري وتوليد القوى الكهربائية والهدف الرئيسى لهذه الشركة .

وقد وضعت (تاهال) بعد خمس سنوات من العمل مخططا عاما لاستغلال مصادر المياه يستغرق تنفيذه ثمانى سنوات ويؤدي الى زيادة كميات المياه الى ١٨٠٠ مليون متر مكعب أما تفاصيل هذا المخطط فهي كما يلي :

- انشاء خط المياه الرئيسى من الجليل الأعلى الى النقب الشمالى .
- انشاء بحيرة (ناطوفة) بحيث تصبح المستودع العام للمياه فى اسرائيل .
- انشاء محطة كهرباء (الطابغة) بحيث تصبح اقوى محطة كهربائية فى اسرائيل .
- مد خط جديد من نهر اليرموك الى النقب قرب الساحل .
- تمديد خطوط من الخط الرئيسى الى جميع أنحاء النقب حتى ايلات .

— إنشاء ست عشرة بحيرة اصطناعية كبيرة لخزن المياه وجمع مياه الامطار في جميع انحاء البلاد .

ومن أعمال الشركة أيضا القيام بعمليات التجفيف وفتح المجارى العامة ومد انابيب البترول .

ولقد زادت أعمال هذه الشركة فيعد أن كان مقررا لها أن تكون محلية لاسرائيل وحدها خرجت الى النطاق العالمى ، وعقدت الاتفاقيات مع البلدان المختلفة فى آسيا وأوربا وأفريقيا بخصوص أعمال الري والتنقيب عن المياه ، كما أوفدت (تاهال) كثيرا من مهندسيها وخبرائها الى بلاد كثيرة لدراسة المشروعات ووضع الخطط للقيام بالأعمال المطلوبة بالنسبة للري وأعمال التنقيب .

ملحق (ب)

In reality we have, only four alternative principles which govern the use of waters flowing through more than one state :

1. — The principle of absolute territorial sovereignty, by virtue of which a state can dispose freely of the waters actually flowing through its territory, but has no right to demand the continued free flow from other countries.

2. — The principle of absolute territorial integrity, by virtue of which a state has the right to demand the continuation of the natural flow of waters coming from other countries, but may not for its part restrict the natural flow of waters flowing through its territory into other countries.

3. — The principle of community in the waters by virtue of which rights are either vested in the collective body of riparians or are divided proportionally, or any other kind of absolute restriction on the free usage of the waters by the riparians is created in such a way that no one state can dispose of the waters without the positive co-operation of the others.

4. — A restriction of the free usage of the waters which, it is true, does not extend as far as the principle of a community in the waters but which in differing degrees restricts the principle of absolute territorial sovereignty just as much as the principle of absolute territorial integrity.

The first principle, that of absolute territorial sovereignty, operates practically only in favour of the upper riparians and, where there are several riparians, only in favour of the uppermost riparian. In practice, therefore, it is only upper riparians who appeal to this principle.

The second principle, that of absolute territorial integrity operates practically only in favour of the lower riparian and, where there are several riparians, only in favour of the lowest riparian who is in possession of the river mouth. In practice, therefore, it is only lower riparians who appeal to this principle, often, however, only in the modified form of a demand for the protection of existing rights of usage established rights and so forth.

1 — The Principle of Absolute Territorial Sovereignty

The classical formulation of the first principle, the principle of absolute territorial sovereignty, is to be found in a declaration by the American Attorney-General Harmon made in 1895 in connection with the dispute with Mexico concerning the utilisation of the Rio Grande.

«The case presented is novel one. Whether the circumstances make it possible or proper to take any action from considerations of comity is a question which does not pertain to this Department; but that question should be decided as one of policy only, because, in my opinion, the rules, principles, and precedents of international law impose no liability or obligation upon the United States.»

Klueber, in his textbook of international law which appeared in 1921 writes:

«The independence of states shows itself above all in the free and exclusive use of prerogative water rights to their full extent.»

Heffter comes to the following point of view:

«Supreme territorial power is thus sovereignty applied to a particular land or waters, the right to dispose of them to the exclusion of third states and their subjects.»

A pronounced exponent of this first principle is to be found in E. Bousek:

«(a) In all other matters the principle of absolute territorial sovereignty is applicable. That means that a state can consume in its entirety and use without restriction the waters of all kinds to be found in its territory as long as it does not violate the right of drainage just described; it can thus, above all, entirely divert a watercourse flowing through its territory or diminish the quantity of water flowing in it: Objections can indeed be raised by the lower lying state or by interested persons in that state in the negotiations relating to consent in matters of water rights, and the interested persons in other states usually come to realise of their own accord that they have no legal claim to consideration. Should any such consideration take place, it takes place only in the interests of the preservation of good international relations. The decision is however entirely unilateral.»

The same attitude was adopted by the Austrian Administrative Court in a decision of March 1, 1913.

W. Shade similarly advocates the principle of absolute territorial sovereignty.

2 — The Principle of Absolute Territorial Integrity.

The leading English textbook by Oppenheim, is also to be included among this group:

«But the flow of not-national, boundary, and international rivers is not within the arbitrary power of one of the riparian states, for it is a rule of international law that no state is allowed to alter the natural conditions of its own territory to the disadvantage of the natural conditions of the territory to the disadvantage of the natural conditions of the territory of a neighbouring state. For a state is not only forbidden to stop or to divert the flow of a river which runs from its own to a neighbouring state, but likewise such use of the water of the river as either causes danger to the neighbouring state or

prevents it from making proper use of the flow of the river on its part.

«A state, in spite of its territorial supremacy, is not allowed to alter the natural conditions of its own territory to the disadvantage of the natural conditions of the territory of a neighbouring state — for instance, to stop or to divert the flow of a river which runs from its own into neighbouring territory.»

The view taken by Miss Reid, is also to be included here.

«An important example of a negative servitude is to be found already in the control of the diversion of waters, a problem made more serious by the rapid development of hydro-electric energy, for uncontrolled diversion could lead to the ruin of any industry which relies on this source of energy, or even of the electric power industry itself.

3 — The Principle of a Community of Property in Water

The adherents of the third principle, that of a community in the water, rely in the main on natural law principles. Thus Hugo Grotius cites Ovid as chief witness for the common possession of the water. «Quid prohibetis aquas? usus communis aquarum est», as well as Virgil and Plato. Engelhardt and Constantin G. Vernesco put forward similar points of view.

The American writer H.R. Farnham, is an open adherent of this principle.

«A river which flows through the territory of several states or nations is their common property... It is a great natural highway conferring, besides the facilities of navigation certain incidental advantages, such as fishery and the right to use the water for power and irrigation. Neither nation can do any act which will deprive the other of the benefits of those rights and advantages.

The same idea appears in a number of official Acts. The Decree of the Provisional Executive Council of the French Republic of November 16, 1792, provides :

«The watercourse of a river is the common and inalienable property of all countries watered by it.»

4 — The Principle of Restricted Territorial Sovereignty and of Restricted Territorial Integrity

The overwhelming body of theoretical teaching to-day seems to conform to this fourth principle that is, to the principle of restricted territorial sovereignty and of restricted territorial integrity.

This principle is advocated by Caratheodory in his work «Du droit international concernant les grands cours d'eau 1861» and by Von Bar and by B. Winiarski now judge of the International Court of Justice, in his work «Principes Ceneraux du droit fluvial» and by Max Huber, and by Sosa-Rodriguez in his book «Le droit fluvial international et les fleuves d'Amerique latine 1935.»

Water Treaties

Austria Successor States.

The Treaty of St. Germain of October 10, 1919 which inter alia, also contains water regulations for the relations between Austria and the successor states (Italy, Yugoslavia, Czechoslovakia, Poland) stipulates the following for the water relations these states:

«Art. 309. In default of any provisions to the contrary when as the result of the fixing of a new frontier the hydraulic system (canalisation, inundations, drainage, or similar matters) in a state is dependent on works executed within the territory of another state, or when usage is made on the territory of a state, in virtue of pre-war usage, of water or hydraulic power, the source of which is on the territory of another state, an agreement shall be made between the states concerned to safeguard the interests and rights acquired by each of them.

Similar provisions are to be found in Article 292 of the **Treaty of Trianon of May 4, 1920** (for Hungary and its successor states), as well as in Article 363 of the **Treaty of Sèvres of August 10, 1920** replaced by Article 109 of the **Treaty of Lausanne of July 24, 1923** (for Turkey and its successor states).

Austria-Hungary

The Treaty between Austria and Hungary of March 11, 1927 contains in Part I the following agreement :

The Austrian and Hungarian Governments undertake, in accordance with Article 292 of the Treaty of Trianon, not to adopt any unilateral measure the hydraulic system in the regions adjoining the Austro-Hungarian frontier, or to carry out any work which might modify the existing hydraulic system in the territory of the other contracting state.

Austria-Czechoslovakia

The Frontier Treaty of December 12, 1928 between Austria and Czechoslovakia contains in Section III the following important provisions:

«Part II. Granting of New Rights in respect of Waterways and Construction of New Hydraulic Installations.

Czechoslovakia-Hungary

The Treaty between Czechoslovakia and Hungary of November 14, 1928 contains similar to those of the 1928 Treaty between Czechoslovakia and Austria.

Czechoslovakia-Roumania

Similar regulations are contained in the Treaty between Czechoslovakia and Roumania of July 15, 1930. It provides in Article 24:

Hungary-Roumania

The Treaty of April 14, 1924
Roumania-Yugoslavia

December 14, 1931

Greece-Turkey

On June 20, 1935

Germany-Czechoslovakia

The Treaty of February 3, 1927

Germany-Poland

On March 14, 1925

Germany-Denmark

On April 10, 1922

Germany-Lithuania

The Treaty of January 29, 1928

Prussia-Netherlands

The Treaty of Aachen of June 26, 1816

Germany-Switzerland

May 10, 1879

Germany-France

Under the Treaty of Versailles.

On October 27, 1956, a treaty was concluded between the German Federal Republic and the French Republic.

A frontier treaty between Germany and France of August 14, 1925.

Elbe Statute

The Elbe Statute a multilateral treaty concluded on February 22, 1922 in accordance with the provisions of the Treaty of Versailles, contains provision relating to the appointment of a commission which can forbid the erection of installations.

The Convention of February 14, 1925 concerning the International Legal Regime of the Waters of the Pasvik and the Jakobselv provides in the first article:

«Art. 1. On the river system of the Pasvik and the Jakobselv no measure may be taken on the territory of one of the contracting states which, to the detriment of the other states and without its consent, might involve a change in the natural régime of the latter's waterways.

Sweden-Norway

When Norway and Sweden in 1905 dissolved the Union existing between them (problems of state succession again) they also concluded on October 26, 1905 a Convention concerning water rights.

Belgium-Netherlands

Treaty of May 12, 1860

Belgium-Luxembourg

August 7, 1843

France-Switzerland

October 4, 1913

France-Italy

The Agreement of December 17, 1914

Italy-Switzerland

Italy and Switzerland concluded on June 18, 1949 a treaty relating to water rights in the Averserrhein area.

France-Spain

The Treaty of May 26, 1866 between France and Spain is concerned with all the frontier waters between the two countries and provides it in Article 12.

Spain-Portugal

On August 11, 1927

Soviet-Union-Successor States

Each of the five peace treaties which the Soviet Union concluded with Estonia on February 2, 1920 with Lithuania on July 12, 1920 with Finland on October 14, 1920 with Latvia on August 11, 1920 and with Poland on May 18, 1921.

Lithuania-Poland

The Treaty of May 14, 1938

Great Britain-Belgium

Article 3 of the Treaty of May 9, 1906 between Great Britain and the then Congo State.

Belgium-Portugal

Agreement of July 20, 1927

Great Britain-Portugal

May 11, 1936 and December 28, 1937

Great Britain-Abyssinia

The Treaty of May 15, 1902

Great Britain-Italy

April 15, 1891

South Africa-Portugal

Agreement of July 1, 1926

Great Britain-France

January 21, 1895

ملحق (ج)

U.N. Security Council Resolution Concerning Incidents in the Northern (Syrian-Israeli) Demilitarised Zone: Israel's Drainage Operations in Huleh Marshes.

May 8, 1951 (1) The Security Council.

1. — Recalling its resolutions of 15 July 1948 (S/902) 11 August 1949 (S/1476) 17 November 1950 (S/1907 and Corr. 1).

2. — Noting with concern that fighting has broken out in and around the demilitarized zone established by July 1949 and that fighting is continuing despite the cease-fire order of the Acting Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organisation issued on May 4, 1951.

3. — Calls upon the parties or persons in the areas concerned to cease fighting and brings to the attention of the parties their obligations under Article 2, paragraph 4 of the Charter of the United Nations and the Security Council's resolution of 15 July 1948 and their commitments under the General Armistice Agreement and accordingly calls upon them to comply with these obligations and commitments.

1) UN Doc. S/2130 adopted 10 votes to none, with 1 abstention (USSR). The text is copied from Yearbook of the United Nations (1951), P. 289.

The Security Council

UN Security Council Resolution Concerning Incidents along the Syrian-Israeli Frontier: Israel's Drainage Operations in Huleh Marshes (May 18, 1951) (1).

Recalling its past resolutions of 15 July 1948 (S/902) 11 August 1949 (S/1376), 17 November 1950 (S/1907) and Corr. (1) and 8 May 1951 (S/2130) referring to the General Armistice Agreements between Israel and the neighbouring Arab States and to the provisions contained therein concerning methods for maintaining the armistice and resolving disputes through the Mixed Armistice Commissions participated in by the parties to the General Armistice Agreements.

Noting the complaints of Syria and Israel to the Security Council, statements in the Council of the representatives of Syria and Israel, the reports to the Secretary General of the United Nations by the Chief of Staff and the Acting Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision for Palestine, and statements before the Council by the Chief of Staff of the United Nations Truce Supervision Organisation for Palestine.

Noting that the Chief Staff of the Truce Supervision Organisation in a memorandum of 7 March (S/2049, Section IV, paragraph 3) and the Chairman of the Syrian-Israeli Mixed Armistice Commission on a number of occasions have requested the Israeli delegation to the Mixed Armistice Commission to ensure that the Palestine Land Development Company, Limited, is instructed to cease all regulations in the demilitarised zone until such time as an agreement is arranged through the Chairman of

(1) UN Doc S/2157 adopted by 10 votes to none, with 1 abstention (USSR). The text is copied from Yearbook of the United Nations (1951) PP. 290-291.

the Mixed Armistice Commission for continuing this project.

Noting further that article V of the General Armistice Agreement gives to the Chairman the responsibility for the general supervision of the demilitarised zone.

Endorses the request of the Chief of Staff and the Chairman of the Mixed Armistice Commission on this matter and calls upon the Government of Israel to comply with them.

Declares that in order to promote the return of permanent peace in Palestine, it is essential that the Governments of Israel and Syria observe faithfully the General Armistice Agreement of 20 July 1949.

Notes that under Article VII, paragraph 8, of the Armistice Agreement where interpretation of the meaning of a particular provision of the agreement, other than the preamble and articles I and II is at issue, the Mixed Armistice Commission's interpretation shall prevail.

Calls upon the Government of Israel and Syria to bring before the Mixed Armistice Commission or its chairman, whichever has the pertinent responsibility under the Armistice Agreement their complaints and to abide by the decisions resulting therefrom.

Considers that it is inconsistent with the objectives and intent of the Armistice Agreement to refuse to participate in meetings of the Mixed Armistice Commission or to fail to respect requests of the Chairman of the Mixed Armistice Commission as they relate to his obligations under Article V and calls upon the parties to be represented at all meetings called by the Chairman of the Commission and to respect such requests.

Calls upon the parties to give effect to the following excerpt cited by the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation at the 542nd meeting of the Security Council on 25 April 1951, as being from the summary

record of the Syria-Israeli Armistice-Conference of 3 July 1949, which was agreed to by the parties as an authoritative comment on Article V of the Syrian-Israeli Armistice Agreement.

The questions of civil administration in villages and settlements in demilitarised zone is provided for within the framework of an Armistice Agreement, in sub-paragraph 5 (b) and 5 (f) of the draft article. Such civil administration, including policing, will be on a local basis, without raising general questions of administration, jurisdiction, citizenship, and sovereignty.

Where Israeli civilians return to or remain in an Israel village or settlement, the civil administration and policing of the village or settlement will be by Israelis. Similarly, where Arab civilians return to or remain in an Arab village, a local Arab administration and police unit will be authorised.

As civilian life is gradually restored, administration will take shape on a local basis under the general supervision of the Chairman of the Mixed Armistice Commission.

The Chairman of the Mixed Armistice Commission in consultation and cooperation with the local communities, will be in a position to authorise all necessary arrangements for the restoration and protection of civilian life. He will not assume responsibility for direct administration of the zone.

Recalls to the Governments of Syria and Israel their obligations under Article 2, paragraph 4 of the Charter of the United Nations and their commitments under the Armistice Agreement not to resort to military force and finds that:

a) Aerial action taken by the forces of the Government of Israel on 5 April 1951.

b) Any aggressive military action by either of the parties in or around the demilitarized zone, which further investigation by the Chief of Staff of the Truce Super-

vision Organisation into the reports and complaints submitted to the Council may establish.

Constitute a violation of the cease-fire provision provided in the Security Council resolution of July 15, 1948 and are inconsistent with the terms of the Armistice Agreement and the obligations assumed under the Charter.

Noting the complaint with regard to the evacuation of Arab residents from the demilitarised zone:

a) Decides that Arab civilians who have been removed from the demilitarised zone by the Government of Israel should be permitted to return forthwith to their homes and that the Mixed Armistice Commission should supervise their return and rehabilitation in a manner to be determined by the Commission, and

b) Holds that no action involving the transfer of persons across international frontiers, armistice of within the demilitarised zone should be undertaken without prior decision of the Chairman of the Mixed Armistice Commission.

Noting with concern the refusal on a number of occasions to permit observers and officials of the Truce Supervision Organisation to enter localities and areas which were subjects of complaints in order to perform their legitimate functions considers that the parties should permit such entry at all times whenever this is required to enable the Truce Supervision Organisation to fulfil its functions, and should render every facility which may be requested by the Chairman of the Mixed Armistice Commission for this purpose.

Reminds the parties of their obligations under the Charter of the United Nations to settle their international peace and security are not endangered, and expresses its concern at the failure of the Governments of Israel and Syria to achieve progress pursuant to their commitments under the Armistice Agreement to promote the return to permanent peace in Palestine.

Directs the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation to take the necessary steps to give effect to this resolution for the purpose of restoring peace in the area, and authorises him to take such measures to restore peace in the area and to make such representations to the Governments of Israel and Syria as he may deem necessary.

Calls upon the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation to report to the Security Council on compliance given to the present resolution.

Requests the Secretary to furnish such additional personnel and assistance as the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation may request in carrying out the present resolution and the Council's resolutions of 8 May 1951 and 17 November 1950.

**UN Security Council Resolution Requiring
Israel's Suspension of Work in the Demilitarised
Zone, River Jordan.**

October 27, 1953

The Security Council,

Having taken note of the report of the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation dated 23 October 1953 (S/3122).

Desirous of facilitating the consideration of the question without however prejudicing the rights, claims or position of the parties concerned.

Deems it desirable to that end that the works started in the Demilitarized Zone on 2 September 1953 should be suspended during the urgent examination of the question by the Security Council.

Notes with satisfaction the statement made by the Israel representative at the 631st meeting the undertaking given by his Government to suspend the works in question during that examination.

Requests the Chief of Staff of the Truce Supervision Organisation to inform it regarding the fulfilment of that undertaking.

The Projects Relating to River Jordan and its Sources.

Resol. 600 — Sess. 20 — Sched. 4 January 1, 1954,
P. 137.

The Council resolves to approve the following decision of the Political Committee:

The Political Committee has perused the report drawn up by the Arab Technical (sub) Committees (charged with) studying the projects of utilising the waters of River Jordan and its tributaries. It has also heard the statements made by the rapporteur of that (sub) Committee.

It has become clear to the Political Committee from all the above that the engineers of the Arab States have succeeded in laying down the bases for a useful project that would ensure right and justice :

The Political Committee has therefore decided to entrust the aforesaid Arab (sub) Committee with (the task of) completing its studies for submitting the project form (to the Political Committee) at the earliest possible time.

ملحق (د)

Statement by President Eisenhower on Eric Johnston's Mission to the Middle East, October 16, 1953.

The Government of the United States believes that the interests of world peace call for every possible effort to create conditions of greater calm and stability in the Near East.

The administration has continuously undertaken to relieve tensions in this sensitive and important area of the free world:

Last spring, the Secretary of State, John Foster Dulles, made a first-hand survey of the area.

In furtherance of this policy, I am now sending Eric Johnston to the Near East as my personal representative with the rank of Ambassador to explore with the governments of the countries of that region certain steps which might be expected to contribute to an improvement of the general situation in the region. In so doing, I have assured Mr. Johnston that he will have my full support and enjoy the widest possible latitude in dealing with all questions relevant to his mission.

One of the major causes of disquiet in the Near East is the fact that some hundreds of thousands of Arab refugees are living without adequate means of support in the Arab States. The material wants of these people have been cared for through the United Nations Relief and Works Agency. The Congress of the United States, over a period of four years, has appropriated a total of \$ 153,513,000 to aid these refugees. It has been evident from the start, however, that every effort must be made by the countries concerned with the help of the international community, to find a means of giving these unfor-

fortunate people an opportunity to regain personal self-sufficiency.

One of the major purpose of Mr. Johnston's mission will be to undertake discussions with certain of the Arab States and Israel, looking to the mutual development of the water resources of the Jordan River Valley on a regional basis for the benefit of all the people of the area.

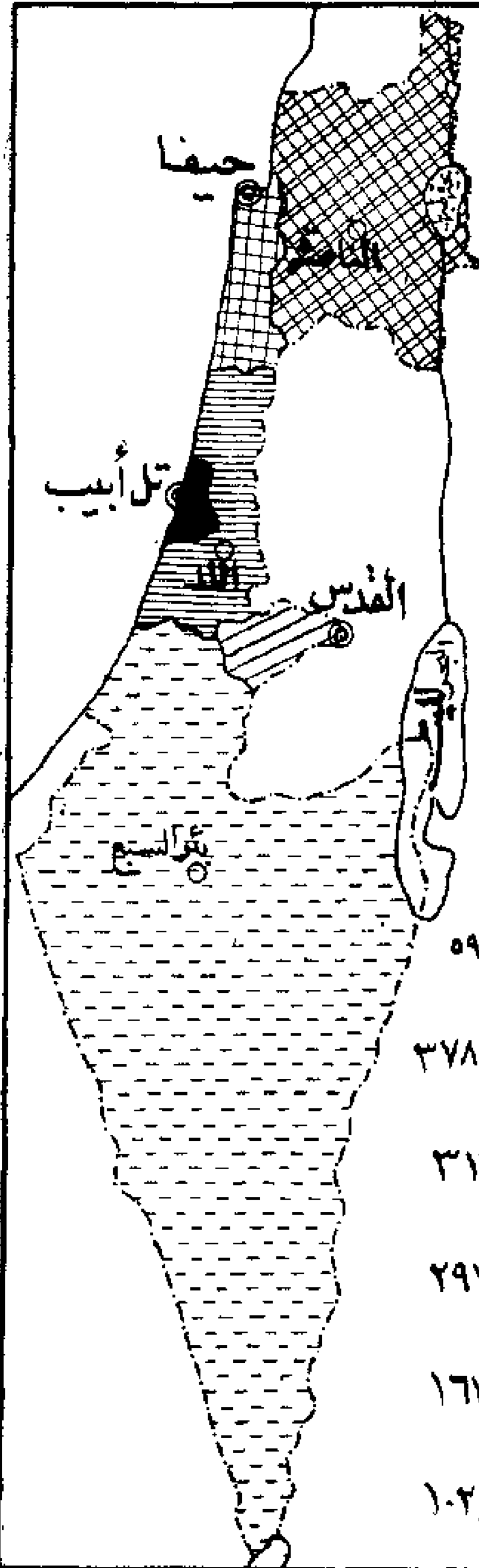
In his conversations in the region, Mr. Johnston will make known the concern felt by the Government of the United States over the continuation of Near Eastern tensions and express our willingness to assist in every practicable way in reducing the areas of controversy. He will indicate the importance which the United States Government attaches to a regional approach to the development of natural resource. Such an approach holds a promise of extensive economic improvement in the countries concerned through the development of much needed irrigation and hydroelectric power and through the creation of an economic base on the land for a substantial proportion of the Arab refugees.

It is my conviction that acceptance of comprehensive plan for the development of the Jordan Valley would contribute greatly to stability in the Near East and to general economic progress of the region. I have asked Mr. Johnston to explain the position to the states concerned, seek their cooperation, and help them through whatever means he finds advisable.

Mr. Johnston left the United States on October 14, following conversations with me, the Secretary of State, the Director of the Foreign Operations Administration, and other officials.

توزيع السكان حسب المناطق

لعام ١٩٥٧



منطقة تل أبيب ٥٩١,٧٩٦

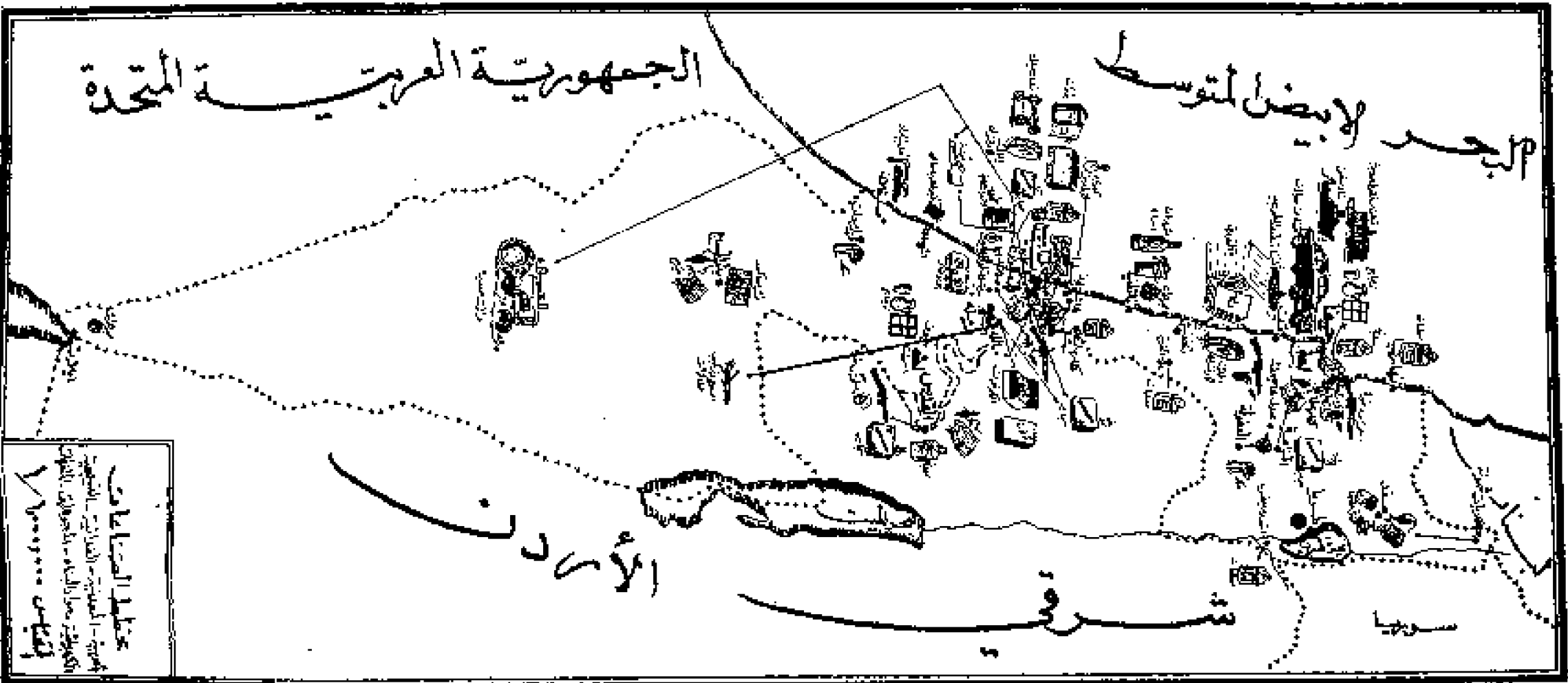
المنطقة الوسطى ٣٧٨,٩١٨

منطقة الجليل ٣١٢,٩١٦

منطقة حيفا ٢٩٧,١٧٦

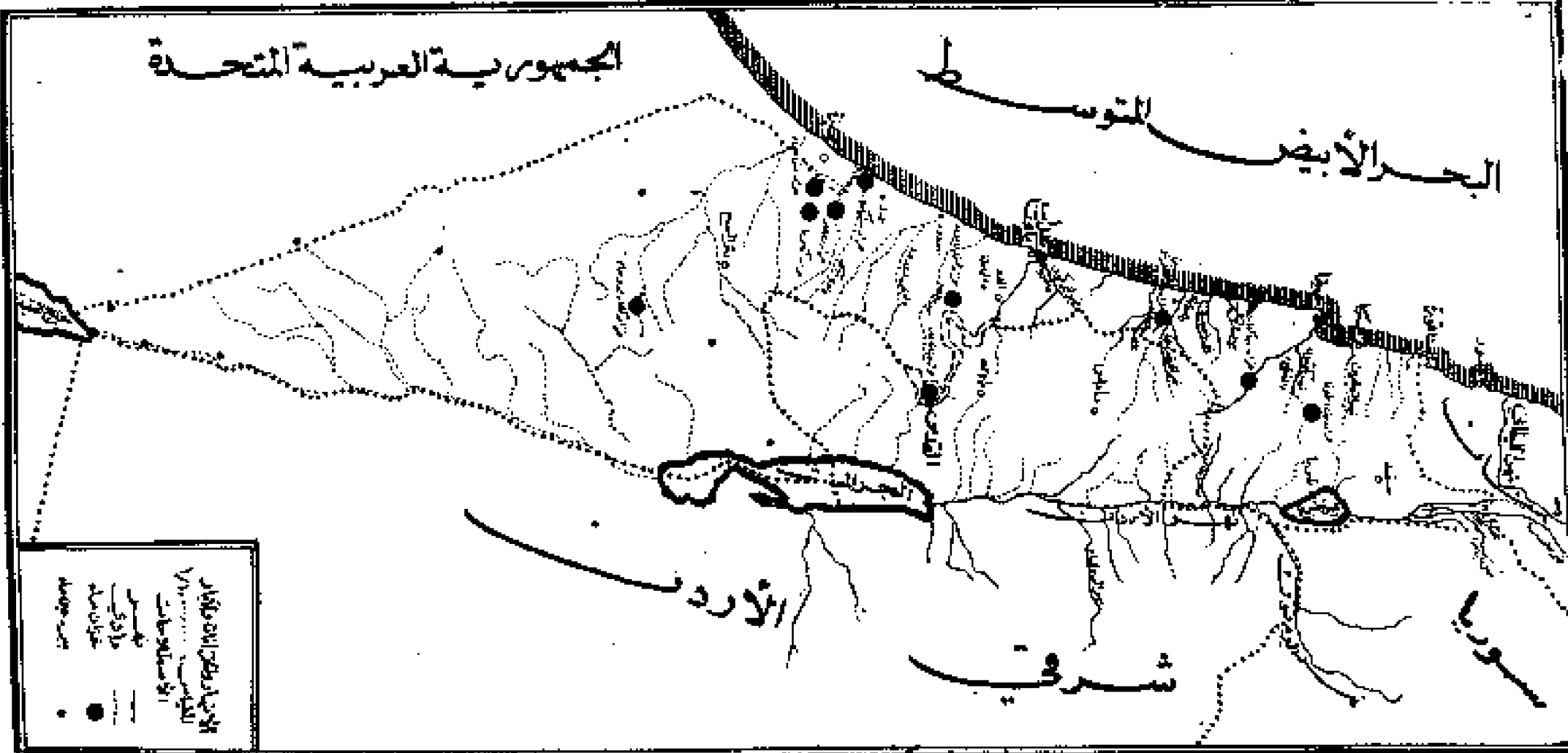
منطقة الناصرة ١٦٧,٥٧١

منطقة الجنوب ١٠٢,٦٦٩

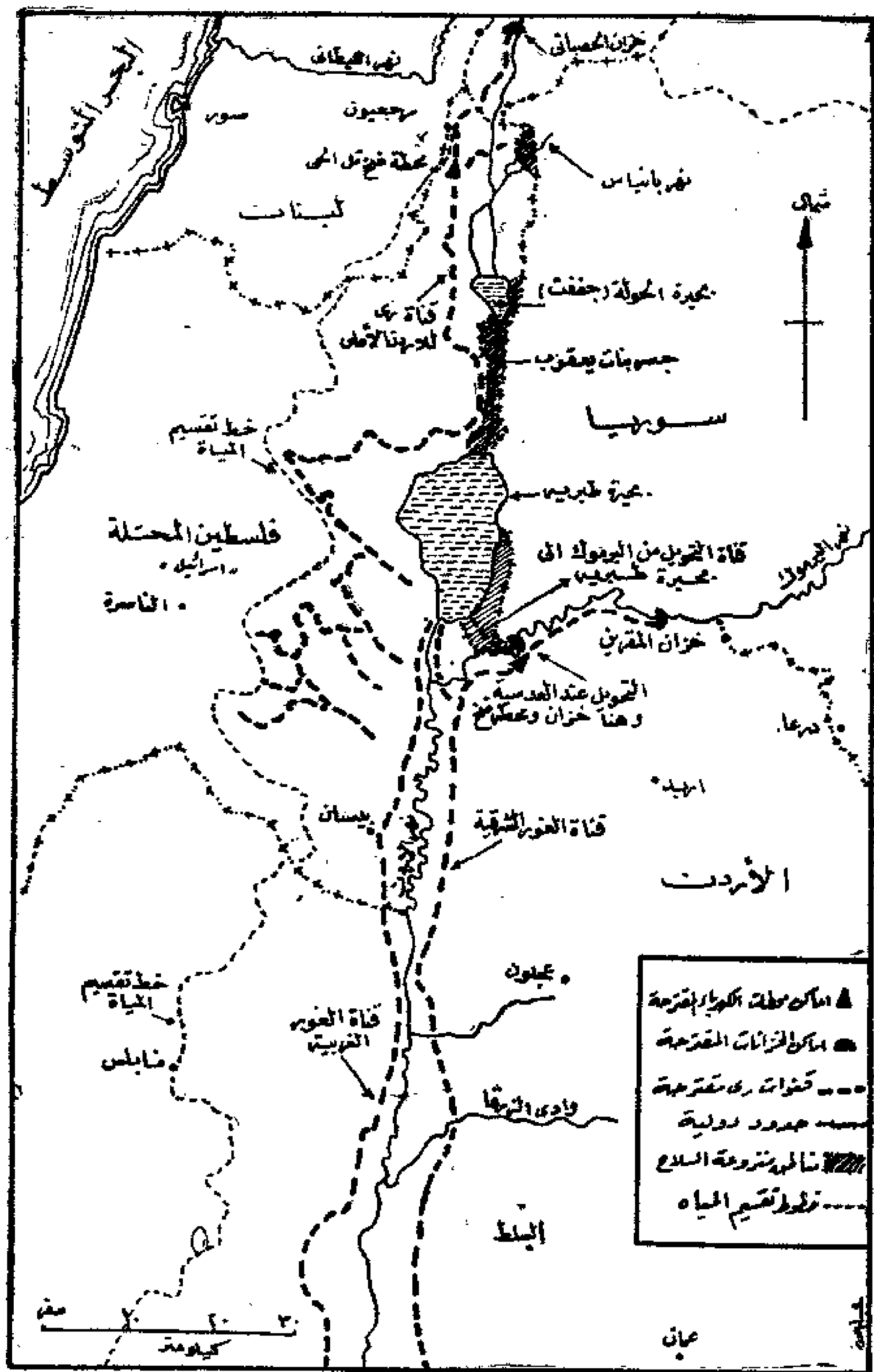


الجمهورية العربية المتحدة

البحر الأبيض المتوسط

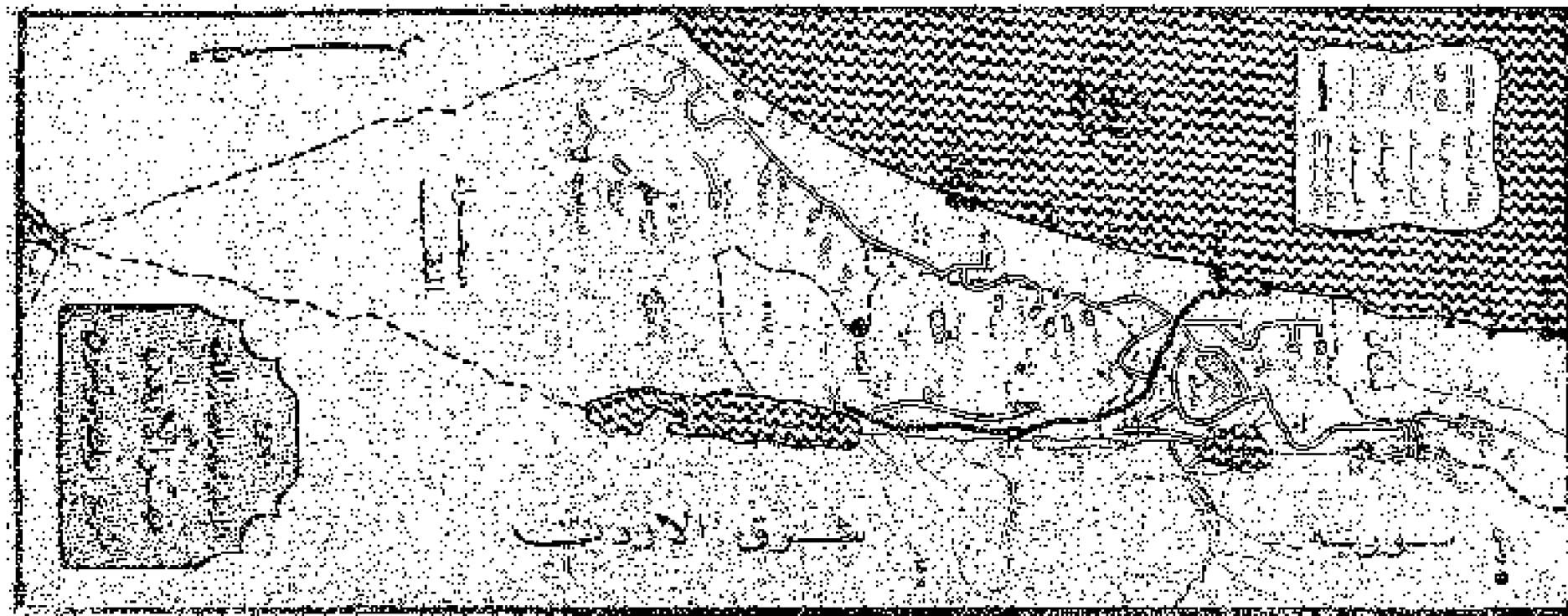


- الحدود الدولية
الحدود الإدارية
المدن الرئيسية
- مدينة
 - حدود دولية



مشروع هيأت وادي تميم (T. Y. A) 1952 - 5 -

خريطة رقم (5)



فهرس

الموضوع	الصفحة
النقب هو أصل المشكلة	٩
مشكلة المياه فى فلسطين المحتلة	١٧
مياه وادى الأردن	٣٥
لمحة تاريخية عن نهر الأردن ومشروعات المياه	٥١
مشروع روتنبرج	٥٩
مشروع لودر ميلك	٦٥
مشروعات تصفية قضية اللاجئين	٧٣
مشروع مين أو مشروع جونستون	٨١
المشروع العربى	١٠٣
مشروع كوتون	١١٩
مشروعات الأردن	١٢٣
مشاريع المياه فى اسرائيل	١٣٣
تجفيف الحولة	١٧٥
هل لاسرائيل حق قانونى فى تحويل نهر الأردن	٢٠٥
مؤتمر القمة العربى	٢١١
الخاتمة	٢٢١
الملحق	٢٢٣

هيئة قناة السويس

السفن العابرة لأول مرة خلال شهر مارس عام ١٩٦٣

بلغ عدد السفن التي عبرت القناة لأول مرة خلال مارس الحالي ٥٦ سفينة منها ٤٣ سفينة عبرت القناة من الشمال و ١٣ من الجنوب الى الشمال .

ومن بين تلك السفن ١٢ ناقلة تزيد الحمولة الكلية منها على ٢٠٠٠٠ طن وهي موضحة بالكشف التالي :

اسم السفينة	العلم	الحمولة الكلية طن	حمولة البضائع طن	اتجاه العبور
اوسيل (ناقلة)	انجليزى	٣٢٨٩٠	فارغة	شمال/جنوب
جولف فن (ناقلة)	انجليزى	٢٧٥٠٧	فارغة	شمال/جنوب
اسويجو دفندر (ناقلة)	ليبيرى	٣١٦٧٨	٣٥٥٦٧	جنوب/شمال
بيرف اودل (ناقلة)	نرويجى	٣٢٩٩٨	فارغة	شمال/جنوب
داجهلد (ناقلة)	نرويجى	٢٦١٦١	فارغة	شمال/جنوب

جنسيات السفن التي عبرت القناة خلال شهر مارس عام ١٩٦٣ :

السفن التي عبرت القناة خلال مارس ١٩٦٣ ترفع أعلام ٤٢ جنسية مختلفة مقابل ٣٣ جنسية في مارس الماضي .

وكان ترتيب الجنسيات العشر الاولى خلال الشهر الحالي :-

انجلترا - ليبيريا - النرويج - فرنسا - ايطاليا - هولندا - اليونان - بنما - ألمانيا - السويد .

بينما كان الترتيب في مارس ١٩٦٢ كالآتي :-

انجلترا - ليبيريا - النرويج - فرنسا - ايطاليا - اليونان - هولندا - السويد - بنما - ألمانيا .

ومن بين الدول العشر الاولى التي عبرت سفنها القناة خلال الشهر الحالي زادت الحمولة الصافية لثمان من هذه الدول على مثيلاتها العابرة في مارس ١٩٦٢ بالنسب الآتية :

انجلترا ٢٢٪ - ليبيريا ٣٥٪ - النرويج ٢٢٪ - فرنسا ٤٪
- ايطاليا ٧٪ - هولندا ٦٪ - بنما ١٧٪ - ألمانيا ١٦٪ .

بينما نقصت بالنسبة لليونان بمقدار ٣٪ والسويد

٢١٪ .

الدار القومية للطباعة والنشر

فرع الساحل

الدار القومية للطباعة والنشر



Bibliotheca Alexandrina



0235698

العدد ٢٣
الطبعة ٢٥